





مدن ثقافية
دراسات
2019

د. هديل مصلح الرفوع

رؤية أحزاب اليمين العلماني والديني في اسرائيل لمفهوم السلام


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رؤية أحزاب اليمين
العلماني والديني في إسرائيل
لمفهوم السلام

- رؤية أحزاب اليمين العلماني والديني في إسرائيل لمفهوم السلام
- **الدكتورة هديل مصلح الرفوع**
- الطبعة: **الأولى، ٢٠١٩م**

- الناشر: **وزارة الثقافة**

شارع صبحي القطب المتفرع من شارع وصفي التل، بناية رقم ٢٠

ص.ب: ٦١٤٠، عمان – الأردن

تلفون: ٥٦٩٦٢١٨ / ٥٦٩٩٠٥٤

فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨

بريد إلكتروني: info@culture.gov.jo

- التنسيق والإخراج الفني: **رامي عطا الله**

- رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٤٢٩٨ / ٨ / ٢٠١٩)
- ردمك: (٨ – ٥٣٩ – ٩٤– ٩٩٥٧– ٩٧٨)
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر بالضرورة عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



رؤية أحزاب اليمين العلماني والديني في إسرائيل لمفهوم السلام

الدكتورة

هديل مصلح الرفوع

وزارة الثقافة الأردنية

٢٠١٩

الإهداء

أُهدي هذا العمل إليك **"أُماه"**،

قطرةً في بحرك العظيم حبًا وطاعةً وبراً، ، جزاكِ الله خيراً يا من نذرتِ عمرك لأداء رسالتك، وأمد الله في عمرك بالصالحات يا خيمة الحنان وغيمة المكان.

إلى من علمني أن الأعمال العظيمة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار **والدي** أمد الله بقاءك ومتعني بِبرك.

إليكم أحبتي أحضرت شيئًا من الثمر،

فأنتم سقائي بعد الله وأنتم المطر **"إخوتي جميعًا"**

وأخص بالذكر **"هدايتي"** شعلة النور في حياتي.

إلى **"روحٍ"** أظهرت لي ما هو أجمل من الحياة، ، إلى اليد الخفية في سعادة قلبي

إلى عطوفة رئيس هيئة الأركان المشتركة اللواء الركن الطيّار يوسف أحمد الحنيطي

وجميع مُنتسبي القوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي).



الفصل الأول:

مقدمة خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة

في عام ١٩٧٩م، عُقدت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل "كامب ديفيد"، بإشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وتم من خلالها انسحاب إسرائيل من سيناء، والبدء بمفاوضات إنشاء منطقة حكم ذاتي للشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، وتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كاملاً، وكانت هذه الاتفاقية بمثابة نقطة محورية لإجراء عمليات السلام في الشرق الأوسط للصراع العربي - الإسرائيلي.

كما تم إجراء محادثات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية "مؤتمر مدريد" عام ١٩٩١م، واعتبِرت هذه المُحادثات تمهيداً لتوقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣م، واتفاقية السلام "وادي عربة" بين الأردن وإسرائيل ١٩٩٤م، حيث مثلت هذه الاتفاقيات الأساس الذي ارتكز عليه السلام، وعمليات التسوية السياسية بين إسرائيل ودول الجوار.

بحكم قواعد القانون الدولي العام التي تمنع الحرب، وتوقف جميع الأعمال العدائية بين دول الصراع، وبالنظر إلى العنوان "رؤية أحزاب اليمين العلماني والديني في إسرائيل لمفهوم السلام"، نجد أنّ كلاً من السلام ورؤية أحزاب اليمين العلماني والديني في إسرائيل هما كخطين متوازيين لا يلتقيان أبداً.

فمفهوم السلام بشكلٍ عام: هو فكرة اللاعنف الذي من خلاله تتقارب الدول إرادياً، إما طوعاً أو بحكم النظام الدولي الذي يمنع الحرب، ويوقف جميع الأعمال العدائية بين جميع الأفراد، وهو نهاية الحروب العالمية والإقليمية، وحل الصراعات في المستقبل من خلال وسائل سلمية وغير عنيفة، وبالنسبة لإسرائيل ومكوناتها الحزبية فلم يكُن لهم مفهوم خاص أو رؤية واضحة للسلام الذي ينطبق مع قيمهم ومفاهيمهم الدينية، مما يجعلهم لا يلتزمون بميثاق أو عهد أو اتفاق مع غيرهم من الدول، ذلك بحكم التزامهم بوصايا تُملى

عليهم من خلال كبار حاخاماتهم، ومن كُتبهم الدينية كمقولة: (احترز من أن تقطع عهداً مع سكان الأرض التي أنت آتٍ إليها لأن لا يصيروا فخًا في وسطك).[1]

وقعت إسرائيل مع العرب العديد من الاتفاقات والمعاهدات، إلا أنها لم تلتزم بها كلها، بل انتهكت ونقضت التزاماتها فيها، خاصة فيما يتعلق باتفاقياتها مع فلسطين، بدءاً من اتفاق أوسلو ١٩٩٣م إلى الآن، لذا فإن القاعدة الأساسية في تعامل إسرائيل مع غيرها هي أنهم شعب الله المُختار في الأرض حسب ادعائهم، وقد جاء في التلمود: (نحن شعب الله في الأرض سَخّر لنا الحيوان الإنساني، وهو كل الأمم والأجناس سخّرهم لنا لأنه يعلم أننا نحتاج إلى نوعين من الحيوان: نوع أعجم كالدواب والأنعام والطير، ونوع كسائر الأمم من أهل الشرق والغرب). (إن اليهود من عنصر الله كالولد من عنصر أبيه، ومن يصفع اليهودي كَمن يصفع الله).[2]

من خلال النصوص الدينية السابقة نجد أن الحرب كفكرة غُرست في إسرائيل ومكوناتها الحزبية قبل استيلائهم على الأرض التي وُعِدوا بها كما يزعمون، وقد أدركت إسرائيل هذه الحقيقة بأنه لا يُمكنهم الحصول على **"أرض الميعاد"** إلا عن طريق الحرب، ومواجهة تلك الشعوب التي باعتقادهم أنها مُحتلة لأرضهِم التي أُعطيت لهم، وأن هذه الشعوب سلبَت حقهم، فهُم يُحرِّمون عقد أي سلام، أو التعامل معهم بعطف ورحمة، بل يجب عليهم امتلاك أراضيهم بالقوة، وحرمانهم من العيش عليها، إلا كما يعيش الحيوان تسخيراً وخدمة وطرداً. بناءً على ذلك فإن كل تسوية أو معاهدة بينهم وبين هؤلاء السكان باطلة بمقتضى شريعتهم، لأنها تمنع وتُعيق استيلائهم على كامل أرضهم المزعومة، والموعودين بها وفق تعاليمهم الدينية.

---

(١) سفر الخروج ١٢:٣٤-١٣.

(٢) سفر الخروج ٢٣ – ٣٢.

وهناك تشابه بين الفكر الديني اليهودي مع واقع اليهود في فلسطين في العصر الحاضر، والأسس التي تقوم عليها الحركة الصهيونية في استعمارها لفلسطين، وقد ظهرت الصهيونية كنتاج استعماري بعد الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م)، حيث دعا نابليون بونابرت إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، وأنشأ الصهاينة مشروعهم على أساس الوعد الإلهي المزعوم، وفيه تم اختيار أرض فلسطين لجمع يهود العالم من قبل أعضاء المؤتمر الذي تم تنظيمه وحضور يهود علمانيين غير مطّلعين على تعاليم التوراة، لم تكن فلسطين ضمن خياراتهم لإقامة دولة تجمع يهود العالم الذين خضعوا للاستعمار وعانوا ويلات الاضطهاد بسبب نفور العالم الغربي منهم، واعتبارهم سبب مشكلات المجتمع الغربي والمسيحي، وبعد أن تبوأ المجتمع اليهودي المناصب الهامة في بعض دول أوروبا الغربية التي تميزت بالانفتاح والأخذ بمبادئ الثورة الفرنسية، ومبادئها في الاتحاد والمساواة، كعائلة روتشيلد صاحبة أكبر البنوك البريطانية في القرن التاسع عشر، والكاتب تيودور هرتزل "أبو الصهيونية" الذي عمل على فكرة إقامة هذا المؤتمر وتزعمه، وقد تميز هرتزل ببراعته في مجال الإعلام.[١]

وبعد مضي بعض السنوات على المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م، رفضت المنظمة الصهيونية العالمية عرض الحكومة البريطانية بإقامة الوطن القومي اليهودي على أراضي أوغندا أو الأرجنتين أو العراق، وأصرت المنظمة على أن يكون الوطن اليهودي في فلسطين تحت ذريعة الزور والبهتان "الرؤية التوراتية"، وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، أصدر وزير الخارجية البريطاني جيمس بلفور وعده المشؤوم عام ١٩١٧م، والذي قضى بإقامة الوطن اليهودي على أجزاء من دولة فلسطين، وتبنى الرئيس الأمريكي هاري ترومان وعد بلفور، وقد أعطى وعد بلفور دفعاً قوياً لانتشار

---

(١) التباعي، ٢٠١٠م: ص٥.

الحركة الصهيونية، ودعم الموقف التفاوضي مع الحكومة البريطانية، تطور الحال إلى أن جاء المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون الذي عُقد أيضاً في بازل عام١٩٤٦م، وقضى بإقامة دولة يهودية في فلسطين، من هنا كانت البداية الحزبية في إسرائيل، وبه أصبحت المنظمة الصهيونية ذراعاً مشروعاً للاستعمار والاستيطان الاحتلالي في فلسطين.[١]

والسلام بالنسبة إلى إسرائيل هو سلام الوسيلة الذي ينسجم مع الفكر الديني اليهودي، والفكر السياسي الصهيوني المزعوم بفكرة "أرض الميعاد"، وإطالة أمر المفاوضة دون الوصول إلى نتائج، وكل ما عُقد من معاهدات واتفاقيات للسلام بين إسرائيل والدول العربية ما هي إلا مرحلة من مراحل الوصول إلى سلام الوسيلة، وتنفيذ المشروع الصهيوني الاستعماري الكبير، وإن الالتزام بهذه الاتفاقيات والمعاهدات لا قيمة لها باعتبارها وسيلة لهدفٍ ثابت لن يتغير في عقيدتهم الدينية التي نشأوا بها.[٢]

تعددت الدراسات والأبحاث حول الصهيونية منذ نشأتها ومراحل تطورها حتى توسعها وانتشارها، وتناولت هذه الدراسات موضوع الصراعات العربية- الإسرائيلية بكل جوانبها، إضافة لنظام الحكم في إسرائيل، والمكونات الحزبية، والبُنى الاجتماعية والتناقضات السياسية فيها، وفي إطار دراسة الأحزاب الدينية واليمين العلماني فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار برامج هذه الأحزاب، أيديولوجيتها، تنظيماتها، ونشاط أعضائها في الحياة السياسية، إضافة لفهم بنيان هذه الأحزاب واختلافها عن الأحزاب الأخرى بتفاعلها مع الأحداث السياسية، ومواقفها المُتعلقة بعملية السلام والتسوية السياسية.

وتنطلق فكرة السلام والتسوية السياسية لدى الأحزاب اليمينية العلمانية والدينية من رؤية مفادها رفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المُحتلة، وتلتقي من حيث المبدأ على ضرورة الاستيطان اليهودي الواسع فيها وشرعيته، والتأكيد على دور إسرائيل في

---

(١) المسيري، ٢٠٠١م: ص٣٣.

(٢) الخالدي، ١٩٩٨م: ص٢٦.

منطقة الشرق الأوسط ككل، لكنها تختلف أحياناً في تحديدها للأساليب التي يجب اتباعها لتحقيق أهدافها.

تتناول الدراسة في الفصل الأول مقدمة حول نشأة ما تسمى بإسرائيل، ومفهومها للسلام، بالإضافة إلى نشأة أحزاب اليمين العلمانية والدينية والعوامل التي ساهمت في تطورها، وتوضيح أهم البرامج والأيديولوجية السياسية للأحزاب اليمينية العلمانية والدينية، والمبادئ العامة لكل منها.

في حين تناول الفصل الثاني الدور الذي تلعبه الأحزاب اليمينية العلمانية والدينية في مشاريع السلام والتسوية السياسية، وبيان أبرز قادة ومؤسسي كل حركة داخل هذه الأحزاب، وأسباب انشقاق وانفصال بعض المعسكرات والحركات الدينية عن بعضها البعض، بالإضافة إلى دراسة أثر هذه الأحزاب وحركاتها الداخلية على الحياة السياسية الإسرائيلية وقرارات الائتلافات الحكومية المُتعاقبة في توقيعها لبعض اتفاقيات السلام للتسوية السياسية، وآلية تنفيذها مع دول الجوار، وتم توضيح دور الدعم الخارجي الذي تتلقاه إسرائيل منذ ظهورها إلى الآن، وأثر هذا الدعم في زيادة قوة الموقف الإسرائيلي بالنسبة للمعاهدات واتفاقيات السلام.

ستتم في الفصل الأخير مناقشة وتوضيح رؤية أحزاب اليمين العلمانية والدينية لمفهوم السلام والتسوية السياسية، بالإضافة لطرح بعض التوقعات لمستقبل عملية السلام والصراع العربي-الإسرائيلي، ثم الخاتمة.

إن محاولة دراسة رؤية أحزاب اليمين الدينية والعلمانية الإسرائيلية وتأثيرها على عملية التسوية السياسية والسلام، يتطلب تحقيق أغراض فرضية البحث والتدليل عليها، وقد أُعتمد في هذه الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي**، حيث لا يمكن إدراك طبيعة الأحزاب الدينية واليمينية الإسرائيلية إلا بالعودة للجذور التاريخية، والوصول إلى الأفكار والتصورات التي تطورت وأصبحت تستخدمها بشكل أفضل، لأن اعتبار أسطورة أرض

الميعاد التي تدعيها إسرائيل جعلت منها دولة ذات حقوق على مستوى السياسة الدولية، **ومنهج اتخاذ القرار**، بالإضافة **لمنهج تحليل النظم**.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال توضيح دور الأحزاب اليمينية الدينية واليمينية العلمانية السياسية ومفهومها للسلام والتسوية السياسية، وأنها تبحث المنطلقات العقائدية الفكرية والسياسية والمخرجات العملية لكل من الحركات الدينية والعلمانية في الكيان الإسرائيلي تجاه عملية السلام مع دول المواجهة (فلسطين، الأردن، مصر، سوريا ولبنان)، كونها حركات تحمل رؤى خاصة تجاه السلام والتسوية السياسية ممتزجة بالبعد الديني، ويُشكل هذا المفهوم بالنسبة لتلك الأحزاب مصلحة الصهيونية وإسرائيل في المقام الأول، الأمر الذي يُشكل تهديداً للعرب المحيطين بها، وعدم تطابق مفهوم السلام العالمي مع أفكار هذه الأحزاب الإسرائيلية بالنسبة لمفهوم السلام الدولي الذي تُنادي به دول العالم، ومنظمات السلام وحقوق الإنسان.



الفصل الثاني:

نشأة وتطور
الأحزاب اليمينية العلمانية والدينية
وبرامج كل منهما

تمهيد

إسرائيل هي وليدة الحركة الصهيونية العالمية، والصهيونية في جوهرها هي دعوة العودة إلى أرض إسرائيل بحدودها التي ورد ذكرها في الكتب المقدسة لدى اليهود حسب ادعائهم، والحركة الصهيونية هي حركة سياسية عالمية منظمة تستند إلى العديد من المفاهيم الدينية والمزاعم التاريخية إلى النوايا الاستعمارية، وهي حركة أوروبية الجذور، نشأت داخل القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وتأثرت بعصر القوميات الذي ساد أوروبا آنذاك، واعتناق الحركة الصهيونية لفكرة القومية اليهودية مختلفة تماماً عن القوميات التي شهدتها الساحة الأوروبية. (١)

أسس الحركة الصهيونية الأب الروحي وزعيم الحركة الصهيونية الصحفي اليهودي النمساوي ثيودور هرتزل من خلال دعوته للمؤتمر الصهيوني الأول في آب ١٨٩٧م، فقد شكل هذا المؤتمر انعطافاً أساسياً في الحركة الصهيونية، وهو الذي وضع الأُسس العقائدية للصهيونية من خلال كتابه الذي أصدره في ١٤ شباط ١٨٩٦م الدولة اليهودية (الدولة الصهيونية)، ودعا فيه إلى إنشاء دولة يهودية تدعمها بريطانيا في الأرجنتين أو في فلسطين لتكون حماية لليهود من العنصرية اللاسامية المُتأصلة في نفوس غيرهم. (٢)

كان الهدف من مؤتمر بازل والحركة الصهيونية حل المسألة اليهودية وخلق وطن للشعب اليهودي في أية دولة في العالم يحميه القانون الدولي العام ضمن القرارات التالية: (٣)

---

(١) المسيري، ٢٠٠٦م.

(٢) المسيري، ١٩٩٩م: ص٦٥.

(٣) الكعيبر، ٢٠١٣م: ص١٨.

١. إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين عن طريق تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تنظيم اليهود وربطهم بالحركة الصهيونية، واتخاذ السبل والتدابير للحصول على تأييد العالم للهدف الصهيوني وإعطاءُه الشرعية الدولية.

٢. تشكيل مُنظمة الصهيونية العالمية بقيادة زعيمها ثيودور هرتزل.

٣. تشكيل الوكالة اليهودية لتنفيذ قرارات هذا المؤتمر، ويكون دورها جمع الأموال في صندوق قومي لشراء الأراضي الفلسطينية، وإرسال المهاجرين اليهود لإقامة الدولة اليهودية.

تمخّض عن هذا المؤتمر بعد أن حدد هدفاً للصهيونية السياسية إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وسار على منهج لتحقيق هذا الهدف تمثل باستعمار اليهود لفلسطين، وإنشاء منظمة تربط يهود العالم بوساطة مؤسسات تابعة لها في كل بلد يسكنه اليهود، وتقوية الشعور القومي اليهودي، وبذلك نشأت المنظمة الصهيونية العالمية، وأُنتخب هرتزل أول رئيس لهذه المنظمة، وقد كرّس هرتزل العقد الأخير من حياته لنقل أفكاره إلى حيز العمل والتنظيم والتنفيذ، وتزعم حاييم وايزمن الحركة الصهيونية بعد هرتزل، وكان الرئيس الأول لدولة إسرائيل التي أقامتها الحركة الصهيونية في فلسطين المُحتلة، وكان لِوايزمن الأثر الكبير في إقامة الدولة الصهيونية وفي حمايتها ودعمها المادي عام١٩٤٨م، بفضل دهائه وحنكته ودبلوماسيته لكسب عطف الدول الكبرى.[١]

عام ١٩١٧م، أصدر آرثر بلفور وزير الخارجية البريطاني تصريحهُ المعروف باسم **"وعد بلفور"**، والذي تمسكت به الصهيونية واجتهدت بتفسيره لإلزام بريطانيا بإقامة الدولة الصهيونية، ذلك من خلال إقناع بريطانيا أن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين سيُحقق جسراً للاستعمار، وقاعدة تحمي قناة السويس الحيوية لمصالح بريطانيا

---

(١) المسيري، ١٩٩٩م: ص٦٩.

الاقتصادية، وتالياً نص وعد بلفور الذي صدر في الثاني من تشرين الثاني ١٩٧٩م: "عزيزي اللورد روتشيلد، يسرني جداً أن أُبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته: أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة مقام قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في بلد آخر، وسأكون مُمتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح".[(١)]

ثم جاء توقيع مشروع الانتداب البريطاني على فلسطين بتاريخ ٦ تموز ١٩٢١م، وتم التصديق على صك الانتداب في ٢٤ تموز ١٩٢٢م، وتضمن النص ثمانية وعشرين مادة بهذا الشأن، وجدت سياسة وايزمن مُعارضة من قبل المنظمة الصهيونية العالمية، وكان أول وأقوى المعارضين فلاديمير جابوتنسكي وهو أحد أكبر رموز التطرف في تاريخ الحركة الصهيونية، وهو الأب الروحي لأكثر زُعماء حزب الليكود المتطرفين في إسرائيل (آريل شارون، وبنيامين نتنياهو)، واستقال جابوتنسكي من الهيئة التنفيذية للمنظمة في كانون الثاني ١٩٢٣م احتجاجاً على سياسة الكتاب الأبيض لعام١٩٢٢م الذي تم إصدارهُ تحت سلطة الحكومة البريطانية ومالكوم مكدونالد وزير المُستعمرات البريطاني، حيث تقوم فكرة الكتاب على تقسيم دولة فلسطين إلى دولتين إحداها فلسطينية والأخرى يهودية، وذلك لصالح فلسطين بأن تكون مُستقلة ومحكومة من قبل العرب الفلسطينيين واليهود بناءً على نسبة كل منهما لإجماليّ سكان دولة فلسطين عام ١٩٤٩م، واحتوى الكتاب قيودا على حقوق اليهود في شراء الأراضي من العرب، وادعى جابوتنسكي بأن وايزمن ضلله للتوقيع

---

(١) نبيه، ٢٠٠٥م: ص١١-١٢.

على هذا الكتاب، وقد أظهر جابوتنسكي وجماعته العِداء الشديد لسياسة وايزمن القائمة على الدبلوماسية والتروي والاعتماد على بريطانيا، كان جابوتنسكي مؤمناً بضرورة الإسراع في الهجرة، والاعتماد بشكل رئيسي على وحدات عسكرية يهودية، وقام بتنظيم فرق دفاعية، وإنشاء الكتيبة اليهودية التابعة للجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى، وعلى أثر استقالة جابوتنسكي من الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، فقد رسم مُخططاً حدد فيه أغراض الصهيونية بالعودة إلى صهيونية هرتزل، وذلك بتواجد أغلبية يهودية في فلسطين بأسرع وقت ممكن، وتهجير ٤٠،٠٠٠ يهودي في السنة لمدة خمسة وعشرين عاماً، وضرورة بذل الجهود لتوسيع مدى استيعاب البلاد من خلال إحياء الأراضي البور وتأميمها وتقوية الصناعة والتجارة.[١]

أخذ حزب الحركة الصهيونية التصحيحية "هتساهر" يكبر شيئاً فشيئاً، وهو حزب أسسه جابوتنسكي عام ١٩٢٥م، نادى الحزب بإجراء إصلاحات شاملة، وضرورة إعادة إمعان النظر في سياسة الإدارة الصهيونية تجاه الحكومة البريطانية وسلطات الانتداب البريطاني في إسرائيل. وقد كان لهم في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر سنة ١٩٢٧م أربعة أعضاء، وأصبحوا عشرة في المؤتمر الخامس عشر، وازدادوا إلى واحد وعشرين عضواً في المؤتمر السابع عشر سنة ١٩٢٩م، ثم أصبح عددهم اثنين وخمسين عضواً في المؤتمر التاسع عشر سنة ١٩٣١م، مما دفع التصحيحيين إلى مقاطعة المؤتمر التاسع عشر وإعلان تشكيل "المنظمة الصهيونية الجديدة"، لتكون بديلاً للصهيونية العالمية التي يتزعمها وايزمن.[٢]

بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧م، اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأُمم المتحدة القرار ١٨١ الذي يقضي بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وأوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة

---

(١) المسيري، ١٩٩٩م: ص٧٣.

(٢) نبيه، ٢٠٠٥م: ص١٨-٢٤.

أهالي فلسطين باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بصفتها المنتدبة على فلسطين، وقد جاءت القرارات كما يلي:[1]

١. أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة كما جاءت في الخطة لتنفيذها.

٢. أن ينظر مجلس الأمن إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي ذلك النظر، فيما إذا كان الوضع في فلسطين يُشكل تهديداً للسلم، فإذا قرر مجلس الأمن وجود هذا التهديد، وجب عليه في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أن يُضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة تمشياً مع المادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق، سُلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار، وكما هو مبين في هذا القرار.

٣. أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلام أو خرقاً له وعملاً عدوانياً، وذلك حسب المادة ٣٩ من الميثاق.

٤. أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخُطة. وقد ناشدت جميع الحكومات والشعوب الابتعاد عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها. وقد ورد إن اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته غير قابل للإلغاء، وقررت بريطانيا أن ينتهي فيها الانتداب ليلة ١٥ أيار ١٩٤٨م، وأن تُقام سلطات الدولة المُنتخبة والنظامية طبقاً للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي المُنتخب بموعد أقصاه تشرين الأول من عام ١٩٤٨م، ويقوم مجلس الشعب مقام مجلس الدولة المؤقت وتكون هيئته التنظيمية؛ أي الإدارة الشعبية هي الحكومة المؤقته للدولة اليهودية "إسرائيل".

---

(١) المسيري، ١٩٩٩م: ص٧٥.

٥. تضمن هذا القرار أيضاً أن تكون إسرائيل مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية وجمع الشتات والعمل على ترقية البلاد لصالح جميع سُكانها، واستعداد إسرائيل التام للتعاون مع مؤسسات وممثلي الأمم المتحدة والعمل على إنشاء اتحاد اقتصادي يشمل كل أرض إسرائيل، ودعوة أبناء الشعوب العربية سكان دولة إسرائيل المحافظة على السلام والقيام بنصيبهم في إقامة الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في مؤسساتها المؤقتة والدائمة.[١]

إن الفكر الصهيوني اليهودي يقوم في جوهره على فكرة رئيسية هي أن اليهود كيان قومي واحد متجانس عبر الزمان والمكان، بغض النظر عن وجودهم في مجتمعات دولية متعددة، وتكمن مشكلتهم في اضطهادهم وتشتتهم، ولحل هذه المشكلة فإنه تجب عودتهم إلى أرض الميعاد، ودولة إسرائيل مبنية في وجودها على مرتكزات الفكر الصهيوني ومنطلقاته الفكرية وأبعاده السياسية والأمنية والعقدية الخاصة بهم، ولا يجوز لأيٍّ من غير اليهود مشاركتهم بها، وهذه المرتكزات تعكس القيم السائدة في المجتمع الإسرائيلي، وتدعم النشاطات والسياسات التي تخدم الأهداف الصهيونية، وهي كالمراقب على الثقافة السياسية السائدة لدى صُناع القرار في الدولة الصهيونية إسرائيل.[٢]

---

(١) يائير، ٢٠٠٢م: ص٣.

(٢) يائير، ٢٠٠٢م: ص٥.

نشأة وتطور الأحزاب
اليمينية العلمانية والأحزاب اليمينية الدينية

تتألف أحزاب اليمين في الكيان الصهيوني من معسكرين:

١- معسكر اليمين العلماني.

٢- معسكر اليمين الديني.

ويتألف كل معسكر من عدة أحزاب كبيرة وصغيرة، بعضها قديم العهد في الحياة السياسية وبعضها حديث، يتألف معسكر اليمين العلماني من تكتل **الليكود** الذي تشكل من أجل توحيد الانشقاقات التي طبعت الحياة السياسية الحزبية في المجتمع الصهيوني قبل قيام إسرائيل وبعدها، ويتكون الليكود من تحالف عدة أحزاب وحركات وكُتل برلمانية وقوى سياسية، تعتبر حركة حيروت وحزب الليبراليين الأحرار من أهم أجنحة الليكود ودعاماته الأساسية، وهما يُمثلان القوى السياسية التاريخية في إسرائيل، وقد ظهرت بقية الكتل بعد منتصف الستينات بسبب تطور العلاقات الداخلية للأحزاب تبعاً للظروف السياسية العامة، عدد كتل الليكود غير ثابتة، فهي تزيد وتنقص حسب تطور العلاقات الداخلية لكل منها.[1]

أما معسكر اليمين الديني فيتشكل من الأحزاب الدينية الثلاثة: **الحزب الديني القومي "المفدال"، حزب إغوادات إسرائيل، بوعالي إغوادات إسرائيل.**

حزب المفدال: وهو حزب ديني قومي، وهو أقل الأحزاب تشدداً في القضايا الدينية وأكثرها تطرُفاً وتداخُلاً في القضايا السياسية والأمنية، وهو حزب صهيوني أشار برنامجه

(١) عبدالله، ١٩٨١م: ص٧.

الانتخابي في الكنيست دائماً إلى رفض إقامة أي اتفاق عربي، ومعارضة برنامج الحكم الذاتي مؤيداً السيادة الكاملة على أرض إسرائيل.[1]

إغوادات إسرائيل"وحدة إسرائيل": تأسس حزب إغوادات إسرائيل في ١٩١٢م، في **بولونيا / إيطاليا** واستطاع استقطاب عدداً كبيراً من يهود العالم، حيث كان الهدف من تأسيسه هو محاولة وقف تغلغل الروح اللادينية بين العمال اليهود، والدفاع عن مصالح اليهود الأرثوذكس العاملين في مجال الصناعة، جاء إغوادات إسرائيل على أثر ظهور بعض الخلافات بين المتدينين والعلمانيين في المنظمة الصهيونية العالمية، وفي بداية ظهور إغوادات كانت اهتماماته منصبّة على بناء المدارس الدينية وتعليم الديانة اليهودية، لم يكن مقتنعاً بفكرة إقامة الدولة الصهيونية، إلا أن هذه الفكرة سرعان ما تغيرت عام ١٩٢٧م بالموافقة عليها، وفي عام ١٩٤٨م حيث قرر الحزب أن ممارسة النشاط السياسي هو الكفيل بتحقيق أهدافه، حارب حزب **إغوادات إسرائيل** فكرة تجنيد النساء في الجيش أو الخدمات المدنية والعامة، وأعلن رجاله معارضتهم لفكرة إصدار دستور مكتوب لإسرائيل؛ ذلك إن أي دستور مكتوب من قبل فقهاء دستوريين لن يصل لمرتبة الوصايا التوراتية العشر حسب رأيهم، وقد اكتسب حزب إغوادات إسرائيل القوة المتزايدة باعتماده على المهاجرين اليهود القادمين من البلدان العربية في الشرق والغرب، المذهب الأرثوذكسي هو السائد بينهم، وعلى امتداد الانتخابات الإسرائيلية التي جرت، كان موقف الحزب معارضاً لِعلمنة المدارس والإدارات المشرفة عليها، ويرفض رفضاً تاماً إقامة أية علاقات سياسية أو تجارية مع الدول الاشتراكية.[2] **لدى حزب إغوادات إسرائيل** مصرف خاص ومؤسسة توراتية ويهودية للشعب له صندوق مرضى ويُشرف على مدارس التيار المستقل، وتصدر عن هذا الحزب جريدة يومية خاصة به "همودیع" والتي أسسها

---

(١) عبدالله، ١٩٨١م: ص٩.

(٢) غوانمة، ٢٠٠٢م: ص٧٧.

الحاخام يتسحاق مئير ليفين ١٩٥٠م، وبعد وفاة ابنه الحاخام لأيب والذي تسلم رئيساً للتحرير، تم تعيين ثلاثة محررين للصحيفة حسب مراكز القوى داخل إغوادات إسرائيل، وتم تغيير اسم الحزب إلى "ديغلس هتوراة" وله نواب في الكنيست الإسرائيلي منذ تأسيسه منذ أول انتخابات حتى اليوم، يتراوح عدد نوابه بين ٣-٥، وتأثيرهم في الكنيست يفوق عددهم بكثير.[١]

المبادئ الأساسية التي يقوم عليها حزب إغوادات إسرائيل "ديغلس هتوراة":

١. تمثيل شرائح مُحافظي التوراة في مؤسسات الحكم والكنيست والمجالس البلدية والمحلية لتوفير احتياجات هذه الشرائح في جميع مجالات الحياة، وضمان عدم التمييز ضد الشرائح الحريدية.

٢. التأثير على المجتمع الإسرائيلي ودفعه للحفاظ على أنماط الحياة اليهودية وفقاً لتعليمات التوراة عن طريق التثقيف وبطريقة ديمقراطية.

٣. تكثيف نشر تعاليم التوراة وتحسين المعايير المعمول بها وتكريس خشية الله وجذب جميع اليهود الراغبين بدراسة التوراة وممارسة الفرائض.

أحزاب اليمين العلماني تلتقي من حيث المبدأ على رفض الانسحاب من المناطق المُحتلة والفلسطينية منها بالذات، وتؤكد على ضرورة الاستيطان اليهودي الواسع فيها وشرعيته، وعلى دور إسرائيل في المنطقة، لكنها تختلف ببعض الأساليب، وتختلف في تحديدها للأساليب التي يجب اتباعها لتحقيق ذلك، وهي أكثر الخلافات التي تشهدها الساحة الحزبية السياسية.[٢]

---

(١) الزرو، ١٩٩٩م: ص٢٣-٢٥.

(٢) الحمد، ٢٠٠٠م: ص ٦٥.

وتلتقي أحزاب معسكر اليمين الديني في توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية وتقوم على مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، ورفض الصراع الطبقي وطمسه بشعارات تتحدث عن المساواة الاجتماعية، وعن ضرورة تغليب المصلحة القومية العُليا على المصالح الطبقية والفئوية بواسطة إذكاء مشاعر الحق القومي والتعصب ضد كل ما هو غير يهودي.(١)

الأحزاب اليمينية العلمانية:

إن الأحزاب الصهيونية العلمانية ما قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل كانت أحزاباً فوقية، تميزت مفاهيمها ونشاطاتها بالتناقضات الكثيرة، وذلك بسبب افتقارها لأرضية طبيعية تنمو عليها، وقد واجهت الحركة الصهيونية في بداية نشأتها اعتراض طبقات كبيرة من اليهود، ولم تجذب اليهود في بادئ الأمر، ورأوا أن الحل لا يكون بالهجرة إلى دولة أخرى، بل يكمن الحل في القضاء على الاضطهاد نفسه، وبدأ اليهود بتأسيس أحزاب معارضة للصهيونية عام ١٨٩٧م، وكان الحزب يحمل اسم بوند وهو الاتحاد العام للعمال اليهود في روسيا وبولندا، كان الفكر الصهيوني هامشياً بالنسبة لليهود في تلك الفترة، ولم يتمكن ثيودور هرتزل من عقد المؤتمر الصهيوني الأول في أية مدينة أوروبية يقطنها عدد كبير من اليهود نظراً للمعارضة التي تلقاها من أغلبية اليهود آنذاك، ولم يكن هرتزل نفسه محبوباً من قبل رجال الدين، أو حتى من مؤسسي الحركة الصهيونية مثل حاييم وايزمن وبن غوريون لعدم تمسكه بالتعاليم الدينية والدين اليهودي، ولأنه لم يكن يُتقن اللغة العبرية.(٢)

وفي إسرائيل نجد أن الأحزاب هي من أنشأ دولة إسرائيل، وهي من يحكم ويعارض أي قرار داخل وخارج إسرائيل، والأحزاب الإسرائيلية هي من يُمثل الحياة السياسية لها،

---

(١) عبد الله ١٩٨١م: ص٥٠٤.

(٢) البدري، ٢٠٠٣م: ص٦.

وإن أهم ما يميزها أنها أوروبية النشأة، الأمر الذي يعطيها أبعاداً هامة ذات طابع صهيوني، وبرنامجا تلتزم به جميعها بلا استثناء، وهي أحزاب مرنة في تعاملها مع مجتمعها باستيعابها كل الاتجاهات والأفراد القادمين في أن يكونوا ضمن إطار واحد يمثلهم ويمثل إتجاهاتهم. وللأحزاب السياسية في إسرائيل دور اقتصادي، اجتماعي، وتعليمي يُبرز فيه أهمية العضوية الحزبية والبرلمانية في الكنيست الإسرائيلي، وتحتل الأحزاب السياسية الإسرائيلية موقعها في إسرائيل بأنها جعلت المجتمع الإسرائيلي ينصهر معها، بالإضافة إلى الدعم الخارجي لتحقيق المشروع الصهيوني.

من هنا تأسست الحركات اليمينية العلمانية في بداية القرن العشرين داخل وخارج إطار الصهيونية، حيث بدأ اليهود بتشكيل وتنظيم حركات يهودية، وكان أول هذه التنظيمات هو حزب همزراحي الذي تأسس في إطار الصهيونية عام ١٩٠٢م، ليُمثل التيار اليهودي المُتدين والذي طغى وقتها على المنظمات الصهيونية العالمية.[١]

معسكر اليمين العلماني:

١. الليكود "التكتل اليميني":

هو أكبر حزب يميني علماني إسرائيلي مُحافظ متطرف دعامته الأساسية هي حركة حيروت "الحرية" وحزب الليبراليين "الأحرار"، وهو أهم القوى السياسية التاريخية في الكيان الصهيوني، يزداد وينقص عدد كتلهِ تبعاً للظروف السياسية العامة، ولتطور العلاقات الداخلية في كل كتلة. حيث تشكل حزب الليكود نتيجة لعملية التوحيد والانشقاق التي طبعت الحياة السياسية الحزبية في مجتمع المستوطنين قبل قيام الكيان الصهيوني وبعده.[٢]

---

(١) البدري، ٢٠٠٣م:ص٧.

(٢) غوانمه، ٢٠٠٢م: ص١٢٣.

أهم حركات تطور الأحزاب السياسية والكتل التي تشكل منها الليكود:

١. حركة حيروت.
٢. حركة الاحرار.
٣. حزب العمل الرسمية/ لعام.
٤. القائمة الرسمية- قائمة عمال إسرائيل/ رافي.
٥. كتلة أحدوت.
٦. كتلة ياعد/ معاً.

حركة حيروت "الحرية":

تأسست في تموز ١٩٤٨م، وتعود جذور هذه الحركة إلى التيار الإصلاحي في الحركة الصهيونية بزعامة جابوتنسكي، وهو أول من وضع الأُسس الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للتيار اليميني في الحركة الصهيونية، ويُعتبر حزب حيروت الذي يُمثل القوة الأساسية في **الليكود** امتداداً للحركة الصهيونية الإصلاحية التي تبلورت في منتصف العشرينيات من القرن العشرين، وقد كانت أفكار جابوتنسكي من أكثر الأفكار راديكالية وتمجيداً للقوة وضرورة المسارعة في إعلان إقامة الدولة اليهودية، حيث أدت هذه القضية إلى انشقاق الإصلاحيين عن المنظمة الصهيونية العالمية، وتأسيسهم "المنظمة الصهيونية الجديدة عقب مؤتمرهم الأول عام ١٩٥٣م"، وهي الحركة التصحيحية، وقبل قيام إسرائيل استحدثت بعض المنظمات الإرهابية اليمينية أيديولوجيتها من **جابوتنسكي** مثل (ليحي، شتيرن، اتسل)، وقد قامت هذه المنظمات بعمليات إرهابية في فلسطين. تأسس حزب حيروت من بين أتباع المنظمات الإرهابية السالف ذكرها، والآرجون وزعيمه

الأول بيغن، واستطاع هذا الحزب تشكيل كتلة قوية عام ١٩٦٥م، عندما اتحد مع الأحرار وكوّنا معاً تكتل جاحال الذي كان أقوى كتلة معارضة للحكومة العمالية.(١)

حزب الأحرار:

وهو الحزب الثاني في الليكود، وكان يُعرف باسم **"الصهيونيون العموميون"**، حيث بدأ نشاطهم عام ١٩٢٢م، باستقطاب القوى في الحركة الصهيونية العالمية التي لم تنتم إلى أي من التيارين الحزبيين المتمثلين بالمعسكر العمالي من جهة، والمعسكر الديني من جهة أخرى، وفي بداية الثلاثينيات انشق "الصهيونيون العموميون" إلى جناحين: الأول هتأحدوت هاتسيونيم هالليم: أي اتحاد "الصهيونيون العموميون". والجناح الآخر بريت هاتسونيم هاكلليم: أي رابطة الصهيونيون العموميون، حتى عام ١٩٦١م بقي حزب "الصهيونيون العموميون" محافظاً على إطاره الحزبي المُستقل، ومكوناً من قوى تنتمي للطبقة الوسطى والكبيرة من البرجوازية، وعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي تميّز به حزب الأحرار إلا أنه لم يخلُ من الصراعات الداخلية بعد تسلم الليكود للحكم.(٢)

حركة العمل الرسمية _ لعام:

وهي كُتلة صغيرة في الليكود تزعمها **إليعيزر شوستاك** وزير الصحة في حكومة **بيغن** آنذاك، أُنشئت هذه الحركة عام ١٩٧٦م باتحاد ثلاث كُتل برلمانية تعمل في إطار الليكود (القائمة الرسمية رافي والمركز المستقل والحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة)، أما لعام الحالية فهي خليط من المركز المستقل سابقاً والقائمة الرسمية- رافي، وهذه الحركة

---

(١) ابوغزالة، ١٩٦٦م: ص ٢٣.

(٢) مركز زايد للتنسيق، ٢٠٠١م.

هي نتاج للصراعات الحزبية داخل التيارات الحزبية الأساسية كونها أكثر التيارات عقائدية سياسية.[1]

القائمة الرسمية- قائمة عُمال إسرائيل/ رافي:

وهو حزب عمالي أسسه ديفيد بن غوريون بعد انشقاقه من حزب العمل عام ١٩٦٥م على أثر معارضة بن غوريون لاتفاق بين المباي وحزب العمل والذي تخلى بموجبه المباي عن المطالبة بإصلاح النظام الانتخابي، كانت رافي جزءاً من حركة لعام الأم حتى أواخر ١٩٧٨م، حيث انشقت الحركة إلى جناحين الأول بزعامة يغئيل هوروفيتس والثاني بزعامة إليعيزر شوستاك، وفي نوفمبر ١٩٧٩م أعلن هوروفيتس استعادته لاسم القائمة الرسمية رافي وتشكيل حزب العمل الإسرائيلي، ثم تحالفت هذه الكتلة مع كتلة في حزب الليكود وهي كتلة "أحدوت" بزعامة ميلل زايدل ولم يستمر هذا التحالف طويلاً بعد التوقيع على معاهدة السلام مع مصر في عام ١٩٨٠م، ثم أصبحت رافي كتلة صغيرة في إطار تكتل الليكود، وانسحبت رافي من ائتلاف الليكود نهائياً.[2]

كتلة معًا/ ياعد:

تزعمها عضو الكنيست آساف ياغوري في أعقاب الانشقاق الذي حصل في الحركة الديمقراطية للتغيير في ١٩٧٨م، وظلّت تعمل في إطار مستقل داخل الكنيست وفي صفوف المعارضة حتى أواخر ١٩٧٩م، حيث انضمت إلى الليكود، ثم تزعمها عيزرا وايزمان على أثر خلافه مع مناحيم بيغن على زعامة تكتل الليكود حول اتفاقية السلام مع مصر،

---

(١) سلسلة لقاءات بانوراما، ٢٠٠١م.

(٢) السعدي، ١٩٨٩م: ص٨٤.

وحصلت على ثلاثة مقاعد في انتخابات الكنيست لعام ١٩٨٤م، وشاركت في الحكومة الوطنية آنذاك.[١]

كتلة أحدوت "الاتحاد":

تشكلت في إطار حزب الليكود قبل انتخابات الكنيست على أثر رفض الأكثرية في حزب الأحرار المستقلين لاقتراح عضو الكنيست هيلل زايدل. وعند رفض "الأحرار المستقلون" اقتراحه أعلن زايدل انسحابه من الحزب مع مجموعة من أنصاره، وانضمامه إلى الليكود ككتلة مستقلة عُرفت باسم كتلة "أحدوت"، وزايدل هو الممثل الوحيد لهذه الكتلة في الكنيست، وقد عُرف زايدل بآرائه اليمينية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي-الاجتماعي.[٢]

حزب الليكود:

تم التوقيع على ميثاق الليكود والإعلان عن تشكيله رسمياً ١٣ أيلول ١٩٧٣م، والكتل البرلمانية له هي: كتلة جاحال وهي تحالف حزبي حيروت والأحرار، وكتلة حزب المركز الحر، وكتلة حزب القائمة الرسمية بقايا حزب رافي التي رفضت الالتحاق بِدايان والعودة إلى حزب العمل، ومن خارج الكنيست الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة. كان الهدف من تأسيس الليكود إيجاد قوة بديلة لتحالف الأحزاب العمالية استعداداً لخوض الانتخابات العامة للكنيست الثامن المقررة عام ١٩٧٣م. في عام ١٩٥٨م بدأت المفاوضات حول توحيد حزبي حيروت و"الصهيونيون العموميون" الأحرار حالياً ولم تؤدِ الغرض أو النتيجة المطلوبة، في ١٩٦٥م تجددت المفاوضات بين حيروت وجناح

---

(١) السعدي، ١٩٨٩م: ص٨٨.

(٢) غوانمة، ٢٠٠١م: ص١٧٨.

"الصهيونيون العموميون" والحزب التقدمي في إطار حزب الأحرار، وانتهت المفاوضات إلى تشكيل كتلة غاحل، وانشقاق حزب الأحرار على نفسه بسبب معارضة جناح التقدميين فيه لفكرة التحالف مع حيروت، وبفعل المد اليميني الذي طغى على الحياة السياسية الحزبية والعامة في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧م، بقيت كتلة غاحل تشكل مركز استقطاب كافة القوى السياسية اليمينية، وقبل طرح فكرة تحالف كافة الأحزاب اليمينية العلمانية لخوض تلك الانتخابات في قائمة موحدة ضد "المعراخ"، كانت هذه الفكرة بزعامة اللواء آريئيل شارون الذي اشترط موافقته على إدراج اسمه في قائمة عاخل للانتخابات العامة كممثل لحزب الأحرار، وقد كان التحفظ على هذه الفكرة في زعامتي حزبي حيروت والأحرار، وذلك بحكم التجربة مع كل من زعيم حزب المركز الحر والليكود المقترح فيما بعد، ولكن بحكم ضغط العسكريين والدوائر الصناعية والتجارية وعدم وجود خلافات سياسية أساسية بين القوى المرشحة لتشكيل الليكود، أُزيلت تلك التحفظات وأصبح موقف بيغن أكثر ليونة.[1]

العقبات الرئيسية التي مدّدت فترة الاتفاق للانضمام لتكتل الليكود:

١. العلاقات الشخصية السيئة بين زعيم حيروت مناحيم بيغن وزعيم المركز الحر شموئيل تمير.

٢. مسألة إدراج أسماء مرشحي الكتل المختلفة في القائمة الموحدة.

وقد حصلت تغييرات داخل الليكود وتطورات في تشكيلاته الكتلوية، كإنشقاق بعضها واندماج البعض الآخر، وانسحاب بعضها كُلياً منه، أهم هذه التطورات:

أ. انشقاق كتلة المركز الحر وتشكيل عضو الكنيست بنيامين هيفلي وهي كتلة منفردة في إطار الليكود أوائل سنة ١٩٧٥م إلى كتلتين، احتفظت الأولى منهما بالاسم

(١) الدجاني وشمالي، ١٩٨٦م: ص٤٢.

نفسه وتزعمها شموئيل تمير، والثانية حركة همركاز هعتسماني "أي المركز المستقل"، تزعمها أليعيزر شوستاك.

ب. توحيد كل من كتل القائمة الرسمية رافي والمركز المستقل والحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة في حركة واحدة تحت اسم "تنوعات صعفودا همملختيت" لعام، وهي حركة العمل الرسمية، بذلك تقلص عدد الكتل إلى خمس.

ج. انسحاب كتلة بنيامين هليفي وكتلة المركز الحر في أواخر١٩٧٦م وأوائل ١٩٧٧م، ثم انضمام كتلة جديدة إلى الليكود برئاسة عضو الكنيست هيلل زايدل، أطلق عليها اسم كتلة "أحدوت" أي الاتحاد، وبذلك أصبح الكنيست التاسع مؤلفاً من مشاركة أربع كتل فقط: حيروت، أحدوت، الأحرار، لعام. [١]

البنية التنظيمية لليكود:

١. **مجلس الليكود**: يتألف من مندوبين عن الكتل التي يتشكل منها وفقاً للوزن البرلماني لكل منها، مهمة هذا المجلس هي البَتّ في القضايا الأساسية المُشتركة مثل إقرار البرامج السياسية، والبتّ في القضايا المُتعلقة بالعلاقات بين كتلهِ، وبمشاريع الاقتراحات بشأن توحيد الليكود في حزبٍ واحد.

٢. **إدارة الليكود**: وهي هيئة أصغر من المجلس، وتتشكل أيضاً من مندوبين عن مختلف كتله بالإضافة إلى جميع أعضاء كتلة الليكود البرلمانية، وقد تم الاتفاق عند تشكيل الليكود على أن يتولى رئاسة الإدارة كل من زعيمي حيروت والأحرار بالتناوب. وبعد فوز حزب الليكود في الانتخابات وتوليه السلطة تخلى زعيما الليكود عن هذا المنصب وهما (بيغن، أرليخ) لكل من موشيه آرنس، وموشيه

---

(١) عماد، ٢٠٠٣م.

نيسيم، وتتولى الإدارة بحكم تركيبتها مهمة متابعة عمل ممثلي حزب الليكود في الحكومة والكنيست، ومناقشة الأمور المهمة قبل تحويلها إلى المجلس.

٣. **كتلة الليكود البرلمانية:** تتشكل من أعضاء الليكود في الكنيست، ويترأسها عضو الكنيست (أبراهام) الذي يدعى شرير الأحرار، وكتلة الليكود هي الهيئة الوحيدة من بين هيئات الليكود التي تعمل بانتظام، وفيها تتم عملياً مناقشة مواقف الليكود من القضايا المختلفة التي تُطرح في الكنيست، وهي من تقرر الموقف الذي يجب اتباعه أثناء عمليات التصويت في الكنيست. والجدير بالذكر أن مؤسسات الليكود باستثناء كتلته البرلمانية عديمة الفعالية، فمجلس الليكود والإدارة لم يجتمعا سوى مرات معدودة منذ تولي الليكود للحكم، ويتم حسم المواقف من القضايا المختلفة في الهيئات الخاصة لكل كتلة على انفراد.[١]

أهم مطالب الأحزاب الدينية:

١. الحفاظ على الفرائض الدينية في مؤسسات الدولة، والحفاظ على قدسية السبت والأعياد، وأحكام الأحوال الشخصية والشروط الدينية في المأكل والمشرب.
٢. منح الحريديم وهم المتشددون في الدين اليهودي، الحق في الاحتفاظ بشؤونهم الدينية من دون تدخل مؤسسات الدولة.
٣. للحريديم الحق بالاحتفاظ بحكمهم الذاتي الثقافي على صعيد التربية والتعليم، ودعم مؤسسات الدولة على الصعيد المادي لهذه المؤسسات التعليمية.
٤. منح الحريديم ترتيبات خاصة للدفن والذبح من دون تدخل مؤسسات الدولة.
٥. أن يُسمح للحريديم بإقامة محاكمهم الخاصة والاعتراف بها في القانون.

---

(١) غوانمة، ٢٠٠٢م: ص٢١٠.

وهي مطالب تتناسب مع احتياجات اليهودي المؤمن الذي يحتاج إلى بيئة دينية، والذي يرى أن واجب السلطة هو تأمين هذه المطالب، والتي وافق على معظمها ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء في إسرائيل.[١]

المؤسسون وأبرز القادة لحزب الليكود:

إن كلاً من (آرييل شارون، عيزر، آيزمن، يغئيل، هوروفيتس، شموئيل، تمير وتسفي شيلواح)، كان لهم دور في طرح فكرة تأسيس الليكود وإخراجها إلى حيز التنفيذ، وبرز بعض القادة الجُدد إلى جانب بيغن مثل: حاييم لندوا، آرييه بن آليعيزر، يوحنان بادر. أما قيادة الليكود الحالية فتتمثل في زعماء أحزابه وكتله الحالية مثل مناحيم بيغن في حيروت، وسمحا أرليخ في حزب الأحرار، ويغئيل هوروفيتس في القائمة الرسمية رافي واليعيزر شوستاك في لعام وهيلل زايدل في أحدوت، وآساف ياغوري في ياعد[٢].

السمات الأيديولوجية للأحزاب اليمينية العلمانية الإسرائيلية:

١. الاهتمام بالنتائج الآنية قصيرة الأمد، والبحث عن أقصر الطرق لتحقيق الإنجازات العظيمة.
٢. الميل نحو المطلق في نظرتها العالمية.
٣. الاعتماد على الجيش كقوة دافعة رئيسية في تحقيق النصر.
٤. الأهمية الكبيرة للقيادة في تحقيق النصر.
٥. الخلط بين القومية والدين "الشعب المختار، أرض إسرائيل".
٦. الشعور بالتفوق وتميز اليهود عن بقية الشعوب الأخرى.

---

(١) الخطيب، ٢٠١٥م: ص٤٣ .
(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١م

٧. التغير الأُحادي وعدم الاهتمام بما لدى الطرف الآخر.

٨. تضخيم المشكلات التي تواجه إسرائيل: الأمن وخطر المنظمات الفلسطينية ومشكلة الديموغرافيا لتبرير المواقف المُتطرفة.

القاعدة الانتخابية: يُعتبر اليهود الشرقيون "**السفارديم**" الأكثر تصويتاً للأحزاب اليمينية الدينية، ويعود ذلك إلى طبيعة الخطاب الفكري والأيديولوجي لهذه الأحزاب الذي ينسجم مع توجهات الكثير من اليهود.[١]

حزب كاديما:

هو حزب سياسي إسرائيلي أسسه رئيس الوزراء السابق آرييل شارون عام ٢٠٠٥م، جاء تأسيس كاديما بعد انشقاقه عن حزب الليكود بسبب خطة فك الارتباط وإخلاء المستوطنات في قطاع غزة.[٢]

يُعتبر حزب كاديما من أحزاب الوسط ويؤمن بحق الشعب الإسرائيلي القومي والتاريخي بأرض إسرائيل الكاملة، على أثر ذلك انسحب آرييل شارون من الحزب مُعتبراً هو وأعضاء حزبه أن خطة الانسحاب تعد خروجاً عن البرنامج السياسي للحزب المُعتمد من اللجنة المركزية لحزب الليكود، والذي يرفض قطعاً إخلاء المستوطنات، وقد لعبت شخصية شارون دوراً كبيراً في تأسيس الحزب واستقطابه للعديد من شخصيات اليمين واليسار، تولى إيهود أولمرت زعامة كاديما ورئاسة الحكومة بالوكالة بعد أن أُصيب آرييل شارون بجلطة دماغية، وفي ٢٠٠٦م تسلم إيهود أولمرت رئاسة الحكومة الإسرائيلية بشكل رسمي.[٣]

---

(١) غوانمة ٢٠٠٢م: ص٥٤.

(٢)عبد الله، ٢٠١٤م: ص٥٨ .

(٣)سعدات، ٢٠١٤م: ص٥٦ .

الأحزاب اليمينية الدينية.

إن قيام دولة إسرائيل كانت لها خلفية يهودية دينية نتيجة دعوات الحاخامات بالعودة إلى أرض الآباء، وإقامة وطن موحّد لليهود، حتى أصبحت القوى الدينية والأحزاب الدينية هي عصَب رئيسي في إقامة الدولة الصهيونية والمشاركة في نظام الحكم، وتحقق ذلك من خلال استخدام الصهيونية الشعارات الدينية المستوحاة من تعاليم التوراة حسب ادعاءاتهم.[1]

أهم الأحزاب الدينية الإسرائيلية قبل عام ١٩٤٨ هي:

١. همزراحي.
٢. هابوعيل همزراحي.
٣. إغوادات إسرائيل.
٤. بوعالي إغوادات إسرائيل "عمال إغوادات إسرائيل".

بعد عام ١٩٤٨م، أي بعد قيام إسرائيل تحولت جميع المنظمات الإسرائيلية الدينية إلى أحزاب وحركات سياسية دينية، تُشارك في نظام الحكم في إسرائيل، وقد كانت الأحزاب الدينية في إسرائيل تُقسم إلى معسكرين:

١. المعسكر الديني القومي (همزراحي، هبوعيل همزراحي).
٢. المعسكر الإغواداتي التوراتي (إغوادات إسرائيل، بوعالي إغوادات إسرائيل).

ثم تم الدمج بين الأحزاب الدينية الأربعة تحت اسم "الجبهة الدينية الموحدة"، والتي خاضت الانتخابات الأولى للكنيست عام ١٩٤٩م، وحصلت على ١٦ مقعداً تحت قائمة

---

(١) الجباعي، ٢٠٠٤م:ص٣٢٤.

واحدة، وهي المرة الأولى والوحيدة التي تتوحد بها جميع الأحزاب اليمينية الدينية معاً، وفي انتخابات الكنيست الثانية عام ١٩٥١م، انفصلت الأحزاب اليمينية الدينية عن الجبهة الدينية الموحدة، وخاض كل حزب الانتخابات على حدة، وحصل حزب هبوعيل همزراحي على ٨ مقاعد، وإغوادات إسرائيل على ٣ مقاعد، وحاز بوعالي إغوادات إسرائيل وهمزراحي على مقعدين لكل منهما.(١)

في عام ١٩٥٥م، وفي انتخابات الكنيست الثالثة ظهر حزب المفدال، الحزب الديني القومي، وهو اتحاد كل من حزبي همزراحي وهبوعيل همزراحي، وكان الهدف من تأسيس حزب المفدال هو إقامة مجتمع يهودي قومي مبنيٍّ على الأُسس الدينية والروحية الاجتماعية التي بُنيت عليها توراة موسى، ومنذ العام ١٩٥٦م حتى عام ١٩٦٧م حازت الأحزاب الدينية على معظم أصواتها، وحافظت على وزنها الديني في الكنيست والذي يُمثل ١٢-١٥ ٪ من مجموع الأصوات، ولم يُظهر حزب المفدال أية تحفظات على سياسة حكومة حزب المباي حين خططت وشاركت في تنفيذ عدوان ١٩٦٧م على الدول العربية، والعدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م، والذي تجاهلت به حقوق اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني، كانت حرب ١٩٦٧م بداية لزيادة قوة أحزاب اليمين الديني بعد فشل حزب حركة العمل حاملة لواء الصهيونية الاشتراكية في إسرائيل لتحقيق أهدافها، والمساهمة في فشل الحلف التقليدي بين الدينيين والعلمانيين في إسرائيل في إطار الأيديولوجية الصهيونية الاشتراكية.(٢)

بعد حرب ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٧٧م عندما تسلّم مناحيم بيغن رئاسة وزراء إسرائيل، استطاعت حركة جوش إيمونيم، وهي حركة دينية اجتماعية تأسست بعد حرب ١٩٧٣م، تحقيق اختراق غير مسبوق في عمليات إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي المُحتلة

---

(١) بني ملحم، ٢٠١٣م: ص٢٠.

(٢) جاد، ١٩٩٩م: ص٦٣.

تحت شعار "العهد والميثاق بين الرب والشعب المُختار". حصلت عدة انشقاقات في عدة أحزاب في الثمانينات، مما أدى إلى ظهور أحزاب وقوائم جديدة، كانشقاق حزب المفدال الذي أدى إلى تقلص عدد مقاعده في الكنيست إلى ٦ مقاعد، ثم حصل على ٤ مقاعد فقط في انتخابات ١٩٨١م، وفي هذه الفترة ظهرت العديد من الأحزاب الجديدة التي أصبحت تندمج مع الأحزاب الأخرى دون أن تُحدث أي تأثير يُذكر، مثالها:

١. حزب تامي: قائمة تقاليد إسرائيل.
٢. حزب موراشا: أي التراث والذي يضم وقتها كل من (متساو: المعسكر الصهيوني الديني، أوروث: أضواء، وميماد: معسكر الوسط الديني).
٣. ديجل هتوراة: علم التوراة الذي تأسس في١٩٨٨م، وخاض انتخابات الكنيست الثاني عشر، حصل فيه على مقعدين، ثم اندمج مع حزب إغوادات إسرائيل تحت اسم يهدوت هتوراه، وهو من أقل الأحزاب تطرفاً من حيث البرامج والتركيب للقيادة العُليا فيه الذي كان رئيسه إبراهام رافيتس، والذي أبدى موافقته على الانسحاب من المناطق المُحتلة وقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح.[١]

استقرت الأحزاب الدينية بعد انتخابات الكنيست الثالث عشر عام ١٩٩٢م، وتطورت الأحزاب الدينية وازدادت نسبة مقاعدها في الكنيست لتصل إلى ٣٠ مقعداً في انتخابات الكنيست التاسع عشر ٢٠١٣م، وانقسمت إلى ثلاثة أحزاب:

١. حزب شاس وحصل على ١٣ مقعداً.
٢. حزب يهدوت هتوراة وحصل على ٧ مقاعد.
٣. حزب البيت اليهودي تأسس عام ٢٠٠٨ والذي يُمثل امتداداً لحزب المفدال حصل على ١٢ مقعداً.

---

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩م.

وينقسم المتدينون في إسرائيل إلى تيارين أساسيين هما: **التيار الديني الأرثوذكسي والتيار الديني الصهيوني**، يتمحور الخلاف بينهما في الموقف من الحركة الصهيونية ومشروعها في أرض فلسطين.(١)

١- التيار الديني الأرثوذكسي:

يُطلق على هذا التيار بالعبرية "حريدي"، وينقسم إلى تيارين غربي وشرقي، يؤمن التيار الحريدي بأن ما تُوجه به الحركة الصهيونية لإقامة دولة اليهود على أرض فلسطين غير ممكن، وهو شكل من أشكال الزندقة، على اعتبار أن إقامة دولة لليهود لا يمكن أن يتحقق إلا بعد قدوم المسيح المخلص، ويتوجب على اليهود التعبد والابتهال حتى يظهر المسيح المخلص.

بقي المتدينون الأرثوذكس يرفضون الصهيونية وأفكارها، ويتجنبون التعامل معها حتى قبيل الإعلان عن الكيان الصهيوني بالاتفاق مع رئيس الوزراء الصهيوني ديفيد بن غوريون، الذي يقضي بقبولهم العيش في الكيان الجديد والانخراط في مؤسساته مقابل حصولهم على عدة امتيازات تمثلت بإعفاء أبنائهم الراغبين بالتفرغ للتعليم الديني من الخدمة العسكرية، وقيام الدولة بتمويل المؤسسات الدينية والتعليمية الخاصة بهذا التيار، لكنهم ظلوا متمسكين بموقفهم الأساسي من الحركة الصهيونية، على الرغم من مشاركة الأحزاب التي تمثل أتباع التيار الديني الصهيوني في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إلا أنها حظرت على مُمثليها في هذه الحكومات من تبوء منصب وزير، واكتفوا بمنصب نائب وزير مع التمتع بكل صلاحيات الوزير.(٢)

---

(١) الجزيرة، ٢٠١٥م.

(٢) أبو غزالة، ١٩٦٦م: ص٧٧.

يشكل اليهود المتدينون نسبة ٢٩٪ من اليهود في إسرائيل، ٢٢٪ منهم من الأرثوذكس، والبقية من التيار الديني الصهيوني. وينقسم التيار الأرثوذكسي الغربي إلى تيارين أساسيين:

أ. **التيار الأرثوذكسي الحسيدي**: وهو الذي يُركز على العبادات والابتهالات من الناحية الفقهية، والتبحر في العلوم الدينية وهو شأن واختصاص كبار الحاخامات، ويعتبر حزب إغوادات إسرائيل الذراع السياسي للتيار الحسيدي وشارك في الكثير من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وقد كان جميع أتباع التيار الأرثوذكسي ينتمون إلى هذا التيار.

ب. **التيار الأرثوذكسي الليتائي**: سمي بالتيار الليتائي نسبة إلى دولة **لتوانيا** إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي، حيث ظل التيار الأرثوذكسي الحسيدي حاضناً لأتباعه المتدينين حتى أواسط القرن الثامن عشر، إلى أن ظهر مجموعة من الحاخامات الذين اعتبروا أن التركيز على الابتهالات والتعبد وحصر التبحر في العلوم الدينية لا يعكس فهماً دقيقاً للمصادر الدينية، وأن العكس هو الصحيح، ويعتبر حزب ديغل هتوراة، الذراع السياسي للتيار الليتائي، ويعتبر التيار الليتائي تيارا صغيرا مقارنةً بالتيار الحسيدي، ولم يشارك بالانتخابات إلا في منتصف الثمانينات من القرن العشرين.[١]

---

(١) يائير، ٢٠٠٢م: ص١٦٧.

التيار الديني الأرثوذكسي الشرقي:

لا يختلف التيار الأرثوذكسي الشرقي عن نظيره الغربي من حيث المفاهيم الدينية، وكان يخضع لقيادة التيار الديني الأرثوذكسي الغربي حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين، حيث شعر أتباع هذا التيار بأن القيادة الغربية للتيار الأرثوذكسي تمارس ضده التمييز على أساس عنصري بسبب سوء المعاملة التي يتعرضون لها، وإقصاؤهم من تبوأ المواقع القيادية، واستثنائهم من مواقع التأثير في الأحزاب التي تمثل التيار الأرثوذكسي، الأمر الذي دفع بعض المرجعيات الدينية الأرثوذكسية إلى تشكيل إطار سياسي يُمثل أتباع التيار الأرثوذكسي الشرقي، والذي أطلق عليه حركة "شاس"، لم تُركز حركة شاس على القضايا الدينية، بل قدمت نفسها كمُمثل لليهود الشرقيين سواء أكانوا يهود متدينين أو شرقيين، والتي طالبت بوقف سياسة التمييز التي تتبعها الدولة ضد اليهود الشرقيين في مجال التعليم والتوظيف ومخصصات الضمان الاجتماعي وغيرها، الأمر الذي أكسب شاس التأييد الواسع في صفوف الشرقيين العلمانيين منهم والمتدينين.

عند ظهور حركة شاس التي مثلت التيار الديني الأرثوذكسي الشرقي، ومن أجل ضمان المحافظة على قوة التيار الديني الأرثوذكسي الغربي، قررت قيادة كل من التيارين الحسيدي واللتوائي توحيد حزبيهما في حزبٍ واحد أطلق عليه **يهدوت هتوراة**، والذي حصل في الانتخابات التشريعية الأخيرة على خمسة مقاعد، وانضم لحكومة **نتنياهو** وحصل على حقيبة الصحة.[1]

٢- التيار الديني الصهيوني:

كانت الأغلبية الساحقة من اليهود المتدينين ينتمون إلى التيار الديني الأرثوذكسي حتى عام ١٩٣٥م، حيث ظهر تمرد أحد المرجعيات الدينية في التيار الأرثوذكسي الحاخام

---

(١) يائير شيلغ، ٢٠٠٢م:ص١٦٩.

إسحق كوك على قيادة التيار، واعتبر أن فهمها للمصادر الدينية مغلوط، وأن شرط نزول المسيح المُخلّص هو استيطان أرض فلسطين وليس العكس، واستند الحاخام إسحق كوك إلى فتوى أصدرها الحاخام موشيه بن ميمون والملقب بِـ"الرمبام" في القرن الثاني عشر مفادها أن استيطان أرض فلسطين فريضة تعادل كل فرائض التوراة، وهكذا كان سبيل الحاخام كوك بالالتقاء مع قادة الحركة الصهيونية، وتاليـاً أطلق عليهم التيار الديني الصهيوني، وتحمس أتباع هذا التيار إلى الانخراط في مؤسسات الدولة والجيش والتيار العلماني، وركز في نشاطه بشكل كبير على قضايا الصراع مع العرب والفلسطينيين، وتبنى المواقف المتشددة والمتطرفة من قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهو المسؤول عن إقامة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧م. (١)

حزب شاس "اتحاد السفارديم حُراس التوراة":

حزب الشرقيين المُحافظين على التوراة، هو حزب إسرائيلي صهيوني ديني أرثوذكسي مُتطرف، أسس عام ١٩٨٤م، يُمثل حزب شاس الشريحة المتدينة الشرقية اليهودية في إسرائيل، زعيمه الحالي آرييه درعي.

أصل التسمية:

يعود اسم شاس إلى أن التلمود ينقسم إلى المشناة والجمارا، وتبلغ أقسام المشناة ستة وتسمى بالعبرية سداريم أي المباحث، لذا يُطلق على التلمود لقب شيشا سيداريم، أي المباحث الستة، وتختصر إلى حرفي شاس. (٢)

---

(١) سلام، ٢٠٠٢م: ص٣١.

(٢) ويكيبديا، ٢٠١٦م.

لفظ شاس هو اختصار لاسم اتحاد السفارديم: حراس التوراة، هذه التسمية أطلقها اليهود على التلمود أيضاً، والسبب في هذه التسمية هو الجمع بين أمرين مهمين هما: "الدين والطائفة السفاردية الشرقية"، وتعد حركة شاس حركة جديدة في الحياة السياسية الإسرائيلية، انشقت عام ١٩٨٤م عن الحركة الأم إغوادات إسرائيل، التي تعتبر الممثل التقليدي للتيار غير الصهيوني، والتيار الديني الأرثوذكسي المُتزمت للشرقيين والغربيين. [١] تأسست حركة شاس بمبادرة من الحاخام عودفايا يوسيف، وبمساعدة مباشرة من الحاخام آرييه درعي، وبمباركة من الحاخام إليعازر شاخ، ظهرت شاس في البداية كقائمة محلية مُنشقّة عن الحزب الأم إغوادات إسرائيل، وخاضت انتخابات بلدية القدس لعام ١٩٨٣م، واستطاعت تحقيق النجاح في هذه الانتخابات بفوزها بثلاثة مقاعد في المجلس البلدي، ثم تحولت إلى العمل القطري، فأعلنت عن نفسها حزباً سياسياً بعد اتحادها مع قائمتين محليتين خاضعتين لتوجيهات الحاخام شاخ، الأولى تسمى جاي برئاسة رفائيل بنحاسي في بني براك، والثانية تسمى زاخ في طبريا. [٢]

السبب الرئيسي في نشأة حركة شاس هو الاضطهاد والتمييز العنصري الذي كان يشعر به اليهود الشرقيون داخل المؤسسات من الناحية المادية، فقد كانت تفتقر مدارسهم للدعم المادي اللازم، ولم يحظوا وقتئذٍ بنسب التمثيل العادل في الدوائر الحكومية والمؤسسات المحلية، وقد جاء تشكيل حزب شاس للمساهمة في رفع الظلم والإجحاف الطائفي الذي كان يشعر به اليهود الشرقيون، وللتأكيد أيضاً على الصبغة الدينية ومركزيتها. [٣]

بالإضافة إلى العامل الثقافي، فقد كان الشرقيون يتسمون بصبغة ثقافية غير مغالية ولا متطرفة في كل نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية أو حتى الفكرية، وهو عامل لا

---

(١) درويش، ٢٠١٠م: ص١٨٠.

(٢) سعدات، ٢٠١٤م: ص٦٤.

(٣) سعدات، ٢٠١٤م: ص٦٥.

يتفق مع الطابع الثقافي للحريديم الأشكناز والصهيونيين المتدينين، بناءً على هذا الفارق حدث الانشقاق بظهور عدة قوائم حريدية شرقية لانتخابات البلدية لعام ١٩٨٤م، في كل من بني براك وأوفاكيم وطبريا ونتيفوت والقدس وبئر السبع، تمكنت هذه القوائم من تحقيق نتائج إيجابية في هذه الانتخابات، مما دفع الحريديم لتشكيل قائمة قادرة على خوض انتخابات الكنسيت الحادية عشرة لعام ١٩٨٤م، وقد بارك الحاخام شاخ هذه الحركة ودعا للتصويت لهذا القائمة في الانتخابات وقد فازت هذه القائمة بأربعة مقاعد في الكنيست الحادي عشر.

ومن الأسباب التي ساعدت في انشقاق اليهود الشرقيين ونشأة حزب شاس هو رفض حاخامات الأشكناز طلب الحاخام عوفاديا يوسيف بتعيينه في مجلس علماء التوراة، ذلك أن المحادثة في المجلس تتم بلغة الآيديش، وأن الحاخام عوفاديا لن يفهمها من وجهة نظرهم، وقد كان الأشكناز يضطهدون الحريديم الشرقيين ويتهمونهم بالتخلف والقصور الثقافي، وهذا ما أكده العالم كارل فرانكشتاين بقوله: "علينا أن ندرك العقلية البدائية للمهاجرين القادمين من بلدان متأخرة".[١]

إن سر نجاح شاس على المستوى الشعبي والانتخابي هو نتاج عمليات إسرائيلية شاملة، الأمر الذي أحدث تقدما للمجتمع الشرقي والثقافة الشرقية التي هُمشت لسنوات طويلة.

البنية التنظيمية لـ"شاس":

من المتعارف عليه أن معظم الأحزاب الدينية الإسرائيلية لها مؤسسات خارج إسرائيل، خاصة الأحزاب الأشكنازية وهم اليهود الشرقيون، أما حزب شاس فلا توجد له بنية تنظيمية خارج إسرائيل، يعود السبب في ذلك إلى أن هذه الحركة هي حركة ذات أصول شرقية، تأسست داخل إسرائيل في ١٩٨٤م نتيجة للاضطهاد الذي عاناه اليهود الشرقيون

(١) عودة، ٢٠٠٥م: ص٧٦.

كما ذُكر سابقاً، وقد نشأت حركة شاس بتوفر عدة عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية وثقافية ساهمت في ظهورها.[1]

حتى عام ١٩٩٠م، كانت البنية التنظيمية لحركة شاس تفتقر إلى المؤسسات الحزبية التي تتكون منها الأحزاب السياسية عامة، فقد كانت الحركة تعتمد على مؤسسة واحدة في اتخاذ قراراتها وهي "مجلس حُكماء التوراة"، ولا يوجد لها مركز أو مجلس حركي كما هو الحال في أغلب الأحزاب السياسية الإسرائيلية الأخرى، ولا توجد لها سجلات عضوية لمؤيديها حتى ١٩٩٠م، فقد كانت تعمل شاس على تسيير شؤونها من خلال مجلس الحُكماء الذي يوجه الحركة في كل الأمور، وإليه تعود الكلمة الأولى والأخيرة، وكل التصريحات التي يُدلي بها أعضاء شاس هي مجرد اجتهادات تحتاج دائماً إلى مصادقة المجلس لتصبح وجهات نظر الحركة بصورة رسمية معتمدة، وتستمد شاس أنصارها من خمسة روافد أساسية هي:[2]

أ- أبناء التوراة السفارد.

ب- خريجو المعاهد الدينية.

ج- تلاميذ الحاخام عوفاديا يوسيف.

د- التائبون من اليهود العلمانيين الشرقيين.

ه- أبناء الطوائف الشرقية.

---

(١) الحمد، ٢٠٠٠م: ص٦٧.

(٢) كركوتسكين، ٢٠٠١م: ص٦.

المؤسسون وأبرز قادة شاس:

الزعيم الروحي لِليهود الشرقيين "مجلس حكماء صهيون" منذ عام ١٩٤٨م هو الحاخام عوفاديا يوسيف، ويوجد أعضاء آخرون في هذا المجلس ويعتبرون من أهم مؤسسي حركة شاس وأبرز قادتها، تاليًا توضيح أبرز مؤسسي حزب شاس:

١. **الحاخام عوفاديا يوسيف**: يمتاز الحاخام عوفاديا بذاكرة قوية وسعة اطلاع وهو ما جعله يُعد واحداً من أبرز العلماء الدينيين وعلماء التوراة، وقد قام عوفاديا بنشر وإصدار كتب تحتوي على أحكام وفتاوى دينية توراتية في العشرينيات من عمره، وفي ذلك الوقت تولى منصب نائب الحاخام الأكبر في القاهرة قبل قيام دولة إسرائيل، وبعد قيام الدولة عاد إلى إسرائيل وعُيّن قاضيًا في محكمة دينية في بيتح تكفا، ثم تم تعيينه رئيسًا لِيشيفات الحاخام إسحق نسيم في القدس، وفي ١٩٦٠م تنافس خاسراً على منصب الحاخام الأكبر لإسرائيل، عام ١٩٦٨م أُنتخب الحاخام الأكبر لمدينة تل أبيب، وفي سن الثالثة والخمسين من عمره أُنتخب عوفاديا الحاخام الشرقي الأكبر في إسرائيل.[١]

٢. **شالوم كوهين**: ولد في القدس بعيداً عن السياسة، وكان لا يقرأ الصحف العلمانية، درس في المدرسة الدينية بورات يوسيف في القدس ثم عمل مُدرسًا بها ثم تسلم رئيسًا لفرع المدرسة في حي القطمون في القدس.[٢]

٣. **شبتاي آتون**: ولد في القدس عام ١٩٢٧م، وهو رئيس المدرسة الدينية رشيت حخما في القدس.[٣]

---

(١) خطيب، ٢٠١٥م: ص٥٧.
(٢) خطيب، ٢٠١٥م: ص٥٧.
(٣) خطيب، ٢٠١٥م: ص٥٧.

٤. **شمعون بعدني**: ولد في اليمن عام ١٩٣٠م، عمل رئيسا للمدرسة الدينية توراة فحييم "التوراة والحياة" في مدينة بني براك، تلقى تعليمه الديني في المدارس اللتوانية وهو من المُتشددين في الأمور الدينية. [١]

٥. **رؤوبين إلباز**: هاجر إلى إسرائيل من مسقط رأسه المغرب، وقضى شبابه بعيداً عن الدين، ثم عاد بالتوبة في وقت متأخر من عمره، وهو من أبرز تلاميذ الحاخام عوفاديا يوسيف، عمل مُدرساً في مدينة بورات يوسيف ثم في مدرسة نو بوردوك الدينية. [٢]

٦. **آرييه درعي**: ولد عام ١٩٥٩م في المغرب، بعد حرب ١٩٦٧م هاجر إلى إسرائيل مع عائلته، تلقى تعليمه بالمدارس الدينية في القدس وتعرف خلال فترة تعليمه على ابن الزعيم الروحي لليهود الشرقيين دافيد عوفاديا يوسيف، وأقام معه علاقة وطيدة وأصبح من المقربين له وللحاخام عوفاديا، تسلم سكرتير مستوطنة يتير في جبل الخليل، ويُعد درعي من أبرز مؤسسي حزب شاس، وقد أُنتخب عضوا بالكنيست الإسرائيلي لأول مرة عام ١٩٨٤م، ثم أُعيد انتخابه في ١٩٨٨م، بعد ذلك عُيّن وزيراً للداخلية في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الليكود اليمينية عام ١٩٨٨م، وفي ١٩٩٢م تزعّم درعي حركة شاس وحققت نجاحاً كبيراً آنذاك، ثم تم تعيينه وزير للداخلية في حكومة رابين، إلا أنه قدّم استقالته من المنصب بعد أن تم تقديمه إلى المحاكمة بتهمة الرشوة والتلاعب بالأموال العامة. [٣]

وتسعى شاس كحركة دينية لتحقيق مصالحها في المجال الاجتماعي، الديني والسياسي وتحقيق مصالح اليهود السفارديم الذين تمثلهم، وذلك من خلال تأمين

---

(١) خطيب، ٢٠١٥م: ص٥٨.

(٢)خطيب، ٢٠١٥م: ص٥٨ .

(٣) خطيب، ٢٠١٥م: ص٥٨.

الميزانية اللازمة لتمويل مؤسساتها التعليمية والاجتماعية المنتشرة في كافة المناطق، ولا تتردد شاس بالانضمام السياسي لأية حكومة للحفاظ على مؤسساتها المختلفة، وبالرغم من مشاركاتها السياسية في المؤسسات الرسمية إلا أنها تنطلق في مواقفها من أيديولوجيتها الدينية.[١]

اشتركت شاس بالائتلاف الحكومي من لحظة فوزها بأربعة مقاعد في أول انتخابات شاركت بها عام ١٩٨٤م، وشاركت وقتها في حكومة الائتلاف من خلال الحاخام إسحق بيرتس كوزير للداخلية، ثم استقال بيرتس من وزارة الداخلية بسبب قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية تسجيل سيدة يهودية من أم مسيحية في سجل السكان بأنها يهودية، وكان على وزير الداخلية أن يوقع بوصفه الوزير المسؤول عن سجل السكان. وشاركت شاس في الائتلاف الحكومي عام ١٩٨٨م، ثم شاركت في حكومة إسحق رابين التي تشكلت عام ١٩٩٢م، خلافاً لإغوادات إسرائيل، لكنها انسحبت منها عام ١٩٩٤م على أثر محاكمة وزير الداخلية آنذاك آرييه درعي بتهمة التلاعب بالأموال العامة والتي تتلخص في منح الوزير درعي أموالاً وعطاءات لجمعيات تابعة ومقربة من شاس ومؤسساتها.[٢]

واشترطت شاس لدخولها الائتلاف الحكومي لعام ١٩٩٢م بقيادة حزب العمل ما يلي:[٣]

١. لا يُلغى ولا يُسن تشريع ديني إلا بموافقة جميع الكتل.
٢. تقام في نطاق وزراة التربية والتعليم شعبة للتعليم والثقافة الحريدية على نفس مستوى شعبة التعليم الديني الرسمي.
٣. تمتنع الحكومة عن أي قهر ديني أو مُعادٍ للدين بأي شكل من الأشكال.

---

(١) الجعفري، ٢٠١١م: ص١٠٢.
(٢) الجباعي، ٢٠٠٤م: ص٣٢.
(٣) السرور، ٢٠٠٩م: ص٧٧.

وعلى الرغم مما ذكر سابقاً إلا أن شاس تعرض في أواسط ١٩٩٠م إلى هزة قوية كادت أن تعصف به بسبب الخلاف الذي نشب داخله بشأن مسألة التحالف مع الليكود أم مع العمل، وذلك على أثر الأزمة التي أطاحت بحكومة الوحدة الوطنية في آذار ١٩٩٠م والتي انتهت بعودة الليكود إلى الحكم، وانتقال حزب العمل إلى المعارضة، حيث أيدَ الحاخام والأب الروحي الأعلى لشاس وللطوائف اللتوانية "شاخ" التحالف مع الليكود على الرغم من كونه أشكنازياً، بالمقابل أيد الحاخام عوفاديا يوسيف التحالف مع حزب العمل، واختلف أيضاً نواب الحزب الستة في الكنيست وانتهى الخلاف بشأن هذه الأزمة بأمر أصدره الحاخام شاخ إلى الحزب بالتحالف مع الليكود مما أدى إلى استقالة بيرتس من رئاسة الحزب قبل انتخابات ١٩٩٣م، وانقطعت صلة شاخ بالحزب منذ ذلك الوقت بسبب انضمام شاس إلى حكومة إسحق رابين العمالية لأن ذلك مُخالفاً لتعليمات شاخ.[١]

وبذلك نجد أن شاس كان سبباً في حدوث أكثر من أزمة وزارية، والجدير بالذكر الأزمة التي عصفت بالوزيرة اليسارية شموليت ألوني، وبالنسبة للحكومة التي سبقت حكومة نتنياهو فقد امتنع حزب شاس عن التصويت لصالح الإجراءات التقشفية المقترحة من قبل آرييل شارون لتجاوز الصعوبات المالية التي تعترض البرنامج الاقتصادي لحكومته، إن حركة شاس تسببت في حدوث أزمات وزارية بهدف الوصول إلى أهدافها، أي أنها تفتعل الأزمات للحصول على مكاسب وتنفيعات مادية للحزب.[٢]

كما تقدم، فقد لعبت حركة شاس دوراً فاعلاً في الحياة السياسية في إسرائيل منذ نشأتها حتى الآن، على عكس الأحزاب الدينية الأخرى في إسرائيل، وهي عادةً تنضم إلى الائتلافات الحكومية المُتشكلة أعقاب انتخابات الكنيست الإسرائيلي، إلا أن مواقفها

---

(١) نعيم، ٢٠٠٩م: ص٥٦.

(٢) درويش، ٢٠١٠م: ص٥٣.

متباينة وتميل إلى الوسطية والانتهازية، فهي تؤيد التفاوض مع فلسطين وفي ذات الوقت تطرح مواقف متصلبة حيال مختلف القضايا التي يتم التفاوض عليها، وتدعم الاستيطان وترفض التفاوض حول مستقبل مدينة القدس والتفاوض مع الدول العربية دون تعويض اليهود عن ممتلكاتهم التي فقدوها بعد هجرتهم منها. (١)

وتتشكل مواقف حزب شاس السياسية دائماً من خلال مواقف ووجهة نظر الحاخام الأكبر عوفاديا يوسيف إزاء كل قضية على حدة.

حزب يهوديت هتوراة "التوراة اليهودية الموحدة":

هو حزب ديني يميني إسرائيلي متشدد تأسس قبيل انتخابات الكنيست عام ١٩٨٨م، وهو حزب محسوب على طائفة من اليهود المتدينين الأصوليين "الحريديم" من الأشكناز "الطوائف الغربية". يدعو لإقامة دولة يهودية تقودها القوانين الدينية ويرفض المفاوضات مع الفلسطينيين. (٢)

بدأت نشأة وتأسيس حزب يهوديت هتوراة كائتلاف حزبي قبيل انتخابات الكنسيت عام ١٩٨٨م، وتشكل رسمياً عام ١٩٩٢م باندماج ثلاثة أحزاب دينية هي: (إغوادات إسرائيل/ رابطة إسرائيل، ديغل هتوراة/ راية التوراة، موريا/ نسبة إلى جبل موريا القدس لدى اليهود). أهم الشخصيات النافذة في الحزب الحاخام أليعيزر شاخ، يعقوب ليتشمان، وإبراهام ريتس، إضافة إلى زعيمه وقائده التاريخي رابي شاش. (٣)

ويتبنى يهوديت هتوراة توجهاً يمينياً مُتشدداً معتبراً تعاليم التوراة المرجع في سياسة إسرائيل على المستوى الداخلي والخارجي، فهو يدعو لإقامة دولة يهودية تحكُمها

---

(١) بشير، ٢٠٠٦م: ص٣٣.
(٢) الجباعي، ٢٠٠٤م: ص٥٥.
(٣) ماضي، ٢٠١٦م: ص١٠٧.

القوانين الدينية التوراتية، ويرفض التفاوض مع الفلسطينيين، ولم يشارك حزب يهوديت هتوراة بالائتلاف الحكومي إلا في الحكومة التي تستجيب لمطالب ناخبيه، وقد عرف عن هذا الحزب بُعده عن تولي حقائب وزارية والاكتفاء بموقع نائب وزير هرباً من تحمل المسؤولية السياسية لاعتبارات يدعي بأنها دينية.(١)

يُعارض يهوديت هتوراة فصل الدين عن الدولة وتجنيد الشباب المُتدينين في الجيش الإسرائيلي، ويعارض أي تغيير على قوانين الدولة فيما يخص الحظر المفروض على ممارسة معظم الأعمال التجارية في أيام السبت والعطل الدينية، ونجح حزب يهوديت هتوراة في تأمين المساعدات المالية للمجتمع الديني في إسرائيل، بالإضافة إلى الرواتب الحكومية التي تُقدم للعائلات الكبيرة فيه.(٢)

حزب إسرائيل بيتنا:

هو حزب يميني إسرائيلي متطرف، يُمثل الواجهة السياسية لتكتل المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، تقوم فلسفته علانية على ترحيل الفلسطينيين من المناطق المُحتلة ومن داخل إسرائيل بكل الوسائل.(٣)

تأسس حزب إسرائيل بيتنا عام ١٩٩٩م باتحاد كل من موليدت الذي أنشأه رحبعام زئيفي، ويسرائيل بيتينو الذي أنشأه أفيغدور ليبرمان بعد انشقاقه عن حزب الليكود، حيث كان مديره العام عقب خلاف حصل بينه وبين زعيم الليكود بنيامين نتنياهو حول التعامل مع إطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة حتى عام ٢٠٠١م، عندما قُتل رحبعام زئيفي أصبح بيني أيالون زعيماً للحزب، أقيم حزب يسرائيل بيتينو بدايةً كفرع روسي تابع

---

(١) الحمد، ١٩٩٩م:ص٨٢.

(٢) الحمد، ١٩٩٩م: ص ٨٣.

(٣) خلف، ٢٠٠٩م: ص٦٥.

لحزب الليكود في انتخابات ١٩٩٩م، وقد فاز حينها بأربعة مقاعد، ويعتمد الحزب في نشاطاته على قاعدة قوامها المستوطنون المتدينون المتطرفون والأساسيات العنصرية اليمينية المتطرفة في صفوف المهاجرين الروس.(١)

تقوم سياسة حزب إسرائيل بيتنا على محاولة محو أي أثر عربي داخل فلسطين المحتلة، والارتكاز على القوة لتحقيق الأمن للمواطن الإسرائيلي، ويقوم بالرهان على القضاء على أية مقاومة للاحتلال، وهو من المؤيدين دائماً للعدوان والحروب على قطاع غزة وفلسطين ككل، وعادةً يلجأ إلى القانون لممارسة الضغوط على فلسطينيي الداخل، ومحو أية شخصية تمثلهم تحول دون بناء دولة يهودية صهيونية خالصة، ترتكز اهتماماته على قضايا المستوطنين المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً وهم القاعدة الأساس لانتخابات الكنيست.(٢)

وقد شارك للمرة الأولى بانتخابات الكنيست الخامس عشر لعام ١٩٩٩م بقائمتين الأولى: باسم الحزب، والثانية: باسم علياه/ الهجرة إلى إسرائيل، وحاز حزب إسرائيل بيتنا على أربعة مقاعد في الكنيست، ومنذ ذلك الوقت قام الحزب بعدة إجراءات معادية لفلسطينيي الداخل تمثلت بتقديم أحد أعضائهِ مشروع قانون جديد يدعو إلى إلغاء اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في إسرائيل، وجعل اللغة العبرية لغة الدولة الرسمية الوحيدة لتكريس يهودية الدولة، مما جعل اليمين المتطرف الإسرائيلي يؤيد أفكاره على اختلاف تياراته، ورفض مجمع اللغة العربية داخل أراضي ١٩٤٨م هذا المشروع على اعتباره مشروعاً عنصرياً مجحفاً بحق الفلسطينيين ويعمل على محو تاريخهم وذاكرتهم.(٣)

---

(١) عبد الحليم، ٢٠٠٩م: ص٣١.

(٢) خلف، ٢٠٠٩م: ص٦٦.

(٣) كيالي، ٢٠١٣م: ص٧١.

قام الحزب أيضاً بتقديم مشروع قانون تم رفضه لأكثر من مرة لمنع رفع الأذان في المساجد بالقدس، لادعائه أن الأذان يُزعج الإسرائيليين، وحظي المشروع هذا على تأييد ودعم من زعيم الحزب ليبرمان، مما أثار ردود أفعال الفلسطينيين واعتباره خطوة عنصرية تمس بحرية الأديان والعبادة، قدم الحزب أيضاً إدخال تعديلات على مشروع قانون المساواة لإجبار الشباب من فلسطينيي الداخل على أداء الخدمة العسكرية.(١)

شارك حزب إسرائيل بيتنا في حكومة الرئيس بنيامين نتنياهو عام ٢٠٠٩م بخمس حقائب وزارية مهمة (وزارة الخارجية، وزارة السياحة، وزارة الأمن الداخلي، وزارة البنية التحتية، وزارة الاندماج). وفي عام ٢٠١٣م استقال زعيم الحزب ليبرمان من منصبه وزيراً لحقيبة الخارجية مؤقتاً لمثوله أمام القضاء بعد اتهامه بالاحتيال واستغلال الثقة، ثم استعاد منصبه بعد تبرئة المحكمة إياه.(٢)

أهم الأُسس المُعلنة التي يُنادي بها حزب إسرائيل بيتنا هي سعيه إلى تقوية العامل المشترك بين أفراد الشعب الإسرائيلي، وعمله بالمجال الاجتماعي ودعم الشرائح الفقيرة وتوفير المساكن للأزواج الشابة اليهودية، ودعم مشاريع التمكين والتطوير في الأحياء الفقيرة وفي مدُن التطوير، ويدعو إلى منح الإسرائيليين المقيمين خارج إسرائيل حق الاقتراع وهم خارج إسرائيل، وينادي بتعميق فصل السلطات وإعلان دستور الدولة كما هو مُتفق عليه بين شرائح الشعب، ويطالب بإقامة مجلس للأمن القومي بهدف وضع الخطط اللازمة لكيفية ضمان أمن إسرائيل في مواجهة أعدائها المحيطين بها "حسب قولهم".(٣)

وتقوم أساسات عمل هذا الحزب على إعطاء أمن المواطن الإسرائيلي أولوية كبرى، لذلك يقوم الحزب بدعم استعمال القوة ضد حركات المقاومة الفلسطينية وسياسة

---

(١) خلف، ٢٠٠٩م: ص٤١.

(٢) ماضي، ٢٠١٦م: ص١٧.

(٣) إبراهيم، ٢٠٠٩م.

العروبة، مطالبًا المواطنين العرب على ضرورة إخلاصهم للدولة ولطبيعتها اليهودية، وقد كان من أشد المؤيدين للحروب الثلاث التي شنّها الجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزة الأعوام: (٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٢-٢٠١٤)م.[1]

(١) عايد، ٢٠١٥م: ص٣٨.

برامج الأحزاب اليمينية العلمانية
والأحزاب اليمينية الدينية.

الأحزاب اليمينية العلمانية:

إذا كان الوسط المتدين يُمثل الالتزام الديني فإن الوسط العلماني بكل أشكاله يُمثل عدم الالتزام بالدين، ويرى أنصار التيار العلماني أن على اليهودي أن يكون إسرائيليا أولاً، وإذا كان تعدد الأحزاب في أي دولة من دول العالم هو مظهر حضاري، فهو في إسرائيل ليس كذلك أبداً، ذلك أن أبجديات برامجها وانتماءاتها تشير إلى طبيعة الصراع الطبقي والفكري والإقليمي الذي يسود ولاء الأشخاص المنتمين لتلك الأحزاب، فاليهود الغربيون "الأشكناز" والعلمانيون هم أعداء اليهود الشرقيين"السفارديم"، والعلمانيون يتربصون بالمتدينين اليمين ضد اليسار، فهم خليط غير مُتناسق يتصارع على الحكم والغلبة للأكثر تطرفاً وإرهاباً، لأنها التجارة الأكثر رواجاً في دائرة الصراع على الحكم. الأمر الذي يوضح الوفاق الذي يجمع بين حزبي الليكود والمعراخ والأحزاب الدينية في حكومة وحدة وطنية جديدة من خلال تنازلات قدمتها الأطراف المشاركة للفوز بالسلطة.(١)

نشأ تناقض حاد بعدما تبنت الحركة الصهيونية تفسيرات دينية وأسطورية للقومية مُتناقضة مع توجهاتها العلمانية لصياغة القومية اليهودية، وأقيم في الكيان الإسرائيلي تجمع استيطاني يختلف نوعاً ما عن التجمعات اليهودية الأخرى في العالم، مما خلق تناقضاً بين مشروع الأمة اليهودية ومشروع الأمة الإسرائيلية الناشئة؛ أي بين الهويتين الإسرائيلية واليهودية معاً، الأمر الذي أثار التساؤلات حول مرجعية اليهود ومركزهم بعد قيام الدولة.

---

(١) السعدي، ١٩٨٩م: ص٦.

تعود العلاقة المميزة بين الدين والدولة في إسرائيل إلى التطابق الكامل بين الدين والقومية اليهودية كما عرّفتها الصهيونية، ضمن علاقة وطيدة نادرة من نوعها حيث يتم فيها الانتماء للقومية ثم المواطنة عبر تغيير الدين، واتباع النهج الديني واستخدام أدوات دينية لفحص الانتماء إليها، بينما لا يتم تهويد اليهودي دينياً فقط، بل ترفض يهودية من غيّر دينه من اليهودية إلى ديانة أخرى لغرض تحصيل المواطنة الإسرائيلية واليهودية أيضاً، ولا ينطبق عليه قانون العودة.[1]

وتعد القوانين الأساسية التي يسنها الكنيست كأنها فصول منفصلة في الدستور ويتناوب المصطلحان "الدولة اليهودية ودولة اليهود" في وثيقة الاستقلال ذات المعيار الدستوري في بُنية الدولة القانونية، وذلك لعدم وجود دستور رغم التناقض الكبير بين صهيونية وعنصرية الدولة وبين ديمقراطيتها وبين اليهودية والديمقراطية وجعل القبول بها شرطاً لخوض الانتخابات البرلمانية، فإن المفهوم يحظى في النهاية بإجماع أن فكرة دولة إسرائيل هي دولة اليهود، وأنها ديمقراطية هي أفكار تأسيسية لدولة إسرائيل وأي تغيير جوهري في إحداها يؤدي إلى تغيير مُتطرف في نسيج العلاقات بينها وبين مواطنيها وبينها وبين الشعب اليهودي، وفي ماهية الدولة الإسرائيلية أيضاً.[2]

إن مصطلح الدولة اليهودية يدعو إلى تفسيرات قوية بالنسبة للعلمانيين تتعلق بجوهر الدولة اليهودية الذي يرفض اعتبار يهودية الدولة جسراً لتفسيرات دينية تحكم الشريعة اليهودية في حياة الناس بشكل أعمق وفق تعامل الأحزاب الدينية مع مفهوم الدولة اليهودية.[3]

وقد احتل موضوع يهودية الدولة أولوية في الخطاب السياسي الإسرائيلي وبرز بقوة في المفاوضات المباشرة بين الوفود الفلسطينية والوفود الإسرائيلية في واشنطن وشرم الشيخ

---

(١) الجعفري، ٢٠١١م: ص٦٦.
(٢) سعد الدين٢٠١٢م: ص١٦٥.
(٣) ديفيد٢٠٠٠م: ص١١٣.

والقدس، واشترطت إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية في مفاوضاتها مع الفلسطينيين لتأكيد طابعها اليهودي، وأغلبيتها اليهودية بالقانون مقابل حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي تم تهجيرهم منها قسراً في ١٩٤٨م، وحرمانهم من أراضيهم وحق الإقامة في وطنهم في ١٩٦٧م، وإضفاء الشرعية على قوانين إسرائيل العنصرية ضد الشعب الفلسطيني.[(١)]

تسعى الدبلوماسية الإسرائيلية لتدويل موضوع يهودية الدولة، والترويج لها بتوجيه دعوة مباشرة لكل يهود العالم للمجيء إلى دولتهم الحصرية للتخلص من عرب إسرائيل والذين يُشكلون عبئًا عليها.[(٢)]

وتنص ديباجة قانون العودة التي أُقرت عام ١٩٥٠م على أنه يحق لكل يهودي الهجرة إلى البلاد، وعدم قدرة الفلسطينيين على القيام بنفس الأمر، ويعتبر مطلب الاعتراف بيهودية الدولة هو الاعتراف لها بأنها دولة دينية عنصرية صهيونية، وتترتب عليها مُقتضيات أهمها إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين وعددهم ٤ ملايين نسمة إلى موطنهم، لأن الدولة الجديدة لن تكون مُشابهة للدولة التي نزحوا منها، أيضًا التخلي عن المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية المُستقلة وترحيل العرب الإسرائيليين من داخل الدولة اليهودية إسرائيل، والذين يصفونهم بالسرطان داخل جسم إسرائيل. وتداعيات إعلان يهودية الدولة الإسرائيلية تؤثر في القضية الفلسطينية وإقامة السلام في المنطقة العربية ككل، ورغم انشغال إسرائيل عن إقامتها حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين في صياغة الهوية الداخلية وحدودها من خلال مناقشة قضية "من هو اليهودي؟" ومن له الحق بالهجرة ومن لا يحق له الهجرة فإن بداية الثمانينات شهدت تحولاً في النقاش من المسار الداخلي (العلماني-الديني) إلى المسار القومي العام (الفلسطيني-الإسرائيلي) وخطورة تحويل مصطلح

---

(١) كيالي، ٢٠٠٢م: ص ٢٠٩ .

(٢) العامري، ٢٠٠٧م: ص٦٣.

يهودية الدولة لواقع حقيقي لما يُشكله من أثر سلبي على مسار السلام والقضية الفلسطينية وأهمها حق اللاجئين في العودة.[1]

أثارت قضية من "هو اليهودي" الجدل الكبير في الأوساط العلمانية والدينية، والنقاشات حول تعريف اليهودي تثير مسائل هامة حول تهويد المهاجرين في إسرائيل، حيث أن المُتدينين يرفضون تهويد الغُرباء، ويرى المتدينون أن إلغاء قانون العودة والسماح لغير اليهود بالانخراط داخل المجتمع اليهودي سيؤدي إلى تقليص العامل الديني الذي من شأنه أن يُضعف مبررات وجود الدولة اليهودية نفسها، وهي مسألة لم يتم حلها حتى الآن، وما زال الجدل مُحتدماً بين الطرفين العلماني والديني، حيث يرى العلمانيون أن المشكلة تكمن في جوانب السلطات الائتلافية التي تمنح القوة لأحزاب أقليات مُتعصبة في الوقت الذي يضغط فيه المعسكر الديني على الحكومة للحفاظ على تعريفاته وآرائهِ بشأن التهويد.[2]

أهم الحقائق التي يؤكد عليها المشروع الصهيوني والتي مرت بعدة مراحل متمثلة بالاستيلاء على الأرض تحت إطار تأمين الاعتراف الدولي الذي أكده وعد بلفور عام ١٩١٧م، والتركيز على تغيير البُنية السكانية على تلك الأرض من خلال تهجير اليهود إليها، وطرد سكانها الأصليين وتشريدهم والاستيلاء على ممتلكات ونشاطات السكان الأصليين، هي:

١. الترابط بين الدين والصهيونية في إطار تحقيق الدولة "أرض الميعاد"، بالتالي بطلان الأسس التي جعلها الصهيونيون العلمانيون مقومات للأمة اليهودية ومرتكزات للقومية اليهودية المنشودة.

---

(١) الجندي وشنيكات، ٢٠٠٨م: ص٥٥.

(٢)شوحط، ١٩٩٣: ص٤ .

٢. الطبيعة الاستعمارية والعنصرية الملازمة للدعوة الصهيونية.[1] والجدير بالذكر أنه لم تكن هناك ثقافة علمانية لليهودية قبل بدء الصهيونية، وأن الصهيونيين نشأوا في مجتمعات دينية محافظة خصوصاً اليهود الذين قدِموا من شرق أوروبا، وإن كانوا أعلنوا أنهم علمانيون فإن توجهاتهم الروحية وأعماقهم تحمل تراث اليهودية وثقافتها المُشبعين بهما، وقبل أن تُعلن الدولة رسمياً زاد الصدام بين العلمانيين والدينيين حول اختيار اسم الدولة والعَلَم ومفهوم الدولة الحديثة المُراد إنشاؤها، وعندما أعلنت الدولة، تم تكليف فتحا كوهين مستشار الحكومة الإسرائيلية لرئاسة لجنة وضع مشروع دستور لدولة إسرائيل، بادرت بعض الأحزاب الدينية والصهيونية على حدٍّ سواء لمعارضة المشروع، ذلك أن الأحزاب الدينية ترى أنه لا ضرورة لوجود دستور علماني طالما يوجد التتاخ "العهد القديم"، أما الأحزاب اليسارية والحزب الشيوعي فقد أعلنت معارضتها، لأن المشروع نص على قيام محكمة دينية مما يعني إضفاء الصفة الدينية على المشروع.[2]

نجد مدى الاختلافات في وجهات النظر حول مناقشات المشروع الصهيوني بين العلمانيين والدينيين، وفي شهر آذار من عام ١٩٨٤م، تم تشكيل حكومة الظل من قبل الحركة الصهيونية وأعلن عنها في آيار من نفس العام، وقد ألزمت قبل ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة كل من فلسطين وإسرائيل أن تقوم بوضع دستور حديث لكل منهما في ١٩٤٧م، واستناداً إلى ذلك فقد قامت الوكالة اليهودية بتشكيل لجنة من القانونيين برئاسة ليوكوهين لصياغة مشروع دستور لإسرائيل على أن يتم عرضه على الجمعية التأسيسية حين انعقادها، واجتمعت في ١٦ شباط ١٩٤٩م لبحث موضوع دستور الدولة الإسرائيلية، وبدلاً من النظر في هذا المشروع قامت ببحث مشروع آخر تم تقديمه من قبل الحكومة

---

(١) المسيري، ٢٠٠٦م: ص٣٧.

(٢)مركز زايد، ٢٠٠١م: ص٩.

المؤقتة برئاسة ديفيد بن غوريون، حيث أقرّت هذه الجمعية القانون الجديد تحت اسم "قانون الانتقال" الذي نص على أن النظام في إسرائيل جمهوري وفيه تكون سلطات وصلاحيات رئيس الدولة محدودة، وتكون القوة للحكومة ويتمتع البرلمان بالسيطرة على الحكومة والرئيس. [(١)] إن إسرائيل لا يوجد لها دستور مكتوب، وقد تم تقديم مشروع الدستور الذي وضع من قبل لجنة كوهين في ١٩٤٩م على أساس أن قانون الانتقال لا يُشكل دستوراً للدولة من الناحية القانونية، وقد قام الكنيست بمناقشة هذا المشروع لمدة طويلة دون إقراره بسبب معارضة الأحزاب اليسارية واليمينية المُتطرفة، ولأن أكثر زعماء الائتلافات الحكومية يجدون أن إقرار الدستور سيضع قيداً على حركتهم السياسية وعلى تطلعاتهم المستقبلية، وأن عدم وضع دستور لإسرائيل هو الخيار الأفضل لتحقيق أهداف إسرائيل التي لا زالت دولة على الطريق والتي تسعى نحو التوسع الجغرافي. وأسفرت المناقشات الأخيرة حول إقرار الدستور الإسرائيلي عن حل يرضي الدينيين أكثر وهو عدم إصدار الدستور حتى هذه اللحظة، مما يعطي أملاً للقوى الدينية في إسرائيل من تمرير المشاريع المُرتبطة بالهالاخاة ولو ضمنيًا. [(٢)]

إن الأحزاب الإسرائيلية قبل الإعلان عن قيام الدولة كانت أحزابًا فوقية، تميزت مفاهيمها ونشاطاتها بالتناقضات الكثيرة بسبب افتقارها لأرضية طبيعية تنمو عليها، فبعضها سعى إلى تحقيق "مجتمع اشتراكي"، والآخر سعى إلى تحقيق "مجتمع يميني ليبرالي"، فيما تبنت الحركة الصهيونية بناء "اشتراكية كولونيالية، الاستعمارية" والتي تقوم على تغييب العنصر العربي، وتوظيف الديباجات الاشتراكية في تحقيق أهداف الاستيطان الجاري على الأراضي الفلسطينية حتى الآن. [(٣)]

---

(١) صالح، ٢٠١١م: ص٧٧.

(٢) غلاييني، ٢٠١١م: ص١٠٩.

(٣) سعدالدين٢٠١٢م: ص١٦٧.

وبالرغم مما سبق إلا أن الأحزاب الدينية استمرت تناضل لإعطاء مضمون يهودي ديني للدولة التي كانت ترفض إقامتها على يد العلمانيين، وقد عرّف جابوتنسكي الدولة اليهودية بأنها دولة تقطنها أغلبية يهودية دون إيجاد تعريف أو جوهر يهودي للدولة اليهودية، وفي المقابل فإن بن غوريون يجد أن الهوية اليهودية هي التي تُقيّم الدولة وهي أساس القانون الإسرائيلي وأساس المواطنة وليس العكس، وعليه فإنه لا يوجد فرق حقيقي بين دولة يهودية ودولة اليهود، لأن الصهيونية وفي أوج علمانيتها لم تنجح إطلاقاً بوضع تعريف علماني لليهودية يختلف عن تعريف الشريعة لهذا الانتماء (الدين).[1]

إن التناقضات الداخلية التي تحدث بين كل من الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية تُعتبر من سمات الموقف الحالي في علاقة الدين والدولة في إسرائيل، وذلك لوجود اختلاف كبير بين الدين اليهودي والإطار العلماني لدولة إسرائيل وإرادة كل طرف أن تكون الغلبة له في قضايا الدولة مثل: مسألة وجود الدولة، وجود الأحزاب الدينية في الائتلاف الحاكم، وفصل الدين عن الدولة، الخدمة العسكرية، القضايا التربوية والتعليمية، القضايا المُتعلقة بعملية السلام "عملية السلام بشكل عام، والتخلي عن الأراضي المُحتلة، غزة وأريحا والقدس"، والقضايا والشؤون الاجتماعية ضمان قدسية يوم السبت، الطعام الحلال".[2]

نلاحظ مما سبق أن إسرائيل مستعدة أن تكون علمانية في حال خدم هذا الأمر مصالحها وأهدافها الإستراتيجية، ومن الممكن أن تعلن دينيتها في حال تطلّب الوضع ذلك، وهو ما تسعى الحكومة الإسرائيلية بأن تخلق جوا من التوفيق بين الطرفين الديني والعلماني لأنها بحاجة دائمة إلى يهود بغض النظر عن انتماءاتهم، وتستطيع تسخير وتسيير كل يهودي متدين أم لا لخدمة مصالحها.

---

(١) سعدات، ٢٠١٤م: ص٤٥.

(٢) ديفيد، ٢٠٠٠م: ص٧٦.

برامج وأيديولوجية حزب الليكود:

من المتعارف عليه أن حزب الليكود حزب صهيوني من اليمين الليبرالي يؤمن بفكر المحافظين الجدد، وتقوم سياسة تكتل الليكود في الأساس على الأيديولوجية الصهيونية وما تستند إليه من مبادئ وأفكار صهيونية، والتي تهدف لتحرير الشعب اليهودي المنفي والمُشتت وإعادته لأرض إسرائيل التاريخية، وأهم معالم الحدود التي تريدها الدولة الصهيونية تشمل كل أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن وغزة والعريش وجزء من جنوب لبنان وجبل الشيخ، وهي ما تطلقهُ جميع الأحزاب الإسرائيلية "بأرض إسرائيل الكبرى"، وهناك منطلقات فكرية لزعيم الحركة التصحيحية الصهيونية جابوتنسكي ومن ثم تلميذه مناحيم بيغن حول الصهيونية وحدود الدولة وفكرهم الاقتصادي والاجتماعي، وبما أن إسرائيل قاعدة استعمارية عدوانية من خلال وجودها على الأراضي العربية، فلا يمكن أن يأتي السلام من دولة مغتصبة تقوم على التوسع الاستيطاني، وإن هدف الإسرائيليين ليس السلام بل التسوية ولكن على طريقتهم التي تنسجم مع أهدافهم.[١]

يتمحور برنامج **الحزب الليكودي** حول نقطتين: **الأولى** تحت سلام حقيقي ومنع الحرب وهي الخاصة بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي وُقعت في واشنطن ٢٦ آذار ١٩٧٩م، أعقاب اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨م بعد مفاوضات عديدة، وهذه المعاهدة نصت على الاعتراف المُتبادل ووقف حالة الحرب التي كانت قائمة منذ ١٩٤٨م، وتطبيع العلاقات وسحب إسرائيل الكامل لقواتها المسلحة والمدنيين الإسرائيليين من شبه جزيرة سيناء التي كانت محتلة من قِبل إسرائيل خلال حرب الأيام الستة ١٩٦٧م، وحرية مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس والاعتراف بمضيق تيران وخليج العقبة كممرات

---

(١) شعبان، ٢٠١٠م: ص٣٤.

دولية، جاءت هذه المعاهدة ثمرة لسياسة الحكومة الليكودية، هذا الاتفاق جعل مصر أول دولة عربية تعترف رسمياً بإسرائيل، والسلام من منظور الليكود هو الأمن الإسرائيلي. **الثانية** تتعلق بتمسك الليكود في برنامجه برفض المؤتمر الدولي حسب رؤية **"المباي، المعراخ"**، لخشيته من أن يكون فخاً لإسرائيل كي تنسحب إلى خطوط ١٩٦٧م.[١]

يصف الليكود فلسطين بأراضي إسرائيل الغربية، مما يَعني أن الأردن هي أراضي إسرائيل الشرقية، وهي توراتية تؤمن بها كل الأحزاب الإسرائيلية وكُتلها، وبما يتعلق بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فهي غير واردة في برامج حزب الليكود ولا توجده أو تقر به، بل تعمل على تحقيق برنامج الوطن البديل في الأردن. والسلام والمعاهدات هي فقط سلام وأمن إسرائيل دون الأخذ بالاعتبار لأمن فلسطين وسلامة حقوق الفلسطينيين المشروعة في وطنهم وأرض أجدادهم منذ آلاف السنين.[٢]

يسعى حزب الليكود إلى المشاركة الدائمة في انتخابات الكنيست الإسرائيلية ويتراوح موقعه بين قيادة الحكومة الإسرائيلية، ويلعب دور المعارض القوي على الدوام، أفضل مشاركة له كانت في انتخابات ١٩٨١م، وذلك بحصوله على ٤٨ مقعداً بالكنيست، وأسوأ مشاركة له فيها كانت في ٢٠٠٦م، حيث حصل على ١٢ مقعداً فقط.[٣]

يبين الجدول التالي مقاعد حزب الليكود منذ تأسيسه في الكنيست الإسرائيلي البالغ عدده ١٢٠ مقعداً حتى عام ٢٠٠٦م: (الموقع الرسمي للكنيست الإسرائيلي).

---

(١) محارمة، ٢٠٠٦م: ص١٧.

(٢) الأرض ٢٠١٦م.

(٣) خطيب، ٢٠١٥م: ص٦٦.

جدول رقم (١)

مقاعد حزب الليكود منذ تأسيسه في الكنيست الإسرائيلي

السنة	نسبة المقاعد
١٩٧٣م	٣٩ مقعداً بنسبة ٣٢.٥٪
١٩٧٧م	٤٣ مقعداً بنسبة ٣٥.٨٪
١٩٨١م	٤٨ مقعداً بنسبة ٤٠٪
١٩٨٤م	٤١ مقعداً بنسبة ٣٤.٢٪
١٩٨٨م	٤٠ مقعداً بنسبة ٣٣.٣٪
١٩٩٢م	٣٢ مقعداً بنسبة ٢٦.٧٪
١٩٩٩م	١٩ مقعداً بنسبة ١٥.٨٪
٢٠٠٣م	١٩ مقعداً بنسبة ١٥.٨٪
٢٠٠٦م	١٢ مقعداً بنسبة ١٠٪
٢٠٠٩م	٢٧ مقعداً بنسبة ٢٠٪
٢٠١٣م	١٢ مقعداً بنسبة ١٠٪
٢٠١٥م	٣٠ مقعداً بنسبة ٢٥٪

ويُعتبر صعود حزب الليكود وفوزه في انتخابات ١٩٧٧م بأكبر عدد من مقاعد الكنيست الإسرائيلي بزعامة بيغن انقلاباً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً داخل إسرائيل، وبيانا واضحا للتطورات الأساسية التي حصلت داخل المجتمع الإسرائيلي الداخلية والخارجية لصالح الليكود.

تتمثل البيئة الداخلية لحزب الليكود بما يلي:

أ. البيئة السياسية – الاقتصادية.

ب. البيئة الاجتماعية.

ج. البيئة الثقافية.

تُعنى البيئة الداخلية بالعوامل والظروف داخل المجتمع الإسرائيلي وتطوراتها والتغيرات التي حدثت داخل ذلك المجتمع.

البيئة السياسية- الاقتصادية لحزب الليكود:

تتمثل بدعم القوة الاقتصادية الإسرائيلية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتزودها بالمال اللازم للإنفاق العسكري وضمان مستوى المعيشة والتشغيل والاستثمارات إلى جانب تأسيس الدولة اليهودية، أي أن تدفق الرأسمال الأجنبي كأنه لصالح المساعدة الوطنية، وضمان أن يكون التسلح الإسرائيلي لا يقل عن تسليح الجيش الأمريكي.[١]

وقد كان حزب "المباي" العمال، والسلطة التنظيمية يقومان بالسيطرة على **الهستدروت**: وهو أكبر هيئة نقابية واقتصادية في إسرائيل، تأسس عام ١٩٢٠م، يُعنى الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين، ويقوم الهستدروت على تقديم الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي ومساعدات مالية على شكل سُلف وهِبات إلى صندوق العمال المسنين، ويقوم بخدمات التربية والتعليم والثقافة، وقد تنامت المنشآت المالية والاقتصادية والمؤسسات الصحية داخله، وكان أعضاء الهستدروت يعتمدون على قادته من أجل حاجاتهم المادية، لذلك جنحوا دائماً إلى إطاعته، وقد شكل دعم حزب المباي الأحزاب الصهيونية من الوسط اليهودي من خارج الهستدروت تشجيعاً لها لتُنظم نفسها في مجموعة حزبية منظمة مقابل الولاء له، مما أوجد نوعا من العلاقات الشخصية بين رؤساء المباي ورؤساء جماعات الأحزاب الأخرى. لذا نجد أن القوى الاقتصادية في القطاع الحكومي الإسرائيلي كانت باستمرار مرتبطة وخاضعة للجهاز الحكومي، وانحصر دورها في تنفيذ الأهداف الحكومية والدفاع عن السياسات التي تضعها تلك الحكومة.[٢]

---

(١)كيالي، ٢٠١٠م: ص٧٦ .

(٢) ر الحافي، ٢٠٠٢م: ص٨٥

وعند بدء حزب الليكود بالبروز على الساحة السياسية، أخذت الإجراءات الاقتصادية لليكود تقوم على أساس اقتصاد رأسمالي بدلاً من الاقتصاد الذي أسسته حكومة حزب العمل القائم على أساس خليط من الأفكار البرجوازية والأفكار الاشتراكية المُحرّفة لخدمة الصهيونية وبناء الدولة اليهودية، وقد حاول حزب الليكود السيطرة على الهستدروت وضربه من الداخل وزعزعته، لأنه يُعارض سيطرة الهستدروت من أهم عناصر قوته وتحويله إلى مجرد اتحاد للنقابات المهنية والحد من تدخله في الشؤون السياسية هو وحركة العمل.[1]

البيئة الاجتماعية لحزب الليكود:

إن المجتمع الإسرائيلي بشكل عام يفتقد التجانس والتكامل الاجتماعي بسبب تباين وتعدد أصوله العرقية والحضارية، ويتصف بكثرة التناقضات والصراعات الداخلية، الأمر الذي زاد من ظاهرة التفكك الاجتماعي، وازداد هذا التفكك في ١٩٧٣م، بزيادة الهوة بين الشرقيين واليهود الغربيين دون محاولة من حزب **المباي** بأيديولوجيته الاشتراكية- الصهيونية من تقديم حل لهذه المشكلة **الاجتماعية**، مما أدى إلى تراجع تأييد اليهود الشرقيين لحزب العمل وتوجههم نحو اليمين المتطرف بزعامة الليكود، وهو ما جعل حزب الليكود ينجح في تولي السلطة لأول مرة في انتخابات الكنيست لعام ١٩٧٧م، الأمر الذي يوضح استياء اليهود الشرقيين من طريقة استقبالهم وتوطينهم في فلسطين.[2]

والجدير بالذكر أن اليهود الشرقيين انحازوا للأحزاب الدينية، مما أعطى الفرصة لليكود بأن يسيطر عليهم بسهولة لأنهم وجدوا فيه حركتهم الاجتماعية، ويمكنهم بالحصول على منزلة أعلى داخل المجتمع الإسرائيلي.[3]

---

(١) السعدي، ١٩٨٩م: ص٥١.

(٢) الحافي، ٢٠٠٢م: ص٩٠.

(٣) الحافي، ٢٠٠٢م: ص٩١.

البيئة الثقافية الليكودية:

يظهر دور القوى الدينية في المجتمع الإسرائيلي في مدى قدرتهم على التحكم بالسياسات الحكومية الداخلية، مما جعل صانعي القرارات السياسية أو الخارجية يرجعون لاستشارة القوى الدينية. ولأن حزب الليكود من الأحزاب المتعصبة دينياً أخذ بيغن التقرب والتفاهم مع طوائف الأحزاب الدينية (المفدال، إغوادات إسرائيل)، لأنهما متقاربان في التوجهات بشأن المناطق المحتلة والضفة الغربية، وأخذ الليكود استخدام الدين والمشاركة في الحكم لخدمة مصالحه. وكان للمآخذ السلبية على حزب العمل من قبل المفدال المتعلقة بمواقفه من قضايا الدين الأثر في تقارب المفدال من الليكود والذي استجاب لكل مطالبه.[1]

البيئة الخارجية لحزب الليكود:

تعني البيئة الخارجية لحزب الليكود الظروف الخارجية التي تتعلق بالأوضاع السياسية الخاصة بالمنظمات الصهيونية، إضافة إلى الظروف الثقافية ودور رجال الدين اليهودي ودعم القومية اليهودية والظروف الاقتصادية ودور الرأسمالية العالمية، كل ما سبق من العوامل كان لها دور في دعم الليكود وصعوده للحكم. وتشمل البيئة الخارجية ما يلي:

أ. البيئة السياسية.

ب. البيئة الثقافية- الاجتماعية.

ج. البيئةالاقتصادية.

---

(١) الحافي، ٢٠٠٢م: ص٩٣.

البيئة السياسية الخارجية لحزب الليكود:

كانت المنظمة الصهيونية تملك بالمشاركة مع الحكومة والهستدروت عدة شركات ومؤسسات اقتصادية، وكانت تجمع الأموال وتوزعها داخل فلسطين، ومنذ تأسيس الدولة سيطرت الأحزاب العمالية على إسرائيل، وكان الاتحاد الكونفدرالي الصهيوني في أمريكا الذي يمثله مؤتمر المائة عضو يؤيد حزب العمل، لكن بعد تكتل الليكود أخذ يؤيد هذا التكتل، وقد شكل التحالف الجديد تحقيقا للغالبية في المؤتمر، والسيطرة على اللجنة المركزية للوكالة اليهودية.[١]

إن المنظمة الصهيونية الأمريكية الموالية لتكتل الليكود اتخذت قراراً أيديولوجياً بالإجماع على أحقية اليهود التاريخية في أرض إسرائيل كلها، كما تهدف مشاريعها الوصول إلى حشد مليون صهيوني مسلحين في العالم لإقرار مشروع المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين.[٢]

وتقوم إسرائيل بعقد مؤتمراً سنوياً منذ عام ٢٠٠٠م في مدينة هرتسيليا الإسرائيلية لمناقشة أمور الدولة، سمي المؤتمر "بمؤتمر هرتسيليا" نسبة إلى المكان الذي يعقد فيه سنوياً، والذي تأسس بمبادرة من ضابط الموساد الأسبق آراد والذي شغل منصب مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.[٣]

يرعى هذا المؤتمر والذي يعتبر من أهم المؤتمرات الإسرائيلية مركز هرتسيليا للتخصصات المتعددة، تجتمع فيه النخب السياسية العالمية والإسرائيلية من الجيش والمخابرات والجامعات ورجال الأعمال والعديد من الضيوف المختصين بالسياسة الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ويتم من خلاله مناقشة مستقبل الكيان

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩م: ص٦٧.
(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩م: ص٦٧.
(٣) مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩م: ص٦٨.

الإسرائيلي ودراسة وضعها الاقتصادي والعسكري والاجتماعي ودراسة الأخطار التي قد تواجهها وتحيط بها من الداخل والخارج من دول الجوار والإقليم والواقعة ضمنها تحت هدف إستراتيجي وهو الأمن القومي الإسرائيلي، ويتم فيه قياس نجاح السياسات السابقة والخطوات التي يتم اتخاذها، وتحديد جدول الأعمال الإستراتيجي لإسرائيل، ويشكل مؤتمر هرتسيليا المرجعية للبحث في السياسات الخارجية والعملية لإسرائيل وتحديد أولويات المشروع الوطني الصهيوني.[1]

البيئة السياسية الخارجية لحزب الليكود:

تتمثل البيئة الثقافية الاجتماعية في وجود أعداد كبيرة من اليهود في أنحاء مختلفة من العالم خارج إسرائيل، ويعمل الجزء الأكبر منها تحت مظلة منظمات صهيونية عالمية مثالها المنظمة الصهيونية في أمريكا: وهي المنظمة التي تعمل بنشاط أكبر على دعم إسرائيل من الداخل والخارج، وتشجيع الارتباط التام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، واللوبي الصهيوني اليهودي المؤيد لإسرائيل واليهود وهو عبارة عن مجموعة من الأفراد والمؤسسات التي تعمل بنشاط على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية بما يُحقق مصالح إسرائيل، ويضم اللوبي الصهيوني في أمريكا يهودا وجماعات الصهاينة المسيحيين، وأهم منظمات اللوبي الصهيوني منظمة آيباك وهي لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، ويقوم الليكود بالاتصال مع الجماعات اليهودية في الخارج قبيل الانتخابات لجذب أكبر عدد من الأصوات وإمكانية نجاحه كأكبر قوة سياسية في إسرائيل، وبذلك ازدادت شعبية زعمائه داخل المجتمع الإسرائيلي وخارجه، ونجح تكتل الليكود في قيادة الدولة الإسرائيلية لفترات طويلة.[2]

---

(١) غلاييني، ٢٠١١م: ص١١.

(٢) النداف، ٢٠١٤م: ص١١٦.

وبما أن القضية الأيديولوجية والثقافة السياسية سببان أساسيان للأزمة في حزب الليكود، فقد طرح غئولا كوهين ثلاثة خيارات لحل مشكلة الليكود خاصةً أصحاب التشبث بكلمة "أرض إسرائيل الكاملة".

أولاً: الاعتراف بالخطأ وأن الجميع يتحمل المسؤولية مما يتطلب العودة إلى الليكود ذاته أيديولوجياً من خلال رفع شعار "أرض إسرائيل الكاملة"، مع كل الانعكاسات المترتبة على ذلك سياسياً وتعليمياً وتربوياً، الأمر الذي يُلزم الليكود العمل مع الكنيست ومعارضاً في الساحة العملية.

ثانياً: الانضمام لحكومة الوحدة الوطنية لضمان عدم التمزق داخل الليكود أكثر ولضمان وحدة مدينة القدس تحت السيادة الإسرائيلية.

ثالثاً: مواصلة رفع الراية من مقاعد المعارضة والمطالبة بالتبادلية في علاقات إسرائيل مع فلسطين، والعمل لإبقاء أراضي الضفة والقطاع وكل المستوطنات التي احتلتها إسرائيل، ومعارضة أي طرح للقدس أن تكون موضوعاً قابلاً للتفاوض أو التسوية الدائمة، وأثناء هذه الاقتراحات وخياراته لاستعادة جماهيريته وقوته في الوسط الإسرائيلي فقد اقترح شارون عمل اجتماع لكتلته من أجل مناقشة مقترح توحيد الليكود مع حزبي الاتحاد الوطني وإسرائيل بيتنا، إلا أنه واجه معارضة شديدة من قبل رؤساء المؤسسات في الليكود، مُشيرين بأن هدف شارون هو توحيد الكتل ليترأس الكتلة الأكبر في الكنيست وهو ما يمنحه مكانة خاصة ويُعزز مكانته كمرشح من اليمين المُتطرف، ويعزز مكانته للاعتراف بقيادته وزعامته.[١]

(١) النداف، ٢٠١٤م: ص١١٩.

الأمر الذي دعا داني نافيه إلى التصريح بالقول: (لا يجوز لليكود السير في هذا الطريق المُتعرج الذي يبدأ من الحديث عن التعاون مع شاس وحتى رفض شاس والاعتراض على جوهر وجودها).[١]

واعتبر البعض أن مشكلة الليكود هي التناقض في الأفكار بين قيادته وناخبيه، طالبين تصوير شاس كمؤسسة وإجبارها على الوقوف إلى جانب الفقراء، وهناك إجماع داخل الليكود وخارجه على أن الليكود عاصر أسوأ مراحله بعد خسارته الكثير من الأصوات المؤيدة له ولأفكاره المُتطرفة، مما دعا الليكود إلى إعادة صياغة برامجه التنظيمية والأيديولوجية بما يتناسب مع التطورات الحاصلة داخل التجمع الإسرائيلي السياسي والاجتماعي وخارجه، وبالرغم من المبادئ والأفكار التي استند إليها الليكود طوال تاريخه، فقد استهلكت هذه المبادئ وأصبحت دون أساس مع دخول المنطقة عهد السلام وانسحاب إسرائيل من مناطق في فلسطين المُحتلة.[٢]

وزعامة الليكود المُتمثلة بآرييل شارون حاولت إعادة الليكود إلى سابق عهده عبر إثارة الجمهور الديني في إسرائيل من خلال العزف على الأوتار الدينية التوراتية، الأمر الذي جعل الجمهور اليهودي والوسط الديني يستنفر منه.[٣]

البيئة الاقتصادية الخارجية لحزب الليكود:

ساهمت أموال التعويضات الألمانية "اتفاقية لوكسمبورغ" عام ١٩٥٢م لليهود الناجين من الهولوكوست في بناء أساس للصناعات المختلفة، وإقامة المشاريع المتطورة وتأسيس الدولة الإسرائيلية، وأثرت القوة الرأسمالية العالمية المرتبطة بالمنظمات الصهيونية بالضغط على السياسة الخارجية الإسرائيلية، وذلك بتقديم مساعدات مالية

---

(١) كوكوتسكين، ٢٠٠١م.

(٢) الحمد، ٢٠٠٠م: ص٥٤.

(٣) نبيه، ٢٠٠٦م: ص٦٥.

مباشرة من قبل المنظمات اليهودية الأمريكية، وكان لمناحيم بيغن الأثر الكبير بالتقليل من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، كون سياسة حزب الليكود الاقتصادية كانت تنصب على فتح المجال لتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الداخلية والخارجية معاً.[(١)]

وأُنشئ بعد ذلك حزب كاديما "إلى الأمام"، من قبل آرييل شارون الذي انشق أهم انشقاق عن حزب الليكود في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٥م بسبب فك خطة الارتباط، يُعتبر حزب كاديما حزباً مُنفصلاً تماماً عن حزب الليكود، حيث تنافس على خلافته آرييل شارون ونتنياهو، وفاز بترأسه نتنياهو وحاز على ٢٩ مقعداً في انتخابات٢٠٠٦م.[(٢)] إن البرنامج السياسي لحزب الليكود تمثل بخطوة القيادي داني نافيه في حزب الليكود والذي يعمل رئيساً للمكتب السياسي لحزب الليكود، وهو من أعد برنامجاً سياسياً جديداً لحزبه مفاده القضاء بوجوب انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية والاعتراف بإقامة دولة فلسطينية. ويسعى نافيه من خلال برامج سياسية جديدة إلى منع محاولات قادة الليكود بتوحيد الحزب مع حزب إسرائيل بيتنا اليميني المُتطرف، والذي يترأسه أفيغدور ليبرمان، ذلك لخشيته بأن يؤدي توحيد الحزبين إلى تكريس الصبغة اليمينية المُتطرفة على حزب الليكود، وهو أمر لا يسمح بعودة الليكود إلى الحكم، خصوصا بعد الأزمة الداخلية التي شهدها والتي أدت إلى هزيمته في الانتخابات العامة، وانتقد نافيه الاتصالات التي جرت بخصوص توحيد الليكود مع حزب إسرائيل بيتنا، وظهر العديد من التوجهات والاقتراحات لتصحيح مساره وإعادته إلى مسرح الحياة السياسية والحزبية الفاعلة، حيث طالب بعض قادة الحزب بإعادة ترميم الليكود جذرياً، وطالب البعض الآخر باندماج

---

(١) تيم، ١٩٩٦م: ص١٦٧.

(٢) الحمد، ٢٠٠٠م: ص٢٣.

الحزب في حكومة مشتركة مع حزب العمل لتفعيل دور الحزب سياسياً بشكل أكبر لمد جماهيرية الليكود وتوسيعها.(١)

إن أشكال الصراع الأيديولوجي بين العلمانيين والمُتدينين في إسرائيل تدل على إخفاق وفشل المشروع الصهيوني في حل المسألة اليهودية، وهي المقولة الأساسية التي تزعم الصهيونية أنها قامت لحلها، وأشكال الصراع إن أظهرت شيئاً فقد أظهرت خرافة شعار وحدة الأمة اليهودية وشعار الدمج الديمقراطي بين الطوائف، وإن الأحداث الانفصالية والصراعات داخل الأحزاب اليمينية الدينية واليمينية العلمانية أظهرت وجود صدع اجتماعي وثقافي خطير يستحيل إصلاحه داخل الجمهور الصهيوني مهما اتخذت السلطة من إجراءات ومحاولات.(٢)

الأحزاب اليمينية الدينية:

تُجمع أغلبية الآراء على أن حزب شاس حزب ديني إثني، ويُصنف عادةً على أساس أنه أحد قوى اليمين الديني في الدولة الإسرائيلية، ويُفسر صعوده بتعاظم النزعة الإثنية والتدين في المجتمع الإسرائيلي، هذه الرؤية تقود إلى وضع حزب شاس جنباً إلى جنب من حزبي اغوادات إسرائيل ويهوديت هتوراة، وعلى يمين الحزب القومي الديني المفدال في الخريطة السياسية الإسرائيلية، ويكون شاس في كثير من الأحيان على يسار الليكود ونادراً إلى يمينه، هكذا تكون سياسة شاس مع كافة الأحزاب الإسرائيلية التي توضع في اليمين الإسرائيلي بل ويقترب بمواقفه من حزب العمل وميريتس أكثر من أحزاب اليمين. وهو أحد الأحزاب السياسية الإسرائيلية التي يمكن فهمها فقط في سياق الحركة والتطور، مما يُثبت أن شاس مشهود له وعبر تاريخه السياسي القصير هو حزب براجماتي وليس

---

(١) الحمد، ٢٠٠٠م: ص٢٥.

(٢) نبيه، ٢٠٠٦م: ص٦٧.

للأيديولوجيا أي تأثير في مواقفه، مما يجعله قريباً من العمل والليكود وإغوادات إسرائيل. وهو الحزب التبشيري الأول في إسرائيل، حيث يجتمع معه المتعاطفون في ساحات رياضية كبيرة لإعادة ولادة اليهود الشرقيين، لأنها حركة دينية بالأساس، وتقوم على أساس طائفي نشأ داخل إسرائيل، الأمر الذي يُجسد البعد الحريدي في دوره الديني وسط السفارديم المُتدينين، لكنه ليس حريدياً وكسر طابع الانضمام للحكومات والاعتراف بشكل واضح بالدولة الصهيونية.[١]

أهم المبادئ الفكرية والسياسية التي استخدمها حزب شاس في برامجه وحملاته الانتخابية:[٢]

١. القدس عاصمة دولة الشعب اليهودية الأبدية.
٢. تعتبر شاس حركة تقوية الشعب اليهودي هدفاً مركزياً روحياً.
٣. تعمل شاس على تحقيق الطابع اليهودي للدولة.
٤. وجوب قيادة الأمة بالعمل على وقف دائرة الحرب في المنطقة من خلال المفاوضات السلمية.

كانت أول مشاركة لشاس في انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٤م، حيث فوجئت الأوساط السياسية والدينية بتصويت ١٥ ألف حريدي أشكنازي لصالح شاس، وقد شارك شاس في حكومة الائتلاف لنفس العام ومثلها الحاخام إسحق بيرتز وزيراً للداخلية، لكنه سرعان ما قدم استقالته بسبب قرار محكمة العدل العُليا الإسرائيلية ومفاده تسجيل امرأة إسرائيلية من أم مسيحية كامرأة يهودية.[٣]

---

(١) ابراهيم، ٢٠٠٩م: ص٧٩.
(٢) مصطفى، ٢٠١٣م: ص٢٣.
(٣) الجباعي، ٢٠٠٤م: ص٣٢.

إن استيلاء شاس على أصوات الليكود بتصويت عدد كبير ضد اليهود السفارديم غير المتدينين يعني أن الطائفية هي التي منحتهم هذه الزيادة، بالإضافة إلى دعم بعض الحاخامات لشاس بعد أن دخلت في الائتلاف الحكومي بقيادة حزب العمل وطرحها عددا من المطالب السابق ذكرها.[1]

ظهرت التناقضات في حزب شاس منذ تأسيسه، وبرز شاس كانشقاق على قاعدة إثنية داخل النخبة الحريدية في إسرائيل، لذلك فقد كان من المتوقع أن تكون القيادة في الحزب الجديد بيد الحاخامات اليهود الشرقيين الثائرين على الهيمنة الأشكنازية، والتناقض الذي ظهر منذ نشأته هو إيجاد موطئ قدم وسط الحريديم السفارديم مرجعه البراجماتية التي تسعى لإزالة تناقضات اللحظة حتى يأتي الوقت المناسب والفرصة للتخلص منها، وقد شكلت التناقضات معالم الميلاد لمسار حزب شاس طوال فترة ظهوره حتى الآن، وأول إزالة لهذه التناقضات كانت في ١٩٩٢م عقب الانتخابات النهائية بين الحزب السفاردي والقيادة الروحية الأشكنازية، بعد قرار شاخ بمنع أي حزب حريدي من الانضمام للحكومة تحت قيادة إسحق رابين، مما دفع عوفاديا يوسيف لرفض هذا القرار، وبالفعل قام أعضاء شاس بالتصويت لصالح حكومة رابين وانتصار عوفاديا ودرعي داخل الحزب الوسط السفاردي.[2]

وكانت ثاني التناقضات التي واجهها شاس منذ تأسيسه هي علاقته المُثيرة للجدل والمتشابكة مع الدولة الإسرائيلية، ويرى عوفاديا يوسيف أن إسرائيل ليست كافرة أو حمار المسيح المُفترض أو جزءا دينيا من خلاص الشعب اليهودي، لكنه يجد إمكانية استخدام الدولة لصالح تحقيق وتطبيق رؤيته الدينية المُعقدة في نفس الوقت، الأمر الذي جعل حزبي الليكود والعمل وهما أكبر الأحزاب في إسرائيل، وهما المُهيمنان على تشكيل الحكومات في الدولة منذ ١٩٤٩م، يدركان أهمية دعم الاتجاه الديني التقليدي المُعتدل "شاس" لتأمين نوع

---

(١) الحافي، ٢٠٠٢م: ص١٩.

(٢) كوكوتسكين، ٢٠٠١م.

من الاستقرار السياسي في البلاد، الأمر الذي دعم شاس لبقائه في الحياة السياسية للحكومات المُتعاقبة، ومع تزايد قوة شاس وارتفاع عدد مقاعده في الكنيست أصبح يُطالب بالمزيد من التمويل وليس المواقف السياسية مقابل تأييده للحكومات الإسرائيلية.(١)

في المنتصف الثاني من التسعينيات أدركت الدولة الإسرائيلية التهديد الذي يُشكله حزب شاس في الاستقرار السياسي، وبدأت في تقييد التمويل المالي المُخصص لمشروعات المجتمع المدني لشاس، والتأكيد على أن تحسين مستوى المعيشة للسفارديم أحد أول أولوياتها.(٢)

إن التناقضات في مواقف حزب شاس وعلاقته بمؤسسات الحكم في إسرائيل برزت في العديد من المواقف، فبالرغم من عدم تأييد آرييه درعي الحاخام عوفاديا يوسيف لبنيامين نتنياهو إلا أن آرييه درعي استطاع عمل تحالف وصداقة قوية مع نتنياهو، ومقابل خدمات شاس لحكومته حصل شاس على امتيازات ضخمة وزيادة في مخصصات النظام التعليمي الديني، والتناقضات في العلاقة بين شاس ومؤسسات الدولة (الحكومة) ما زالت بدون حل، وهي مصدر توتر مُستمر في العلاقة بين الحزب والحكومة الإسرائيلية بغض النظر عن الحزب المُسيطر عليها.(٣)

بقي شاس بعيداً عن الدور الاجتماعي لمؤسساته الخاصة في أوساط أتباعه، وغائباً في الكنيست، ولم يُسهم في اقتراع التشريعات الاجتماعية والاقتصادية التي تحمي الفقراء، وهو ما يقود إلى عدم تحقيق المساواة الاجتماعية، ذلك أنه في حالة تمتع الفقراء من

(١) ألفي، ٢٠٠٦م:ص٧٤.

(٢) ألفي، ٢٠٠٦م: ص٧٥.

(٣)الحافي، ٢٠٠٢م: ص٥٥ .

السفارديم بمظلة الضمانات الحكومية وتحول وضعهم الاجتماعي فلن يصبح وقتئذٍ وجود لحزب شاس.[1]

إن شاس هي تعبير عن قدرة النخبة الدينية السفاردية في استغلال تهميش السفارديم اجتماعياً وسياسياً داخل إسرائيل، لبناء نفوذها داخل هذه الفئة ومؤسساتها المُستقلة والخاصة بها، وهي تعبير عن نفوذ الدين الاجتماعي في مجتمع تتبلور به سياسة الهوية، تمثل نجاح هذه القيادة بالقدرة على حشد مجموعة ضخمة على أساس الهوية وضمن صراع ديني- علماني للحصول على المزيد من المكاسب داخل الدولة ومؤسساتها، هذه الوضعية جعلت من شاس حزبا يُعبر عن طموحات كتلة كبيرة من اليهود السفارديم، وأصبح وجوده وقوته يؤثران على الحياة اليومية لهذه المجموعات، ويعتبر بقاءُه هو البقاء لنافذة الحصول على الخدمات وإثبات الوجود الديني والثقافي في المجتمع اليهودي الإسرائيلي.[2]

يبين الجدول (٢) نتائج القوى السياسية اليمينية والعلمانية في الائتلاف الحكومي للكنيست الإسرائيلي للفترة ١٩٦٩-٢٠١٥م، ويوضح الجدول (٣) عدد مقاعد الأحزاب الدينية في الكنيست الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦م- ٢٠١٥م.[3]

---

(١) الحافي، ٢٠٠٢م: ص٦١.

(٢) مختارات إسرائيلية، ٢٠٠٦.

(٣) الموقع الرسمي للكنيست الإسرائيلي.

جدول رقم (٢)

نتائج القوى السياسية اليمينية العلمانية والدينية في إسرائيل ١٩٦٩-٢٠١٥م

السنة/ التكتل	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٤	١٦٨٨	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠١٥
الدينية	١٨	١٥	١٧	١٣	١٣	١٨	١٦	٢٣	٢٧	٢٢	٢١
اليمينية	٢٨	٣٩	٤٥	٥١	٤٧	٤٧	٤٣	٤١	٣٣	٤٧	٥٤
المجموع	٤٦	٥٤	٦٢	٦٤	٦٠	٦٥	٥٩	٦٤	٦٠	٦٩	٧٥

جدول رقم (٣)

عدد مقاعد الأحزاب السياسية في الكنيست الإسرائيلي خلال انتخابات ١٩٩٦-٢٠١٥

الإنتخابات / الحزب	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٣	٢٠١٥
الليكود	٣٢	١٩	٣٨	١٢	٢٧	٣١	٣٠
كاديما	–	–	–	٢٩	٢٨	٢	٢٤
شاس	١٠	١٧	١١	١٣	١١	١١	٧
إسرائيل بيتنا	–	٤	٤	١١	١٥	١٠	٦
يهوديت التوراة	–	–	–	–	٥	٧	٦
البيت اليهودي	–	–	–	–	٣	١٢	٨



الفصل الثالث:
موقف الأحزاب
اليمنية العلمانية والدينية
من عملية التسوية السياسية السلمية

تمهيد

هناك الكثير من المعطيات التي ساهمت في ربط موضوع الدين والدولة في إسرائيل، وقد ساهمت الحركات الدينية السياسية بوصفها عوامل هامة بالنسبة لإسرائيل، وتشهد الحركات العلمانية والدينية تنامياً وحضوراً في كثير من المفاصل المُتعلقة بالحياة السياسية الإسرائيلية، وفي الحياة العامة في الداخل الإسرائيلي بالإضافة إلى القضايا المُتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي ومشاريع السلام والتسوية السياسية، وهناك ارتباط بين الأحزاب اليمينية العلمانية والدينية ونمط التعامل مع هذا الصراع، الأمر الذي خلق لدى اليهود استعداداً للتأثر بأفكار دينية معينة لتفسير الأفكار السياسية وتطبيقها وإيجاد دورها ومدى فعاليتها على المستوى السياسي الدولي، ويلعب التيار اليميني العلماني، الديني، اليهودي الإصلاحي، والتقليدي الأرثوذكسي دوراً كبيراً في تفسير هذه الأفكار لإكسابها مضموناً سياسياً دينياً يتوافق مع أهدافها ومطالبها في تشكيل أرض إسرائيل الكبرى، وإعادة اليهود إلى بلدهم الأم حسب ادعاءاتهم.[1] وقد تعددت مواضع هذه الأفكار في أسفار العهد القديم اليهودي، ولا زالت تتردد إلى الآن على الساحة السياسية اليهودية الإسرائيلية، ليس فقط بالنسبة للمتدينين منهم، بل لدى العلمانيين أيضاً وقادة الصهيونية، وذلك لتوظيفها انتقائياً عند الحاجة.

وشهدت إسرائيل تحولات فكرية في عدة حركات يهودية دينية نادت بالفصل بين الدين والدولة وبالانتصار للعلمانية في الحكم، لهذا السبب حصلت التوترات والصراعات، فعلى هامش الدين ينشأ الدين السياسي والعمل في السياسة باسم الدين والعودة إلى التلمود والشريعة، وقد تنشأ تحولات تلتحم فيها الأقليات الدينية السياسية

---

(١) حنة وشاهين، ١٩٧٧م: ص٨.

ليصبح نظاماً دينياً شعبياً، فيتحول إلى خطر حقيقي يُهدد باقتحام السلطة السياسية، أما السياسة الخالية من الدين فإنها تولّد صراعاً ناجماً عن التوق إلى جوهر التدين في مجالات حياتية أصبحت علمانية وانفصلت عن الدين.[1]

وتحتد الصراعات في إسرائيل بشأن موضوع علاقة الدين بالدولة، خصوصاً مع رفع القوى الصهيونية شعاراتها العلمانية وازدياد وزن الأحزاب الدينية وقدرتها على فرض الشروط من خلال الضغط على الائتلافات الحكومية، مُستغلة انقسام الكنيست إلى قسمين متعادلين بين حزبي الليكود والعمل وحلفائهم، إلا أن الرأي العام يرفض الفصل بين الدين والدولة، وتؤكد الائتلافات الحكومية الإسرائيلية المتعاقبة أن ذلك لن يحصل لأن إسرائيل خلافاً لمعظم الدول، ليست مكاناً أرضياً فقط بل هي فكرة أُقيمت بعد أن أثبتت بأن لا مكان آخر تذهب إليه، والمشكلة الأساس والتي لا حل لها هي تعريف دولة إسرائيل بأنها يهودية ديمقراطية ولا مجال للفصل بين الدين والدولة فيها.[2]

---

(١) حنة وشاهين، ١٩٧٧م: ص١٠.

(٢) تيم:١٩٩٧م: ص٢٢٥.

مشاركة الأحزاب اليمينية العلمانية والدينية في الكنيست والائتلافات الإسرائيلية المتعاقبة

دور الأحزاب العلمانية في الكنيست والائتلاف الحكومي الإسرائيلي. (الليكود، كاديما)

إن السلطة التشريعية في إسرائيل هي الكنيست الإسرائيلي، وتستند انتخابات الكنيست الإسرائيلي إلى نظام لا يُتيح للحزب الوصول إلى الحكم بمفرده إلا إذا تم إقراره من قبل الأحزاب الأعلى نسبة في الكنيست الإسرائيلي للكيان الصيهوني؛ أي نظام حكومة أغلبية مطلقة تتمتع بتأييد ٦١ عضوا من الأعضاء الـ ١٢٠، وهو نظام نسبي يكفل تحقيق تمثيل عادل لجميع الطوائف في المجتمع الإسرائيلي، مدة الكنيست ٤ سنوات تبدأ من اليوم الذي يعقد فيه الكنيست أول اجتماع له، تتحدد الولاية من تاريخ نشر نتائج الانتخابات، وليس للسلطة التنفيذية أي حق بحل مجلس الكنيست أو إصدار قرارات بحله. ويتم اتخاذ رئيس الكنيست من بين أعضاء الكتلة التي تملك أكبر عدد من المقاعد في المجلس. ويتم خلق ائتلافات مع أحزاب صغيرة تقع على هامش الحكم تتعزز مكانتها الدينية والمُتطرفة وتشكل ثقلاً مهماً على خارطة الحكم الإسرائيلي.[1]

إن اليمين المتطرف في إسرائيل "الليكود" هو قوى شعبية تدعو صراحةً إلى عدم التسامح مع العرب والمسلمين، وتدعو إلى قتلهم وهم من أبرز المُتضررين في الحكم والائتلاف الحكومي في إسرائيل.

---

(١) تيم، ١٩٩٧م: ص١٣٤.

في هذه الجزئية سيتم توضيح السلوك السياسي لحزب الليكود ومشاركته في الكنيست الإسرائيلي والائتلافات الحكومية الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٧م إلى ٢٠١٥م، وقد بدأ الليكود نشاطه الحزبي عام ١٩٦٨م بأول تشكيل قائمة رسمية له (رافي، المركز الحر، حركة أرض إسرائيل الكاملة)، وحصل على ٣٩ مقعداً في الكنيست الثامن ١٩٧٣م وكان أول نشاط له أن عارض قرار مجلس الأمن ١٨١ الصادر في ٢٩تشرين ثاني ١٩٤٧م، وهو توصية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يقتضي تقسيم فلسطين إلى دولتين على يد الزعيم **مناحيم بيغن**، واستطاع الليكود نيل ثقة اليهود الشرقيين بسبب فشل حزب العمل بذلك، لاستعلاء حزب المعراخ وشعوره بالتفوق لأنه نشر التمدن والحضارة الغربية.[١]

وعند نجاح حزب الليكود والمعراخ في الكنيست التاسع عام ١٩٧٧م، طالب حزب الليكود بتغيير أسلوب الانتخابات ضمن نقاط معينة، وبالفعل تمكن بالتعاون مع المعراخ من تمرير المشروع في الكنيست بالقراءة الأولى رغم معارضة الكتل الصغيرة، وأحيل المشروع إلى لجنة التشريع في الكنيست للصياغة القانونية وإعادته إلى الكنيست لإقراره في القراءة الثانية، إلا أن رئيس التشريع وهو عضو من أعضاء حزب المفدال الديني عمل على عرقلة المشروع في اللجنة إلى أن تم حل المجلس قبل إقراره.[٢]

أولاً: حزب الليكود ومشاركته في الكنيست والائتلاف الحكومي الإسرائيلي:

في المشاركة الأولى لحزب الليكود في الكنيست الثامن بدأ الليكود بتركيز قواه لاستلام الحكم من الأحزاب العمالية من خلال نجاح إقامة تكتل اليمين المواجه للتجمع العُمالي

(١) تيم، ١٩٩٩م:ص٢٢٠.

(٢) تيم، ١٩٩٩م: ص٢٢١.

القائم آنذاك، وقام بتحسين موقعه في الكنيست الإسرائيلي من خلال معطيات على حساب الأحزاب العمالية تمثلت هذه المعطيات بما يلي:[1]

١. فشل التجمع العمالي بوضع برنامج سلام واضح يحول بين الناخب والتحول إلى الليكود بسبب ما لحق بإسرائيل في حرب اكتوبر ١٩٧٣م.

٢. التركيز على تيارات عسكرية ذات تأثير على الناخب الإسرائيلي مثل **آرييل شارون**.

٣. عدم التركيز على معارضة الاشتراك في اجتماع السلام بين إسرائيل والدول العربية لأن لديه انطباع بأنها ستبوء بالفشل.

٤. اتهام التجمع العمالي بالتقصير الفني في حرب اكتوبر ١٩٧٣م، وأن حكومة الليكود ستتصرف بشكل أفضل لو كانت بيدها السلطة آنذاك.

٥. التخلي عن شعار التكتل البديل لحزب العمل وإحلال الالتزام بتشكيل حكومة تجمع وطني إذا فاز بأغلبية في الانتخابات.

وبسبب هذه المعطيات أدلى الناخبون بأصواتهم لصالح الليكود، مما جعله يحصل على ثمانية مقاعد جديدة في الكنيست الثامن بالإضافة إلى توزيع الفائض من المقاعد لصالح الليكود وفقاً لقانون **بادر عوفر** الذي يتعاطف مع الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة الأخرى.[2]

انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧م، حصل فيه الليكود على ٤٣ مقعدا وهو نصر كبير بالنسبة له، وذلك بزيادة أربعة مقاعد أخرى، حصل فيه حيروت على ١٩ مقعداً، الأحرار ١٥ مقعداً، وكتلة أحدوت على مقعد واحد، وهي المرة الأولى التي ينتقل فيها الحزب إلى موقع الحكم، بعد أن أمضى سنوات عديدة في المعارضة الأمر الذي يُمكنه من

---

(١) تيم، ١٩٩٧م: ص٢٣٦.

(٢) تيم، ١٩٩٧م: ص٢٣٧.

التحالف مع أحزاب يمينية لا تختلف معه عقائدياً، وهو تطور متوقع بسبب استمرارية تعاظم قوته وقوة أحزاب اليمين التي تؤيده والمنبثقة من الجماعات اليهودية ذات الأصول الأفرو-آسيوية، والفئات الوطنية التي تشارك بها كافة الأحزاب الصهيونية، والتي عارضها التكتل العمالي بسبب تزعم بيغن، وحظيت حكومته بثلاثة وستين مقعداً.[١]

انتخابات الكنيست العاشر عام ١٩٨١م، حصل الليكود على ٤٨ مقعداً، وفي هذه، الانتخابات حصل داخله عدة انشقاقات وائتلافات لأسباب سياسية وشخصية، خاصة بعد توقيع حكومة الليكود معاهدة السلام مع مصر "كامب ديفيد"، وقد لعبت قضية التناقض الطائفي دوراً أساسياً في الحملة الانتخابية لكافة القوى المُتصارعة، وركز الليكود في هذه الانتخابات على النواحي الأمنية لإسرائيل وحولها إلى قضية أساسية في الانتخابات، وذلك باستغلاله اتجاهات التطرف لدى الناخب الإسرائيلي "اليهودي الشرقي" وتم تطبيقهُ في مواجهة الفلسطينيين في المناطق المُحتلة وفي جنوب لبنان.[٢].

تكلف مناحيم بيغن تشكيل الحكومة الإسرائيلية في هذه الانتخابات، وخضع لضغوطات ومساومات وابتزاز من قبل الأحزاب الدينية اليمينية، قدم بيغن التنازلات بخصوص قضية "من هو اليهودي؟"، وحصل الليكود على خمسة عشر وزارة وستة نواب وزراء.[٣].

الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤م، حصل الليكود على ٣٧ مقعداً، واجه الليكود في هذه الانتخابات أخطر منعطف يواجهه في الكنيست، وذلك باعتزال رئيس الوزراء مناحيم بيغن زعيم أكبر حركة في الليكود "حيروت"، ودار الصراع بين يستحاق شامير ودافيد ليفي لرئاسة الحكومة، فنتج عن هذا الصراع فوز شامير على منافسه وإبعاد ليفي.[٤].

---

(١) حنة شاهين، ١٩٧٧م: ص١٨.

(٢) حنة شاهين، ١٩٧٧م: ص٢٠.

(٣) حنة شاهين، ١٩٧٧م: ص٢١.

(٤) عايد، ٢٠٠٣م: ص٦٥.

ثم ظهر آرييل شارون وزير الدفاع السابق لإسرائيل، وقد أعلن عن ترشيح نفسه لرئاسة حزب الليكود التي خسر فيها، ورغم خسارته إلا أن موقفه من هذه الخسارة تعزز بسبب الفارق البسيط في نسبة الأصوات، فقد حصل على نسبة ٤١٪ من المجموع الكلي للأصوات، وقد اعتبرت هذه النسبة رد اعتبار له، واستطاع الليكود الحصول على مكاسب أفضل من التي حصل عليها حزب العمل في هذه الانتخابات، حيث استطاع أن يُوقِعَ انشقاق بين أطراف التجمع العمالي وتوريطهم في سياسات تخدم مصالح الليكود، وقام بتحميل حزب العمل المسؤولية بفشل سياساته.[١]

انتخابات الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨م، حصل حزب الليكود على ٤٠ مقعداً، واستطاع شامير الحصول على تأييد مركز حركة حيروت لرئاسة قائمته الانتخابية بعد انسحاب ليفي من المنافسة على الرئاسة، وبالرغم من وجود بعض الخلافات الأيديولوجية والأمنية والاقتصادية، أصبحت حركة لعام وحزب الأحرار وحيروت أجنحة حزب الليكود، بعد أن كانت أطرافاً ائتلافية فقط، وقاد حزب الليكود حملته في هذه الانتخابات بالهجوم على سياسات حزب العمل وخطته للتسوية التي ستؤدي إلى مخاطر أمنية على إسرائيل، وأن حزب الليكود هو الوحيد القادر على مواجهة هذه المشكلات، لأنه لا يرى أية ضرورة للتنازل عن أي جزء من المناطق المُحتلة ذات الكثافة السكانية العربية، ودعا أيضاً إلى تطبيق القانون الإسرائيلي عليها، وعبّر عن رفضه لأي مؤتمر دولي يتعلق بالسلام لأنه سيُعرقل مسيرة السلام بالنسبة لإسرائيل، دعا الليكود في هذه الانتخابات أيضاً إلى تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة ورفض إقامة دولة فلسطينية في أي جزء من أرض إسرائيل الغربية.[٢]

---

(١) عايد، ٢٠٠٣م: ص٦٧.

(٢) عبد الكريم، ١٩٨٨م: ص١٨.

شكل الليكود ائتلافه الحكومي بالمشاورات مع أحزاب اليمين الصغيرة هتحياة، تسوميت، موليدت والأحزاب الدينية (متساد، أوروت، ميماد، ديغل هتوراة)، إلا أن مطالب الأحزاب الدينية كان مُبالغاً فيها بما يتعلق بالحقائب الوزارية والقضايا الدينية، ثم قام بالتشكيل الذي ضَم حزب العمل وشاس بالإضافة إلى الليكود، وحصل الليكود فيه على ١١ حقيبة وزارية.[١] .

انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثالث عشر عام ١٩٩٢م، حصل فيه الليكود على ٣٢ مقعداً، وقد كانت هذه الانتخابات هي الأكثر أهميةً مما سبقها، لأنها وعلى المستوى الداخلي ستفرز حكومة يجب أن تتعامل مع مشروع التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي وهي استفتاء لكل الإسرائيليين على عملية السلام والتسوية السياسية. وعلى المستوى الخارجي "الفلسطيني" فقد جاءت هذه الانتخابات في فترة تصاعد الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المُحتلة والتي شكلت تحدياً للاحتلال الإسرائيلي، ومطلباً أمنياً لا بد منه بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمُمثل للفلسطينيين في إطار مؤتمر مدريد.[٢]

أما على الصعيد الإقليمي فقد انتهت حرب الخليج بانتصار أمريكا وحُلفائها على العراق، وتم الإضرار بمنظومة الأمن العربي الجماعي وهو دولة العراق التي كانت تُمثل أقوى العوامل الأمنية المؤثرة على إسرائيل. وخسر الليكود بهذه الانتخابات بفقده ٨ مقاعد تمثله في الكنيست مقارنة مع الكنيست السابق، وكان أدنى مستوى لتمثيله منذ عام ١٩٧٧م، وذلك بسبب المقارنة بين شخصية ومقدرة زعيمي الليكود والعمل (يتسحاق شامير، يتسحاق رابين)، والتشرذم الحزبي آنذاك وفشله في استيعاب المهاجرين السوفييت الذين انتقلت أصواتهم لصالح الأحزاب الأُخرى، وتراجع الأهمية الإستراتيجية الإسرائيلية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة،

---

(١) عبد الكريم، ١٩٨٨م: ص١٩.

(٢) خليفة، ١٩٩١م: ص١١٢.

وشكلت هذه الانتخابات بزعامة حزب العمل نهاية سيطرة القيادة التقليدية وبداية الصراع الداخلي من أجل القيادة.[1]

انتخابات الكنيست الإسرائيلي الرابع عشر عام ١٩٩٦م، وفيها جرى تعديل قانون انتخاب أعضاء الكنيست والانتخاب المباشر، وفيه أصبح مركز رئيس الوزراء أقوى مما كان عليه سابقاً، لأنه مُنتخب من قبل الشعب مباشرة، مما يعني تمتعه بقاعدة عريضة من التأييد الشعبي التي تجعله قادراً على الحركة في مواجهة الحزب الذي ينتمي له، وفي مواجهة الأحزاب الأخرى، وأصبح مركز رئيس الوزراء قريباً من موقع رئيس الدولة في نظام الحكم الرئاسي، وقد فاز فيها نتنياهو للأسباب التالية:[2]

١. نجاحه في حسم الخلافات بين أطراف معسكر اليمين وتوحيده ضمن تكتل الليكود، تسوميت وغيشر.

٢. استقطاب عدد من كبار العسكريين ورجال الأمن، مما عزز صورة نتنياهو الأمنية في إسرائيل.

حاول نتنياهو في انتخابات الكنيست الرابع عشر توحيد صفوف اليمين في مواجهة حزب العمل بالانتخابات العامة، وعقد صفقته مع حركة تسوميت اليمينية المتطرفة بزعامة رفائيل إيتان رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق، وتمكن نتنياهو من إعادة ديفيد ليفي إلى معسكر اليمين وتم عمل ائتلاف يضم ليكود، تسوميت، جيشر لخوض الانتخابات العامة معاً.[3]

وحصل الليكود في هذه الانتخابات على ٣٢ مقعداً بالتزامن مع انتخابات رئيس الحكومة، وفي تشكيل الائتلاف الحكومي واجه نتنياهو صعوبات في إطار تكتل الليكود

---

(١) خليفة، ١٩٩١م: ص١١.

(٢) عايد، ٢٠٠٣م: ص٨٢.

(٣) عايد، ٢٠٠٣م: ص٨٣.

بسبب التصلب من الأطراف اليمينية بإقامة حكومة تضم حزب الليكود والمفدال معاً، وإن أي رفض من قبل المفدال أو شاس بالاشتراك في الائتلاف الذي يُمكنه من تشكيل الحكومة سيُخضعه لابتزاز أحزاب اليمين المُتدينة، إلا أنه استطاع بعد مشاورات مُضنية تشكيل حكومته التي ضمت الأحزاب اليمينية والدينية المُتشددة بأغلبية ٦٢ صوتا في تصويت الثقة عليها ١٨/ ٦/ ١٩٩٦م. (١)

انتخابات الكنيست الخامس عشر ١٩٩٩م، حصل فيها الليكود على ١٩ مقعداً وفيه شكّل أيهود باراك ائتلاف حكومي ارتكز على ٧ قوى حزبية تضمنت ٧٣ عضو كنيست، وقد كان الائتلاف يحتوي نقاط قوة ونقاط ضعف أيضاً، وحاول استغلال اللعبة الديمقراطية في إسرائيل وتمرير مشروع توسيع الحكومة لزيادة الاستقرار في الائتلاف مما جعله يقدم بعض التنازلات. (٢)

انتخابات الكنيست السادس عشر عام ٢٠٠٣م، ارتفعت مقاعد الليكود لتُصبح ٣٨ مقعداً، وقد انخفضت نسبة الاقتراع إلى أدنى مستوى لها منذ العام ١٩٤٩م، وهو ما يعكس اللامبالاة بالانتخابات واليأس من مشاريع التسوية السلمية مع الفلسطينيين، وجاء التصويت الكثيف لحزب الليكود لمغزىً اقتصادي واجتماعي(٣) .

انتخابات الكنيست السابع عشر عام ٢٠٠٦م، تولى آرييل شارون الحكومة بين سنتي ٢٠٠١-٢٠٠٥م زعيم حزب الليكود الذي أقدم على مجموعة من الخطوات الاستفزازية بحق اليمين المُتطرف كموافقته على خارطة الطريق وهي خطة السلام في الشرق الأوسط التي أعدتها اللجنة الرباعية للشرق الأوسط والمتضمنة كلاً من (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، وروسيا) الداعية للبدء بمفاوضات ومحادثات

---

(١) صحيفة الرأي، ١٩٩٦م.

(٢) تيم، ١٩٩٧م: ص٢٥٧.

(٣) عايد، ٢٠٠٣م: ص٩٠.

للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية عبر ثلاث مراحل: **الأولى**: تلبية الشروط المُسبقة لإقامة دولة فلسطينية، **الثانية**: إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، **الثالثة**: الاتفاق على الوضع الدائم والاعتراف بدولة فلسطينية ذات حدود دائمة ومنع الصراع. وأقدم على مبدأ إقامة دولة فلسطينية غربي النهر، وقرر الانسحاب الأُحادي الجانب من قطاع غزة وإجلاء نحو ٤٥٠٠٠ مستوطن من القطاع، وانشق عن حزبه التاريخي الأم "الليكود"، الذي يعود إلى مؤسس التيار التنقيحي/ التصحيحي فلاديمير جابوتنسكي لُيؤسس حزب كاديما، وفي انتخابات ٢٠٠٦م، تفوق حزب كاديما على حزبي العمل والليكود وحصل على ٢٩ مقعداً في الكنيست وقام بجذب ثلاثة أرباع قاعدة حزب الليكود الذي حصل على ١٢ مقعداً.[(١)]

انتخابات الكنيست الثامن عشر ٢٠٠٩م، حصل الليكود على ٢٧ مقعداً وإسرائيل بيتنا على ١٥ مقعداً ضمن قائمة موحدة شكلت بينهما قبيل الانتخابات ليُصبح عدد مقاعدهما ٤٢ مقعداً، جرت هذه الانتخابات مُبكراً وتفوق بها حزب كاديما من حيث عدد المقاعد، بيد أن الليكود حقق نجاحاً بزيادة عدد المقاعد بأكثر من ضعفين ٢٧ مقعداً ليُصبح مساوياً لكاديما. وبلغت مقاعد حزب الليكود منذ ٢٠٠٣-٢٠١٥م، ٢٨ مقعداً، أي أنه مثل أعلى نسبة في الكنيست وتمثل بـ ٢٠٪ من إجمالي مقاعد الكنيست والتشكيلات اليمينية والليبرالية ككُل، وتشكل مشاركة حزب الليكود في الكنيست والائتلافات الحكومية احتياطاً إستراتيجياً له يُرشح الائتلاف مع الحزب أو الاندماج فيه.[(٢)]

انتخابات الكنيست التاسع عشر ٢٠١٣م، حصل فيها الليكود وإسرائيل بيتنا على ٣١ مقعداً، وقد أسفرت انتخابات الكنيست التاسع عشر عن إقصاء أبرز قادة الليكود الذين عُرفت عنهم العقلانية والاعتدال نسبياً (دان مريدو، ميخائيل آيتان، بنيامين مناحيم بيغن)، وتصدرت قائمة الحزب المجموعة السياسية (داني دانون، زئيف الكين، تسبي حوطويلي،

---

(١) أبو الجبين، ٢٠١٥م: ص٣٤.

(٢) الحمد، ٢٠٠١م: ص١٣٤.

ياريف ليفين وآخرون). وقد عُرفت عنهم مواقفهم المتطرفة والعنصرية المتشددة، والكثير منهم بادر وطالب بسن قوانين وتشريعات عنصرية ومقيدة للحريات أثناء دورة الكنيست السابق ٢٠٠٩م.[١]

وقد شكلت انتخابات هذه الدورة خوفاً لدى زعامة الحزب لما ظهر وقتها من تشدد وتطرف نحو اليمين وامتنع الليكود عن إصدار برنامجه الانتخابي لهذه الانتخابات، لأن ذلك غير ضروري من وجهة نظره، وأن هناك أموراً أكثر إلحاحاً من ذلك، وقرر حزبا الليكود وإسرائيل بيتنا الاتحاد بقائمة واحدة، وتوحيد قواهما قبل الخوض في هذه الانتخابات.[٢]

ثانياً: حزب كاديما ومشاركته في الكنيست والائتلاف الحكومي الإسرائيلي:

تأسس حزب **كاديما** في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٥م، بعد انفصاله عن حزب الليكود، مما خلق حالة جديدة في الحياة السياسية الإسرائيلية معتبراً أن حزب الليكود لم يعد صالحاً لحكم إسرائيل، وسرعان ما انضم إليه الكثير من وزراء ونواب وأعضاء حزبي الليكود والعمل، مثل (شمعون بيريز، إيهود أولمرت، مئير ستيرت، جدعون عزرا، إبراهام هيرشزون.....الخ)، عزز ظهور حزب **كاديما** زعيمه آرييل شارون وخليفته إيهود أولمرت، الأمر الذي جعله من أكثر الأحزاب السياسية الإسرائيلية شهرةً، لأنه جمع بين التيارات الدينية اليمينية واليمينية المتطرفة واليسارية، وأصبح أكثر الأحزاب السياسية الإسرائيلية قوةً ونفوذاً، وكان له الأثر الكبير في عملية السلام والتسوية السياسية بسبب الأوضاع التي نشأ فيها، كونه لم يُعاصر المحطات الأساسية التي نشأت بها إسرائيل، ويبقى موقف حزب **كاديما** من السلام رهيناً بمستقبل بقائِه على الساحة السياسية.[٣]

---

(١) جريس، ٢٠١٣م: ص١٢٥.

(٢) جريس، ٢٠١٣م: ص ١٢٦.

(٣) بركة، ٢٠٠٩م: ص١٨.

حصل كاديما في انتخابات الكنيست عام ٢٠٠٥م على ٤٠ مقعداً وهو ما يُعادل ثلث أصوات الكنيست، في حين حصل حزب الليكود على ١٦ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً، وقد شكّل هذا الفوز ضربة قاسية لحزب الليكود الذي لم يبق من أعضائه إلا المتدينون المُتشددون، بالإضافة لحزب العمل الذي تضرر بشكل كبير، ذلك أنه أصبح يُمثل ما يُشبه حكومة وحدة وطنية مُصغّرة.(١)

وكان شعار حزب كاديما هو "إسرائيل تتطلع إلى الأمام"، وذلك لتعدد الأحزاب والاتجاهات لمنتسبيه، وفي ١/ ١/ ٢٠٠٦م، تم اختيار إيهود أولمرت رئيساً بالوكالة لحزب كاديما، بعد أن دخل آرييل شارون في غيبوبة إثر جلطة دماغية، ثم تم تشكيل قائمة مُرشحي الحزب لانتخابات الكنيست السابع عشر، وحصل فيها كاديما على ٢٩ مقعداً بدأت بإيهود أولمرت، شمعون بيريز، ثم تسيبي ليفني، وقد اشترط أعضاء حزب الليكود الذين انتقلوا إلى حزب كاديما عدم ترشيح أي عربي في قوائم المرشحين إلى الكنيست، وأخذ بعين الاعتبار منذ أول تشكيلة للحكومة إجماع إسرائيل على الخطورة البالغة للتطورات الديمقراطية المُستقبلية، فإذا أصبحت هناك أغلبية من الفلسطينيين في أرض إسرائيل، فإن ذلك يمنحُهم الحقوق السياسية من قوة ديمغرافية إلى قوة انتخابية، الأمر الذي سيُفقد إسرائيل وحكومتها السيطرة عليها ويفقُدها أيضاً الطابع الإسرائيلي.(٢)

وشارك كاديما في انتخابات الكنيست التاسع عشر لعام ٢٠١٣م، إلا أنه حصل على مقعدين فقط بعد أن كان الحزب الأول في الكنيست الثامن عشر.

وتمثل موقفه تجاه السلام والتسوية السياسية موقفاً مُشابهاً لموقف حزب الليكود وهو العمل على عودة اللاجئين وتقسيم القدس، وأعدّها عاصمة إسرائيل الأبدية، وأن الاستمرار في بناء الجدار العازل هو مبرر أمني لحماية أيديولوجية إسرائيل، وليس تنازلاً

---

(١) الجزيرة، ٢٠١٤م.

(٢) مركز الزيتونة، ٢٠١٤م: ص٦.

عن أرض إسرائيل، وأيّد كاديما إنشاء دولة فلسطينية بشروط تمثلت بأن تكون دولة منزوعة السلاح وخالية من الإرهاب، واعتبر حركة حماس بأنها حركة إرهابية ويجب محاربتها والقضاء عليها، وإجراء مفاوضات مع كل الدول العربية بشكل فردي ومباشر، كما عارض كاديما فكرة السلاح النووي.[١]

---

(١) المسيري، ٢٠٠٦م:ص٨٦. ومجلة دراسات دولية، ٢٠١٤م:ص٣٣.

مشاركة الأحزاب الدينية
في الكنيست والائتلاف الحكومي الإسرائيلي

تضم الأحزاب الدينية كلاً من:

١. **حزب إسرائيل بيتنا**: تأسس عام ١٩٩٩م، تركز اهتمامه على قضايا المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، تحمل أفكار هذا الحزب آراء مُعادية للعرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، وأهم مطالبه تنفيذ ترحيل "الترانسفير" للعرب.

٢. **حزب ديغل هتوراة**: تأسس قبيل انتخابات الكنيست الإسرائيلي ١٩٨٨م، ويعني علَم وراية التوراة التي تُمثل اليهود اللتوائيين.

٣. **شاس**: تأسس عام ١٩٨٤م، يمثل الشريحة اليهودية الشرقية في إسرائيل، ويُسمى "حزب الشرقيين المحافظين على التوراة".[١]

أولاً: حزب إسرائيل بيتنا ومشاركته في الكنيست والائتلاف الحكومي الإسرائيلي:

في هذا المطلب سيتم توضيح السلوك السياسي **لإسرائيل بيتنا**، ودوره ومشاركته في الكنيست الإسرائيلي والائتلافات الحكومية الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٩م إلى ٢٠١٣م.

خاض حزب **إسرائيل بيتنا** الذي تزعمه وقام بتأسيسه أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، انتخابات الكنيست للمرة الأولى في عام ١٩٩٩م من خلال برنامج سياسي اجتماعي اقتصادي دعا فيه إلى استيعاب المهاجرين اليهود بشكلٍ كامل، ودمجهم

---

(١) ديغلس هتوراة، إسرائيل بيتنا.

بالمجتمع الإسرائيلي لإيجاد مجتمع يهودي مُتكامل، وتمثل البرنامج السياسي لحزب إسرائيل بيتنا بالنقاط التالية:[1]

١. رفض فكرة التعايش بين إسرائيل والفلسطينيين.
٢. السعي لإقامة دولة يهودية خالية من العرب.
٣. تبادل الأراضي مع الفلسطينيين بما يتفق مع مصلحة كل طرف بإقامة دولته الخالصة من الطرف الآخر.
٤. التنازل عن كافة المستوطنات التي تقع على الحدود مع السلطة الفلسطينية (أم الفحم، الطيبة)، مقابل بقاء الكتل الاستيطانية الضخمة في الضفة الغربية (معاليه، أدوميم، غوش عتسيون، كرمئيل).
٥. العمل على سن قانون جديد للمواطنة يقتضي بقيام الفرد الإسرائيلي بالتوقيع على إعلان ولائه للعلم الإسرائيلي ونشيدها الوطني والاستقلال الإسرائيلي والتعهد بتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية.
٦. كل شخص لا يوقع على هذا الإعلان يُحرم من حق الإقامة الدائمة ومن حق التصويت.
٧. إقامة دولة فلسطينية لها حدودها الخاصة البعيدة عن دولة إسرائيل إلى الوطن البديل.
٨. إعلاء القيم اليهودية على ما عداها من قيم.
٩. إقامة دولة إسرائيل يعتمد على قانون العودة الذي نادت به عام ١٩٥٠م وفق التوصيات التوراتية ومفادها جلب كل يهود العالم إليها، ويعطيهم حق الهجرة والإستقرار والحصول على الجنسية بناءً على ديانتهم.

---

(١) المسيري، ٢٠٠٦م: ص٨٩.

١٠. المُضي قُدماً في عمليات التهجير القسري لكل العرب من دولة إسرائيل.
١١. رفض أي استقلالية ثقافية أو اقتصادية ودينية لعرب إسرائيل (عرب الداخل بحدود إسرائيل أي الخط الأخضر وهو خط الهدنة ١٩٤٨م) على خلفية تلقيهم لمخصصات مالية من سلطة يهودية حاكمة.
١٢. إنه لا تنازل عن أي شبر من مدينة القدس والعمل على تهويدها ضمن دولة إسرائيل.

ويقوم أساس عمل إسرائيل بيتنا على إعطاء الأمن للمواطن الإسرائيلي ودعم استعمال القوة ضد حركات المقاومة في فلسطين وضد سياسات العروبة، يُشدد إسرائيل بيتنا على تطبيق القانون وضرورة الحصول على إخلاص كل المواطنين للدولة ولطبيعتها الصهيونية اليهودية، ومن أهم أسس هذا الحزب:[١]

١. السعي الدؤوب لتقوية العامل المُشترك بين مواطني إسرائيل على أساس الاحترام المُتبادل ومنح الحقوق لمُستحقيها.
٢. العمل على دعم العامل الاجتماعي المتضمن الشرائح الفقيرة، وتوفير المساكن للأزواج الشابة، ودعم مشاريع التطوير والتمكين في الأحياء الفقيرة ومدن التطوير.
٣. الدعوة إلى منح الإسرائيليين المُقيمين خارج إسرائيل حق الاقتراع وهم خارجها.
٤. تعميق مفهوم فصل السلطات.
٥. إعلان دستور للدولة الإسرائيلية كما هو مُتفق عليه بين شرائح الشعب اليهودي.
٦. السعي لإقامة مجلس للأمن القومي، وذلك لوضع الخطط اللازمة لضمان أمن إسرائيل لمواجهة أعدائها.

---

(١) مدار، ٢٠١٥م: ص٤٥.

وفي ضوء هذا البرنامج فإن مسيرة حزب إسرائيل بيتنا في الحياة السياسية الإسرائيلية ومشاركته في الكنيست الإسرائيلي والائتلافات الحكومية سارت كما يلي:

١- **انتخابات الكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩م**، وهي أول مشاركة لحزب إسرائيل بيتنا في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، وحصل فيها على أربعة مقاعد في الكنيست وهو إنجاز يُحتسَب في ظل المنافسة من قبل بوعالي إغوادات إسرائيل وحزبي العمل والليكود، وضمت قوائمه الانتخابية المهاجرين الروس، يعود السبب في هذ النجاح إلى سياسته وأسلوبه التحريضي ضد الحكومة الإسرائيلية، وتركيزه على القيم العُنصرية ضد العرب لإيجاد مجتمع يهودي مُتكامل ضمن خطة سياسية متكاملة أعدها ليبرمان مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وكانت هذه الخطة بمثابة إستراتيجية لليمين اليهودي والأساس الأيديولوجي لإقامة تنظيم يميني جديد في إسرائيل، خاصة أن نتنياهو يقود رئاسة الوزراء في إسرائيل منذ ٢٠٠٩م.[١]

٢- **انتخابات الكنيست الإسرائيلي السادس عشر ٢٠٠٣م**، حصل حزب إسرائيل بيتنا على سبعة مقاعد واندمج في كتلة الاتحاد القومي الذي ضم موليدت، وهو أيضاً حزب ديني مُتطرف ومتشدد جداً وحزب تكوما وهو حزب جديد انشقَ عن المفدال ليخوض الانتخابات ضمن كتلة الاتحاد القومي.[٢]

في المقابل فقد أعلن حزب بوعالي إغوادات إسرائيل اندماجه مع حزب الليكود بعد نتائجه الضعيفة في الكنيست الخامس عشر، وهو مؤشر واضح لنجاح عملية اندماج الروس سياسياً في إسرائيل، وركزت دعاية الحزب على مُخاطبة الجمهور بتعاطف مع الخطاب اليميني القومي العلماني الذي ينسجم مع الليكود، وكان هدفه في هذه الدورة هو الانضمام

---

(١) الجباعي، ٢٠٠٤م: ص٥٥.

(٢) عبد الحليم، ٢٠٠٩م: ص٥٩.

للائتلاف الذي يضم الأحزاب المتبنية للخطاب القومي المُتشدد تجاه الفلسطينيين والدعوة إلى تفكيك السلطة الفلسطينية، وبعد الانتخابات تم تعيين ليبرمان وزيراً للمواصلات الذي سرعان ما أقاله آرييل شارون في ٢٠٠٤م، بعد أن علِم نيته للتصويت ضد خطة فك الارتباط من قطاع غزة.(١)

٣- **انتخابات الكنيست الإسرائيلي السابع عشر ٢٠٠٦م**، حصل حزب إسرائيل بيتنا على أحد عشر مقعداً، ودخل في الائتلاف الحكومي الذي يقوده إيهود أولمرت زعيم حزب كاديما، واكتسب بهذه الدورة ثقلاً انتخابياً جعل أحزاب كاديما والليكود والعمل تسعى إلى كسبه والتحالف معه في أي تشكيل حكومي، مما أعطى عمراً أطول لحكومة أولمرت الذي أُتهم بعدها بالفساد الداخلي كفشله في الحرب على لبنان ٢٠٠٦م وهي حرب لبنان الثانية التي حدثت بين حزب الله اللبناني والقوات الإسرائيلية والتي قصف بها حزب الله العديد من المدن الإسرائيلية، وتنظيم أكثر من عملية لاجتياح الأراضي الفلسطينية وانضمامه يعني التخلي نظرياً وعملياً عن فك الارتباط عن الضفة الغربية.(٢)

٤- **إنتخابات الكنيست الإسرائيلي الثامن عشر ٢٠٠٩م**، حصل حزب إسرائيل بيتنا على خمسة عشر مقعداً في الكنيست، وأصبح في المرتبة الثالثة بعد حزبي كاديما والليكود، مما جعلهُ لاعباً أساسياً في الحياة السياسية الإسرائيلية، وأصبح دعمه أساسياً لأي ائتلاف حكومي.(٣)

وطالب ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا الحكومة المُقبلة بالقضاء على حركة حماس المُسيطرة على قطاع غزة، ورفض التفاوض حول التهدئة معها ومقاطعة الاتفاقات الموقعة

---

(١) الجباعي، ٢٠٠٤م: ص٥٨.

(٢) مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠٠٦م: ص٧.

(٣)نور الدين، ٢٠٠٦م: ص٦٧ .

مع فلسطين، وهو ما دعم موقف حزب الليكود من الصراع العربي الإسرائيلي عبر وثيقة تضمنت مبادئ أساسية لقبوله الانضمام للائتلاف الحكومي لحزبي كاديما والليكود، واشتملت الوثيقة على المطالب التالية:[1]

١. العمل على إخضاع الإرهاب؛ أي إسقاط حكومة حماس في غزة والتعهد بعدم إجراء مفاوضات مع تنظيمات إرهابية.

٢. الموافقة على تقديم الحزب اقتراح قانون يربط بين المواطنة والولاء للدولة وقيمها الأساسية، ومنح امتيازات لمن أدّوا الخدمة العسكرية والوطنية في مؤسسات التعليم العالي وتخصيص الأراضي والوظائف في الخدمات العامة.

٣. أن تقدم الحكومة مشروع قانون لتغيير نظام الحكم النسبي خلال ثلاثة أشهر ومنح الائتلاف حرية التصويت عليه.

٤. طالب الحزب بسن قانون عقد الزواج لحل مشكلة الحالة الشخصية لـ ٣٠٠ ألف مهاجر لا يمكنهم عقد القران حسب الشريعة اليهودية "مسألة الدين والدولة".

٥. إقامة مجلس وزاري يعد الخطط لاستيعاب المهاجرين من أوروبا وأمريكا على ضوء تنامي العِداء للسامية في تلك المناطق.

في ١ نيسان ٢٠٠٩م، عقد بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة المُكلف صفقته الأولى لبناء ائتلاف قادر على نيل ثقة البرلمان بالاتفاق مع إسرائيل بيتنا، وقد تسلّم إسرائيل بيتنا خمسة مقاعد وزارية توزعت على نوابه، ونال الحزب مناصب سياسية وإدارية أخرى مثل مركز وكيل وزارة الخارجية ورئاسة اللجنة الدستورية في الكنيست سيضع وزارة الخارجية الإسرائيلية في مواجهة مع البيت الأبيض الذي كان يرغب في العمل على استكمال خطط السلام في الشرق الأوسط وقتها، وقد جاء الاتفاق مع ليبرمان تأكيداً على التوجهات

---

(١) نور الدين، ٢٠١٠م: ص٦٩.

اليمينية للحكومة الإسرائيلية التي يقودها نتنياهو، مما جعله يعتمد على الأحزاب الدينية واليمينية لإكمال تشكيلته الوزارية. (١)

السبب الرئيس في تقدم إسرائيل بيتنا بهذه الصورة يعود إلى تزايد حدة الاستقطاب بين حزبي كاديما والليكود وتصويت اليهود الروس بشكل كبير له، كونه الممثل الوحيد والأساس في الخريطة السياسية الإسرائيلية، وأصبح مطلبهم الرهان على القيادة وليس الانصهار في المجتمع الإسرائيلي فحسب، وذلك بسبب شعوره بالتفوق الثقافي الناتج عن الهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقاً. (٢)

موقف حزب إسرائيل بيتنا من عملية السلام والتسوية السياسية:

إن فكرة إنشاء دولة فلسطينية مُستقلة تُشكل تهديداً لأمن إسرائيل، وهي بمثابة إشكالية العلاقة بين تصاعد نفوذ اليمين المُتطرف ومستقبل عملية السلام في توجهاتهم، ولا يقبلون تجميد أي نشاط استيطاني في الضفة الغربية والقدس، ويعتبرون أن أية محاولة لتفكيك أي من هذه المستوطنات أو الانسحاب منها بمثابة خيانة للأمانة الإلهية وفق ما جاء بنصوص التوراة حسب ادعائهم، وقد كشفت الاستطلاعات أن أكثر من ٦٤٪ من اليهود المتدينين لا يقبلون بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة و٧٢٪ منهم يرفضون استئناف المفاوضات مع الطرف الفلسطيني ويرفضون الانسحاب من الضفة الغربية(٣).

أما بالنسبة لحزب شاس على وجه الخصوص فإن رؤيته تختصر بمقولة "إسرائيل بيتنا وفلسطين بيتهم"، وبذلك يعني أن فلسطينيي الضفة الغربية وفلسطينيي ١٩٤٨ تحت إطار

---

(١) صحيفة الأخبار المصرية، ٢٠١٠م.

(٢) خلف، ٢٠٠٩م: ص٦٤.

(٣) عبيد، ٢٠١٣م:ص٣٤.

خطة ترحيلية قائمة على مبدأ تبادل الأراضي والسكان مع السلطة الفلسطينية، وترسيم الحدود النهائية التي يريدها شاس لإسرائيل حتى لو تم اتهامه بالعنصرية، ولا يؤمن شاس بكذبة التعايش بين اليهود والعرب.[١].

ثانيًا: حزب ديغل هتوراة ومشاركته في الكنيست والائتلاف الحكومي الإسرائيلي:

هو حزب إغوادات إسرائيل سابقًا، تأسس عام ١٩٤٨م، وقرر ممارسة النشاط الحزبي والسياسي لإدراكه بأن ممارسته هي الكفيلة بتحقيق أهدافه، وقد طالب إغوادات إسرائيل بدولة ثيوقراطية مُلتزمة بتعاليم التوراة والديانة اليهودية، وأعلن رجاله رفض فكرة إصدار دستور مكتوب لإسرائيل، ذلك لأن أي دستور لن يصل لمرتبة الوصايا العشر التوراتية.[٢]

دخل حزب ديغل هتوراة للمرة الأولى في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٨٨م، وحصل فيها على مقعدين لكل من الحاخام إبراهام ورفيتس وموشي عفني، بالرغم من أن طموح الحزب كان الحصول على الأربعة مقاعد التي حصل عليها شاس بفضل تأييد الحاخام شاخ، وتركزت مطالب ديغل هتوراة على المحافظة على بقاء الوضع الديني على ما هو عليه "الستاتيكو" والتي تتضمن المبادئ (تحديد يوم السبت باعتباره يوم الراحة القانوني، وضع صلاحيات الأحوال الشخصية في يد المؤسسة الحاخامية، ضمان الطعام الحلال الكاشير في المطابخ الرسمية، والاعتراف بالتعليم الديني المستقبلي)، والدعوة إلى السلام، وذلك من خلال قيام عضو ديغل الحاخام إبراهام ورفيتس بطرح مشروع للسلام تجاوز فيه كثير من المواقف الضعيفة والهينة والتلقائية للأحزاب الدينية، مما جعل بعض الصحف الإسرائيلية تتهم إبراهام ورفيتس بأنه أصولي يساري.[٣]

---

(١) عبيد، ٢٠١٣م: ص٣٥.

(٢) المسيري، ٢٠٠٠م: ص٨٠.

(٣)المسيري، ٢٠٠٠م: ص٨١.

وكان ديغل هتوراة طيلة الانتخابات التي خاضها يُعارض فكرة علمنة المدارس والإدارات المُشرفة عليها، ويرفض إقامة أية علاقات سياسية أو تجارية مع الدول الاشتراكية، ويرفض دمج المهاجرين الجدد القادمين من الخارج، وفكرة تجنيد النساء أو خدمتها في المؤسسات المدنية، وله نواب يتراوح عددهم من ٣-٥ نواب إلا أن تأثيرهم يفوق عددهم بكثير.(١)

تلخصت مبادئ ديغلس هتوراة بما يلي:(٢)

١. تمثيل كل شرائح محافظي التوراة في مؤسسات الحكم والكنيست والائتلافات الحكومية الإسرائيلية والمجالس البلدية والمحلية لتوفير احتياجات شرائحه في كافة مجالات الحياة وضمان عدم التمييز ضد الحريدية.
٢. التأثير في المجتمع الإسرائيلي ودفعه للحفاظ على أنماط اليهودية المُنسجمة مع التعاليم التوراتية من خلال التثقيف بطرق ديمقراطية.
٣. تكثيف نشر تعاليم التوراة وتحسين معاييره وجذب اليهود الراغبين بدراسة التوراة وممارسة الفرائض وتكريسهم لخشية الله.

في انتخابات عام ١٩٩٢م، دخل ديغل هتوراة مع حزب بوعالي إغوادات إسرائيل وحزب موريا في قائمة واحدة باسم يهوديت هتوراة، ولم تستطع هذه القائمة الحصول على أكثر من أربعة مقاعد في الكنيست لهذه الانتخابات، وبالرغم من أن السلام وقضاياه لم تكن ضمن دائرة اهتمام يهوديت هتوراة إلا أنه فُرض عليه اتخاذ موقف بشأن القضايا المطروحة خاصة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وما تلاها من محاولات لحل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وقد أيّد إغوادات إسرائيل مشروع بيغن للحكم الذاتي وحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية عند طرحه للكنيست، واكتفى

---

(١) الحمد، ٢٠٠٠م: ص٦٤.

(٢) الزرو، ١٩٩٩م: ص٥١.

الحزب بتوجيه دعوة من كبار محافظي التوراة التابع لإغوادات إسرائيل سُميت بالدعوة المُقدسة للحكومة الإسرائيلية لوقف مسيرة السلام عند توقيع اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين.[١]

وأبدت قائمة يهوديت هتوراة تأييدها لحكومة باراك من الخارج دون الحصول على أي منصب رغم علمها المُسبق بما تطرحه حكومته من شعارات وتصريحات لتحقيق السلام وفق قرارات مجلس الأمن، وهي وعود مُناقضة للوعود التي تدعيها قائمة يهوديت هتوراة لنفسها ولإسرائيل.[٢]

حصل ديغلس هتوراة على أربعة مقاعد في انتخابات الكنيست الرابع عشر ١٩٩٢م، وأربعة مقاعد في انتخابات الكنيست الخامس عشر ١٩٩٦م، وخمسة مقاعد في انتخابات الكنيست السادس عشر ١٩٩٩م، وستة مقاعد في انتخابات الكنيست السابع عشر عام ٢٠٠٦م، وخمسة مقاعد في انتخابات الكنيست الثامن عشر عام ٢٠٠٩م.[٣]

موقف قائمة يهوديت هتوراة من السلام:

بدايةً لم تكن تهتم هذه القائمة التي تتألف من حزبي إغوادات إسرائيل وديغل هتوراة بالأمور السياسية والسياسة الخارجية لإسرائيل، وكان اهتمامها مُنصباً على الأمور الدينية حتى حرب عام ١٩٦٧م، واحتلال بقية أراضي فلسطين، فقد فُرض على إغوادات إسرائيل اتخاذ موقف بشأن القضايا المطروحة والتي لم تكن ضمن دائرة اهتماماته.[٤]

---

(١) المسيري، ١٩٩٩م: ص٨٥.

(٢) الزرو، ١٩٩٠م: ص٤٢.

(٣) نبيه، ٢٠١٣م: ص٨١.

(٤) الأرض، ١٩٩٩م: ص٣٦.

وكانت مواقف إغوادات إسرائيل بشأن القضايا الخارجية والأمن تتحدد سلباً وإيجاباً حسب ما تتعهد به السلطة الحاكمة من تحقيق مطالبهِ على الصعيد الديني، وجاء موقفه مؤيداً لحكومة بيغن لمشروع الحكم الذاتي وحقوق الشعب الفلسطيني، وموقفها من منظمة التحرير الفلسطينية. وأيد إغوادات إسرائيل مشروع القرار الذي تقدمت به حكومة بيغن بشأن موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية والذي نص على رفض إسرائيل التفاوض معها في أي موقع.(١)

ثالثاً: حزب شاس ومشاركته في الكنيست والائتلاف الحكومي الإسرائيلي:

إن النظام السياسي الإسرائيلي هو نظام ديمقراطي برلماني، وتُعتبر الأحزاب والحركات السياسية في نظام إسرائيل القاعدة الأساسية لرسم سياسة إسرائيل العامة على المستوى الداخلي والخارجي، وتعتبر حركة شاس واحدة من الحركات السياسية الناشئة في الكيان الصهيوني الداخلي، ولها دور بارز ومؤثر في صنع القرار السياسي في إسرائيل على الصعيد الشعبي والحكومي، من خلال إيجاد مكان هام لها على الساحة الحزبية والسياسية في إسرائيل، يعود ذلك لأنها جمعت بين الدين والدولة وطرحت نفسها كممثل لليهود الشرقيين مما أعطاها الحق بالاقتراب من مركز صنع القرار في إسرائيل، وبذلك قررت شاس الدخول والتغلغل والنفاذ إلى السلطات المحلية والبلديات في بلدات ومُدن التطوير الإسرائيلية، لأنها تُمثل أرضية خصبة للانطلاق نحو مشاركة فعالة في البرلمان والائتلاف الحكومي، والخروج من بيئة التمييز العنصري الذي تعرضت له والفوارق التي كانت تتكرر في الأعمال والمستويات والمراتب العليا.(٢)

---

(١) الأرض، ١٩٩٩م: ص٣٧.

(٢) ديفيد، ٢٠٠٠م: ص١٢.

كما قررت شاس أيضاً التوجه نحو القطاع الزراعي في المستوطنات الشرقية القديمة التي أُقيمت بهدف الاعتناء بمصالح أبناء الريف الزراعية، وتمكنت من استثمار وجودها في الائتلافات الحكومية مثل حكومة أرييل شارون ونتنياهو، واستطاعت التغلغل في المجالس والبلديات المحلية ذات التجمعات اليهودية الشرقية، مما أدى إلى تنامي أعداد المدارس والمعاهد الدينية التابعة لها على حساب مؤسسات التعليم الرسمي التابعة للبلديات، ونجحت في الضغط على المجالس البلدية.[١]

في هذه الجزئية سيتم توضيح السلوك السياسي ودور شاس ومشاركتها في الكنيست الإسرائيلي والائتلافات الحكومية الإسرائيلية من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠١٣، حيث أدركت شاس أن الرد الطبيعي على حالة التمييز العنصري وسياسات التهميش التي تعرض لها أفراد المجتمع الحريدي والشرقي هو الانخراط في المجالس الفردية والبلدية باعتبارها تمثل نسبة كبيرة من السكان الشرقيين، بالتالي يُمكنها تحسين الظروف المعيشية لعناصرها وتوفير مقاعد في المدارس الداخلية ورياض الأطفال والإعفاء من ضرائب البلدية وتكاليف الاستثمار والحصول على دعم السلطات المحلية التي أصبح لشاس أعضاء بلديات داخلها، وقد أدى هذا النجاح إلى التفكير الجدي في تركيب قائمة للحريديم الشرقيين لخوض انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤م، من خلال مشاركتها في حملة التحريض ضد المحكمة الإسرائيلية العُليا عندما مسّت مصالحها في إغلاق محطة "صوت الروح" الإذاعية الأصولية التي ترعاها، حيث دعا بوعاز أرنون وهو أحد مذيعيها المستمعين إلى الثورة والخروج إلى الشوارع واستخدام العنف ضد قُضاة المحكمة الإسرائيلية والشرطة والعلمانيين، وقد كانت هذه الإذاعة مروجاً لأرييه درعي وتقدم

(١) سرور، ٢٠٠٩م: ص٢٤.

دروساً عديدة لعوفاديا يوسيف، وبذلك هددت شاس المحكمة الإسرائيلية العليا ووجهت لها تهمة التمييز العنصري ضد السفارديم.[1]

وقد بلغَ التمرد الديني ذروته عند دعوة الحاخام إسحق ركيخ إلى رفض ضم الحاخامات الإصلاحيين في المجالس الدينية وهو قرار المحكمة العُليا، وذلك على اعتبار أن إشراك يهودي لا يؤدي الفرائض في مجلس ديني لا يُعرض الشريعة إلى الخطر بل إن مشاركة يهودي إصلاحي هو الخطر على الدين.[2]

وانطلقت شاس اعتماداً على مبادئ اتفاقية "الوضع الراهن" وهي كما يلي:[3]

١. الحرص على تطبيق التعاليم الدينية فيما يتعلق بالطعام المُحلل في المنشآت والمؤسسات الحكومية.
٢. الحفاظ على قُدسية السبت والأعياد اليهودية.
٣. أن يبقى التعليم الديني متمتعاً بالإدارة الذاتية في تيارات مُنفصلة.
٤. أن تؤمِّن الدولة الاحتياجات الدينية للسكان.
٥. تنظيم الأحوال الشخصية للسكان وفقاً لقوانين التوراة.

دور شاس السياسي في الكنيست والائتلاف الحكومي:

أدى الانقلاب السياسي عام ١٩٧٧م إلى تحول إيجابي كبير في مكانة المُتدينين، مما منح الأحزاب الدينية قوة كبيرة بعد تشكيل الكتلتين الكبيرتين "العمل، الليكود"، وعند سقوط حزب العمل إثر تحول حزب إغوادات إسرائيل لصالح الليكود لأول مرة في تاريخ إسرائيل بإقامة أول حكومة ائتلافية يمينية، بالتالي فقد شكلت انتخابات ١٩٧٧م تحولاً

---

(١) المسيري، ٢٠٠٠م: ص ٩٣.
(٢) الكيالي، ٢٠١٣م: ص ٨١.
(٣) عودة، ٢٠٠٥م: ص ٥٦.

مهمـاً في بُنيـة النظـام الحزبـي والحيـاة البرلمانيـة في إسـرائيل، ممـا فـتح مجـالاً أكـبر أمـام الأحزاب الدينية للمساهمة في تشكيل الائتلافات الحزبية لعدة أسباب كـان أهمهـا: زيـادة ميل الأحزاب اليمينية الدينية إلى المشاركة بالائتلافـات الحكومية وانتشـار ظـاهرة التمييز ضد اليهود الشرقيين، وظهور شـرائح اجتماعية دفعـت الأحـزاب للمزيـد مـن الانقسـامات الحزبية وتكـوين حركـات وأحـزاب سياسـية جديـدة تُمثلهـا، ممـا جعـل الأحـزاب اليمينيـة الدينية تهتم بالشؤون السياسية، وتمكنت من تمرير العديد مـن التشـريعات مثـل دفـع مبـالغ أكـبر للطوائـف والأحـزاب الحريديـة، وإعفـاء المـرأة المُتدينـة مـن التجنيـد في الخدمـة العسكرية، وتمرير قانون العودة، وقد تطـور دور الأحـزاب الدينيـة تـدريجياً منـذ حصـولها على وزارة الشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية والتعليم والثقافة، وأصبحت لاعبـاً رئيسـياً في تشكيل الحكومات، ثم أتت توجيهات الحريديم الأشكناز والصهيونيين المدنيين.[1]

وبسبب رفض مجلس علماء التوراة التابع لحزب إغوادات إسرائيل وبوعالي إغوادات إسرائيل تم الالتقاء بين الحاخام شاخ والسفارديم الحريـديم ونـتج عـن هـذا اللقـاء: ظهـور حركة شاس وحصولها على أربعـة مقاعـد لانتخابـات الكنيسـت عـام ١٩٨٤م، ومنـذ ذلـك التاريخ بدأت شاس والأحـزاب الدينيـة رسـمياً بالمشـاركة في النظـام السياسـي الإسـرائيلي وأصبحت لاعبـاً رئيسـياً في تشكيل الحكومات الإسرائيلية فيما بعد.[2]

وتضم حركة شاس الجماعات اليهودية التالية:[3]

١. المتدينون الشرقيون خريجو المدارس الأشكنازية الغربيـة "المـدارس اللتوائيـة"، كانوا يصوتون لإغوادات إسرائيل.

---

(١) درويش، ٢٠٠٦م: ص٦٩.

(٢) سرور، ٢٠٠٩: ص٢٨.

(٣) عودة، ٢٠٠٥م: ص ٦١.

٢. المتدينون الشرقيون الذين تعلموا في المدارس الدينية الشرقية وقائدهم الحاخام عوفاديا يوسيف.
٣. التائبون العائدون إلى الدين من أبناء الطوائف الشرقية المؤمنون بقيادة عوفاديا يوسيف.
٤. أبناء الطوائف الشرقية ونسبة من العلمانيين، هذه المجموعة دعمت شاس لأسباب دنيوية لا دينية وكانوا يصوتون لليكود.

انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثاني عشر لعام ١٩٨٨م، حصلت شاس على ستة مقاعد وحصلت على وزارتي الداخلية والهجرة والاستيعاب، كما تبلورت مطالبها بزيادة تمويل المؤسسات الدينية وتعديل قانون العودة، وزيادة مُخصصات الشؤون الاجتماعية والتعليم، ودفع رواتب العاملين في مؤسساتها، واستولت شاس على أصوات الليكود ومعظم ناخبي حركة كاخ، وتم دعمها من قِبل إسحق حضوري وما نُسب إليه من معجزات أثرت في الشارع الإسرائيلي.[1]

في انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثالث عشر عام ١٩٩٢م، حصلت شاس على ستة مقاعد، وبها تقربت شاس في هذه الدورة من حكومة إسحق رابين ودخلت في الائتلاف الحكومي الذي شكله رابين لنفس العام ١٩٩٣م، وحصلت شاس فيها على وزارة الداخلية والأديان ونيابة وزارة التربية والتعليم والإسكان، مما أعطاها قوة عملية واسعة داخل الأوساط العامة.[2]

خرجت شاس من الائتلاف الحكومي في ١٩٩٣م لأن الحكومة بزعامة حزب المعراخ "العمل"، اتخذت موقفاً مُتشدداً بعدم قبول أية شروط تُفرض عليها، ذلك أن رابين كان

---

(١) الجعفري، ٢٠١١م: ص٥٠.
(٢) مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م: ص١٦.

يرى أنه من الضروري تقديم بعض التنازلات للفلسطينيين، إلا أن شاس عادت للائتلاف في ١٩٩٥م وانضمت أيضاً إلى ائتلاف نتنياهو عام ١٩٩٦م بحصولها على عشرة مقاعد شريطة أن لا يكون آرييه درعي عضواً فيها، وذلك بسبب تهمته بالرشوة والفساد المالي، وحصلت شاس آنذاك على وزارة الداخلية والرفاه الاجتماعي والعمل.[١]

إن أهم سبب في نجاح حركة شاس وظهور تفوقها ودورها في الحكومة الإسرائيلية وقوتها البرلمانية في انتخابات الكنيست، هو تنامي الوعي لدى اليهود الشرقيين بالنسبة لِقوتهم الانتخابية ورغبتهم بالمشاركة بشكل أكبر في الحياة السياسية من خلال حزب عرقي- إثني يُمثل تطلعاتهم ومصالحهم والانتشار الواسع للمؤسسات الحريدية التابعة لشاس في مُدن وبلدات التطوير والتجمعات التي يسكُنها اليهود الشرقيون من الطبقات الدُنيا.

وقد قامت شاس بالتعاون مع الحركات الدينية بتحديد سياسة الحكومة الإسرائيلية بنقاط هامة تتبعها تمثلت بـ:[٢]

١. القدس عاصمة موحّدة لإسرائيل.
٢. الإبقاء على الوضع الديني كما هو عليه.
٣. معارضة قيام الدولة الفلسطينية.
٤. اعتبار الاستيطان مهمة وطنية.
٥. ضرورة تعديل قانون اعتناق اليهودية وبناءً على موافقة دار الحاخامية.
٦. ضرورة موافقة الأحزاب الدينية على أي تشريع يتم طرحه.

عام ١٩٩٩م تعرضت الحكومة الإسرائيلية لزلزالٍ سياسي، وذلك بسبب تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية الحريدية والتي حصلت على سبعة عشر مقعداً، وفيه تغلب النمط الديني

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م: ص١٧.
(٢) مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م: ص١٢٤.

على تشيكلة الحكومة والسيطرة على العقلية العسكرية، واختار إيهود باراك حركة شاس في الأزمة التي حصلت بين حركتي شاس وميرتس بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠م في تشكيل الحكومة، وشاركت شاس في الائتلاف الحكومي لعام ٢٠٠٢م بقيادة آرييل شارون وحصل أعضاؤها على الوزارات الاجتماعية والخدماتية، الأمر الذي وفر لشاس ومؤسساتها المبالغ الكافية لتفعيل نشاطاتها الحزبية والحكومية.[١]

في عام ٢٠٠٣م، اتحدت شاس مع حزب الليكود وشنيوي، ولم تنضم إلى الائتلاف الحكومي لانتخابات الكنيست السادس عشر والتي حصلت بها على أحد عشر مقعداً.[٢]

انتخابات الكنيست الإسرائيلية السابع عشر لعام ٢٠٠٦م، حصلت شاس على ثلاثة عشر مقعداً وشاركت بالائتلاف الحكومي بزعامة إيهود أولمرت، وكانت من ضمن خطط الحكومة أجندة التسوية السياسية مع الفلسطينيين، وكان جوهرها ومدلولها السياسي، هو تجميع المستوطنين من المستوطنات الضخمة في (القدس، غوش عتسيون، آرئيل وغور الأردن)، وذلك بهدف ترسيخ المرحلة الثانية من برنامج حكومة أرئيل شارون وتنفيذ خطة إعادة إنتشار ثانية في الضفة الغربية ومنع قيام دولة فلسطينية مُستقلة وذات مقومات.[٣]

انتخابات الكنيست الإسرائيلية الثامن عشر لعام ٢٠٠٩م، فازت شاس بأحد عشر مقعداً أيضاً وشاركت بالائتلاف الحكومي اليميني الديني المُتطرف بزعامة بنيامين نتنياهو وتسلم إيلي يشاي وزيراً للداخلية.[٤]

انتخابات الكنيست الإسرائيلية التاسع عشر لعام ٢٠١٣م، شكلت هذه الانتخابات استمرارية للتغيرات السياسية والاجتماعية التي حصلت ولا زالت تحدث في المجتمع

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م: ص١٢٥.

(٢) عودة، ٢٠٠٥م: ص٦٣.

(٣) مصطفى، ٢٠٠٩م: ص١١.

(٤) البطة، ٢٠٠٩م: ص٣.

الإسرائيلي المتمثلة بتراجع الأحزاب السياسية الكبيرة وبعض أنماط التصويت التقليدية، بالإضافة أنها شهدت هيمنة اليمين على المشهد السياسي الإسرائيلي، وقد كانت الانتخابات التاسعة عشرة هي أول انتخابات لا يظهر فيها حزب سياسي يُنافس حزب الليكود على تشكيل الحكومة، مما يُظهر بشكل جليّ تراجع أحزاب اليسار وغلبة العامل اليميني الديني الاجتماعي الاقتصادي على قرار التصويت بعدما كان العامل السياسي الأمني هو المُسيطر والمهيمن على السلوك الانتخابي الإسرائيلي.(1)

وتكمن قوة حزب شاس بأن نظرته لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي هو تبادل الأراضي والسكان، والفصل بين الشعب اليهودي والشعب العربي وذلك من خلال ما يلي:

١. طرد الفلسطينيين من أراضيهم وعدم أحقيتهم في قيام دولة مُستقلة والحكم الذاتي لهم يجب أن يقتصر بالسلطة الفلسطينية.
٢. العمل على إقامة دولة يهودية من خلال تبادل أراضي عرب إسرائيل مقابل أجزاء من الضفة الغربية لإقامة دولة يهودية مُتجانسة والاحتفاظ بالمستوطنات الكبرى في القدس.
٣. طرد فلسطينيي ٤٨ من إسرائيل لأنهم يشكلون خطراً إستراتيجياً على إسرائيل بعد إيران.
٤. إعطاء الأردن دوراً مهماً في صياغة البُنية السياسية لمستقبل الدولة الفلسطينية، أي "حل الصراع بالتعاون مع الأردن".
٥. سن القوانين التي تجبر عرب إسرائيل على توقيع الولاء لإسرائيل ويحرم من حق التصويت كل من يرفضه.

---

(١) كيالي، ٢٠١٣م: ص١٧١.

٦. الحكم بالإعدام على كل عضو عربي يجتمع مع أعضاء الحكومة الفلسطينية التي تقودها **حماس** بتهمة الخيانة.

٧. بيان الخطر الذي يكمن في حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ومبادرة السلام التي أُقيمت في بيروت عام ٢٠٠٢م، ووصفها بأنها مُدمرة لإسرائيل.[١]

ويرى شاس أن عملية السلام والتسوية السياسية تستند على ثلاث فرضيات أساسية وغير صحيحة:[٢]

١. أن سبب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط هو النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

٢. أن هذا النزاع هو على الأرض وليس نزاعاً أيديولوجيًا.

٣. أن إقامة دولة فلسطينية في حدود ٦٧ ستؤدي لإنهاء النزاع.

وقد قدم ليبرمان في عهد حكومة أولمرت شروطه السابق ذكرها للبقاء في الائتلاف الحكومي تحت وثيقة سُميت بوثيقة "الخطوط الحمر للتسوية الدائمة للصراع"، ويوضح أولمرت أن الصراع ليس صراع على مناطق جغرافية بل هو صراع ديني- قومي في جوهره. ونجح ليبرمان في إحياء نزعة التطرف في المجتمع الإسرائيلي، وصور حزب شاس بأنه يُدافع عن بعض القضايا الخطرة التي تمس إسرائيل مثل قضية فلسطينيي الداخل، والصراع مع العرب والفلسطينيين وقضية الدولة الفلسطينية، موضحاً أن المُستقبل السياسي لهذا الحزب سيبقى آخذاً في الصعود.[٣]

موقف شاس من العملية السلمية:

وضع شاس بعض المواقف المُتطرفة والمُتشددة تجاه عمليات السلام، إلا أنه لم يقف أمام أية تسوية سياسية تقوم بها الحكومة على حساب التخلي عن بعض المناطق العربية

---

(١) الجعفري، ٢٠١١م: ص٥٤.

(٢) المسيري، ٢٠٠٠م: ص٣٤.

(٣) مصطفى، ٢٠٠٩م: ص٦١.

المُحتلة، واتسم موقف شاس بالليونة وعدم التشدد والمغالاة أو الاختلاف حول المسائل الهامشية، وشارك في الائتلاف الحكومي عام ١٩٩٢-١٩٩٦م رغم علمه ببرنامج حكومة يتسحاق رابين وبيرس بشأن مشروع السلام مع الفلسطينيين "أوسلو"، وبعد التوصل لاتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل فقد اختلفت آراء ومواقف شاس حول هذا الاتفاق بين مؤيدين ومعارضين للبقاء في الائتلاف، وقد أثار اتفاق أوسلو ٢ قلق شاس حول المفهوم الأساسي للسير نحو اتفاق نهائي وليس اتفاق انتقالي، وقد صرّح آرييه درعي زعيم شاس أن شاس تؤيد التسوية الدائمة وإيقاف المفاوضات حول إعادة انتشار الجيش من جديد في الضفة والتوجه للتسوية الدائمة من خلال ضم المناطق التي توجد فيها تجمعات سكانية يهودية كبيرة، والتنازل عن المناطق التي يكثر فيها العرب، واستبدال المناطق بين التجمعات العربية واليهودية وتبادل السكان بين هذه المناطق بعد أن تُقدَّم التسوية للشعب من أجل التصويت عليها.[١]

وقدمت شاس اقتراحاً حول التسوية الدائمة بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل مفاده الفصل التام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو اقتراح يتماشى مع فتوى الحاخام الأكبر عوفاديا يوسيف والزعيم الروحي لشاس والمؤيد للحل الإقليمي، وفي ١٩٩٦م انضمت شاس إلى الليكود بالائتلاف الحكومي الذي تزعمه نتنياهو، وأيدت شاس حكومته التي تعمل بمبدأ "الشعب اليهودي على أرض إسرائيل" كحق أبدي غير قابل للاعتراض، ومعارضة إقامة دولة فلسطينية أو أية سيادة عربية غربي الأردن، ومعارضة حق العودة معتبراً أن حكومة نتنياهو هي الوحيدة القادرة على إقامة السلام مع الشعب الفلسطيني.[٢]

غلبت صفة المراوغة السياسية والانتخابية على مواقف شاس من عملية السلام بين العرب وإسرائيل، بالرغم من ادعائه الحق التاريخي والديني بأرض إسرائيل ومعارضته

---

(١) الأرض، ١٩٩٩م: ص٣٣.

(٢) الأرض، ١٩٩٩م: ص٣٣.

الانسحاب من الأراضي الفلسطينية إلا أنه يُنادي بالسلام، ومن وجهة نظره فإن السلام وبمقداره الفعلي في المنطقة فإن كبار حاخامات التوراة هم من يُقرون التخلي عن أية منطقة من أجل السلام، وتبعاً لذلك فقد تراجعت مواقف شاس حول العملية السلمية، فقد تحدث كثيراً عن السلام وإمكانية تحقيقه تارةً ويُظهر معارضته للسلام تارةً أخرى، كموقفه من مؤتمر مدريد من أجل السلام وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ واتخذ مواقف مُعارضة لانسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان. وهو يؤيد أسلوب نتنياهو ويوافق على الخطوط الأساسية لحكومته التي تؤمن وتتعهد بحق الشعب اليهودي في "أرض إسرائيل الكبرى"، حق أبدي غير قابل للتفاوض أو الاعتراض، والعمل على توسيع دائرة السلام مع المناطق المجاورة لإسرائيل للحفاظ على مصالحها الحيوية من خلال إجراء المفاوضات معها دون فرض شروط مسبقة.[(١)]

يستند حزب شاس أيديولوجياً إلى الأفكار الأرثوذكسية الحريدية ويؤمن بأن أرض إسرائيل تابعة لشعب إسرائيل وفقاً لتعاليم التوراة، وأن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ويرفض تقسيمها ويرفض الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أعلن تأييده في ٢٠٠٥م، لخطة فك الارتباط الأُحادي مع إسرائيل عن القطاع حسب ادعائهم التوراتي، وهو موقف أيديولوجي يُشابه موقف حزب يهوديت هتوراة الذي تشكل ١٩٩٢م ويؤمن في ترسيخ دور الدين في المجتمع الإسرائيلي والحق التاريخي لأرض إسرائيل والقدس الموحدة.[(٢)]

(١) الأرض، ١٩٩٩م: ص٣٦.

(٢) المجالي، ٢٠٠٨م: ص١٧.

المعاهدات واتفاقيات السلام والدعم الخارجي

أبرز المعاهدات ومشاريع السلام ودور الأحزاب اليمنية العلمانية والدينية فيها

تمهيد:

إن السلام هو التجانس المجتمعي والتكافؤ الاقتصادي والعدالة السياسية، وهو عكس العُنف، ويُعرف السلام بأنه اتفاق مُتعدد بين الحكومات وغياب القتال والحروب ويُعبر عن حالة الاستقرار والهدوء الداخلي في العلاقات الدولية الخارجية، ونظراً لأهمية السلم في العالم وضرورة تجانس الشعوب فقد أُنشئت العديد من منظمات السلام التي تدعو لتحقيق الأمن والسلم الدوليين أهمها: [(١)]

١. منظمة هيئة الأمم المتحدة: وهي منظمة دولية تأسست عام ١٩٤٥م، وتضم ١٩٣ دولة، مهمتها حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المُستدامة وحماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية للدول المنكوبة.

٢. جامعة السلام: تأسست عام ١٩٨٠م، هدفها توفير مؤسسة للتعليم العالي لتحقيق السلام وترسيخ معاني التعاون والتفاهم والتعايش بين شعوب العالم، وإزالة كل ما يحول دون تحقيق السلام، وفتح المجال لتدريس البرامج التعليمية المعنية بالسلم كالقانون الدولي والأمن الإنساني وأثر الصراعات المُسلحة على الأطفال وتدهور البيئة.

---

(١) قور، ٢٠٠١م: ص٢٣.

٣. المنظمة العالمية للسلام: وهي مؤسسة غير ربحية تهدف للحفاظ على الحياة الإنسانية، وتسير على نهج وخطى منظمة الأمم المتحدة وتعملان معاً لمساعدة الدول الأعضاء في تقرير مصير الشعوب.

لذا فقد حرص القانون الدولي العام على ضرورة إنهاء حالة الحروب بكل وسيلة تضمن تحقيق هذه الغاية المتمثلة بإقرار السلام العالمي بين الشعوب، وفيما يتعلق بموضوع الدراسة، نجد أن هذه الأهداف غير مُحققة، وأن الوسائل السلمية لم تثبت فاعليتها رغم وجود المنظمات السالف ذكرها، فهي لم تفُض النزاعات ولم تنهِ الصراعات في العالم ولا الصراعات العربية الإسرائيلية، وأثبتت أنها قاصرة عن تحقيق الغاية التي أُنشئت لأجلها وهي تحقيق الأمن والسلم الدوليين، بالرغم من توقيع أكثر من معاهدة واتفاقية لإحلال السلام، ورغم الجهود الإنسانية المُكثفة فإن الشرق الأوسط لم ينعم بالأمن والسلام الذي يتطلب السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة منه، والتي لها حق العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً دون التعرض لأعمال عنف أو تهديدات، وسيتم التطرق إلى بعض المعاهدات والاتفاقيات التي تم توقيعها بين العرب وإسرائيل في هذه الجزئية من الدراسة، وبيان موقف ودور الأحزاب اليمينية العلمانية في قرارات الائتلافات الحكومية الإسرائيلية وكيف تفاعلت مع كل معاهدة ومشروع للسلام، كما سيتم توضيح أثر الدعم الخارجي الأمريكي والأوروبي لإسرائيل على عملية السلام.[1]

جاء خيار السلام ضمن إرداة أمريكية أوروبية، ولم يكُن هذا الخيار عربياً أو إسرائيلياً، ولم يرتبط بإرادة عربية ولا إقليمية، لذلك لم يتمكن أي طرف من أطراف النزاع العربي الإسرائيلي أن ينسحب من هذا القرار لأن الدول العربية تضمن خسارتها سلفاً،

---

(١) قور، ٢٠٠١م: ص٢٥.

لأنها لا تمتلك القوة بإملاء الشروط الدولية فيما يتعلق بالحروب وإحلال السلام، وهو ما يُفسر أسلوب نتنياهو في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، الطرف الأقوى في مسيرة عملية السلام لما حظي به من دعم أمريكي أوروبي في كافة المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية والإستراتيجية.

لذا أصبحت المفاوضات وتوقيع المعاهدات ومشاريع السلام والتسوية هي الخيار الوحيد المُتاح للعرب، بالإضافة إلى ظروف الانقسام والتشتت وانعدام التنسيق والدعم العربي الجماعي للمفاوضين العرب، كل هذه العوامل أدت إلى زج القوى العربية الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية إلى الخضوع لمفاوضات السلام كما لو أنها بديل للحرب ومهرب منها.[١]

أولاً: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل "اتفاقية كامب ديفيد" ١٩٧٩م.

شكلت اتفاقية كامب ديفيد تحولاً تاريخياً في سير الصراع العربي الإسرائيلي، فهي المرة الأولى التي توقع بها دولة عربية اتفاقاً تعاقدياً مع إسرائيل، وقد أُعتبر هذا التعاقد بمثابة اعترافٍ شرعي بإسرائيل، مما تترتب على هذا الاعتراف الكثير من التنازلات والإلتزامات، ويعني رسمياً القبول بالمشروع الصهيوني.

وقد جاء توقيع اتفاقية كامب ديفيد بعد اجتماع رئيس جمهورية مصر العربية الراحل محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن مؤسس حزب الليكود المتطرف العلماني مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك جيمي كارتر في منتجع كامب ديفيد في الفترة من ٥-١٧ أيلول ١٩٧٨م، وتم الاتفاق على إطار مُعين للسلام في الشرق الأوسط وقد دعوا أطراف النزاع العربي الإسرائيلي الأخرى إلى الانضمام إليه.[٢]

(١) غليون، ١٩٩٩م: ص ٢٦.

(٢) العربي، ٢٠١٢م: ص١٦.

وجاء في لقائهم إطار عام يقتضي به أن تتعهد كل من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء إلى العنف أو التهديد أو استخدام القوة لتسوية النزاعات، وأنه ستتم تسوية أي نزاع بينهما بواسطة الطرق السلمية (المفاوضة، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية)، وقد وافق الطرفان على التفاوض بنيّة حسنة للتوقيع على معاهدة السلام بينهما خلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار، بالإضافة إلى دعوة أطراف النزاع الأخرى إلى العمل في نفس الوقت للتفاوض والتوصل إلى معاهدة سلام تهدف لتحقيق تسوية سياسية شاملة في المنطقة، وكانت أهم مبادئ هذا الإطار هي: [1]

١. تُعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة يجب أن تُطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان.
٢. أنه على المُوقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية تُماثل الدول التي تعيش في حالة سلام بين كل منهما والآخر، وأهم الخطوات التي يجب أن يتعهد جميع الأطراف الالتزام بنصوص ميثاق الأُمم المتحدة هي:
   أ- اعتراف كامل.
   ب- الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء.
٣. يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مُشتركاً لهم.
٤. ضرورة إقامة لجان للدعاوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية.

---

(١)قور، ٢٠٠١م: ص ٢٩ .

٥. يجري دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.

٦. سيُطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المُصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها، وسيُطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام، وضمان احترام نصوصها ومطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار.

بعد هذا اللقاء والاتفاق على الإطار العام لتوقيع الاتفاقية جرت خطابات متبادلة ألحقت بوثائق كامب ديفيد حول القدس والمستوطنات والضفة الغربية وغزة، وتم الاتفاق أن يكون هذا الإطار أساساً للسلام ليس بين مصر وإسرائيل وحسب، بل بين إسرائيل وكل جيرانها العرب أيضاً، وأن تكون كل الدول المجاورة لإسرائيل على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس رغبة في إنهاء حالة الحرب بينهما، وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن.(١)

ثم جاء الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة والوثائق المُتعلقة به والذي تم التوقيع عليه في ٢٦ آذار ١٩٧٩م بين كل من السادات وبيغن، وإقامة معاهدة كامب ديفيد التي جاءت بعد ١٢ يوما من المفاوضات في منتجع كامب ديفيد الرئاسي في ميرلاند-واشنطن، تحت إشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، ونتيجة لتوقيع هذه المعاهدة حصل الزعيمان مناصفة على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٩م.(٢)

---

(١) فهمي، ٢٠٠٦م: ص٤٣.

(٢) فهمي، ٢٠٠٦م: ص٤٦.

وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها في عام ١٩٦٧م بعد حرب الأيام الستة، وتضمنت أيضًا عبور السفن الإسرائيلية من قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية، والمباشرة ببدء مفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وجاءت الخطوط الرئيسية لاتفاقيتي كامب ديفيد لتحقيق السلام كما يلي:[١]

- **الاتفاقية الأولى**: تقديم السلام وضرورة تطبيقه وسن شروطه بناءً على قرار الأمم المتحد ٢٤٢، وعرضت الاتفاقية الأولى التصور الذي تم التوصل إليه للسلام الدائم في الشرق الأوسط، وتنص على ضرورة حصول مفاوضات بين إسرائيل من جهة ومصر والأردن والفلسطينيين من جهة أخرى، والتي كان يؤمل بها أن تحل المشكلة الفلسطينية.
- **الاتفاقية الثانية**: جاءت الاتفاقية الثانية بالنص على التفاوض المباشر بين مصر وإسرائيل لتحقيق الانسحاب من سيناء التي احتلتها إسرائيل في عدوان ١٩٦٧م، وإقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل بعد المرحلة الأولى من الانسحاب من سيناء.

استغل مناحيم بيغن الأيام التي جاءت بعد كامب ديفيد مباشرة للإعلان عن عزمه لإقامة مستوطنات في الأراضي المُحتلة، وصرح بيغن في ١٩٨١م أنه لن يترك أي جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس[٢].

ويرى بعض السياسيين أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم تؤد إلى تطبيع كامل في العلاقات بينهما حتى على المدى البعيد، فقد كانت الاتفاقية تعبيرا غير مباشر عن

---

(١) فهمي، ٢٠٠٦م: ص٤٧.

(٢) (الجوادي، ٢٠٠٠م: ص٣٤).

استحالة فرض إرادة طرف معين على الطرف الآخر، فكانت وما زالت العلاقات بين البلدين متسمة بالفتور، لأنها احتوت بنود واتفاقات حول جيوش الدولتين والوضع العسكري وعلاقة كل من مصر وإسرائيل، وجدولة الانسحاب الإسرائيلي من مصر وتبادل سفراء كلا الدولتين. إلا أن بعض القضايا ما زالت عالقة بين مصر وإسرائيل: كمسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الإسرائيلي المتهمين بقتل أسرى مصر في حرب اكتوبر، والتي قامت مصر بالنظر في القضية عام ٢٠٠٣م، وعدم التزام إسرائيل بالتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي، وقضية الأموال المنهوبة نتيجة استخراج النفط في سيناء لمدة ٦ سنوات.

موقف العرب وإسرائيل من كامب ديفيد:

كان موقف الدول العربية وجماعات المعارضة في مصر رافضاً لهذه الاتفاقية، وجاء رفض العرب للاتفاقية لأنها لم تُصرح بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية، ولأنها لم تضمن حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وساد جو الإحباط والغضب لأن القوى السياسية في مصر كانت تحت تأثير أفكار الوحدة العربية وجمال عبد الناصر، ونتج عن هذه الاتفاقية ظهور نوازع الزعامة الإقليمية والشخصية في العالم العربي، ثم قامت العراق بعقد قمة لجامعة الدول العربية في بغداد في ٢ تشرين أول ١٩٧٨م ورفضت فيها اتفاقية كامب ديفيد وقررت نقل مقر الجامعة من مصر وتعليق عضوية مصر ومقاطعتها تحت اسم "جبهة الرفض" منذ ١٩٧٩-١٩٨٩م.[١]

أما موقف الليكود الذي حاز على أعلى نسبة أصوات وقتئذ، وقد تألفت الحكومة الإسرائيلية حينئذٍ من أحزاب اليمين العلماني والأحزاب اليمينية الدينية، فقد حظي مناحيم

---

(١) غليون، ١٩٩٩م: ص٣٣.

بيغن بتأييد كتلة الليكود البرلمانية، إلا أن هذا التأييد لا يعني عدم وجود تباين في مواقف كُتله، ففي كتلة حيروت فقد أعربت **غيئولا كوهين** زعيمتها عن معارضتها القوية والتي باءت بالفشل بسبب وقوف إدارة حيروت موقفًا حازمًا وراء مشروع بيغن رئيس الحكومة، ودفاع وزير الدفاع وعضو الكنيست **مردخاي تسيبوري** عن مشروع بيغن، مع توجيه النقد لكل من عارض مشاريع بيغن للسلام مُبرراً أن مقترحات بيغن لم تنحرف عن برنامج الليكود الانتخابي.(1)

أما حركة لعام فقد أظهرت أيضًا المعارضة في أحد أهم أجنحتها وهي حركة "من أجل الأرض"، ووصل الأمر إلى استقالة رئيس إدارة الحركة تسفي شيلواح احتجاجًا على مشروع بيغن للسلام، إلا أن الكتلة أجرت مناقشة سياسية بحضور وزيري هذه الكتلة هوروفيتس وشوستاك وأعربا عن تأييدهما لمبادئ رئيس الحكومة على أن الحل الوظيفي يجب أن يتضمن المبادئ التالية:(2)

١. عدم إقامة دولة فلسطينية.
٢. استمرار حق الاستيطان وتوسيعه.
٣. ضمان وجود الجيش الإسرائيلي.
٤. منح العرب "يهودا والسامرة" قدراً من الحكم الذاتي المحلي.

ثانيًا: مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١م، ومحادثات ما قبل المؤتمر:

بدأت أولى محاولات حل الصراع بعد حرب ١٩٤٨م، ثم بعد حرب ١٩٦٧م، لكن النظام الإقليمي العربي كان يمر بأسوأ فتراته التاريخية بعد هزيمة ١٩٦٧م، وقد عانى الصراعات البينية والتنافس حول المجتمعات المتقدمة منها والمجتمعات المتأخرة، وذلك

---

(١) فهمي، ٢٠٠٦م: ص١٣٤.
(٢) شوفاني، ١٩٧٨م: ص٩٨.

بسبب تأثير التيارات والقوى الدينية والقوى الدولية لكسب مناطق نفوذ جديدة في الشرق الأوسط، وبعد اتفاقيتي كامب ديفيد الأولى والثانية وحرب الخليج التي أدت إلى خسارة العراق فيها، مما أدى إلى انهيار شامل في الجبهة العربية والتخلي الرسمي عن خيار المواجهة التاريخية العسكرية وغير العسكرية مع إسرائيل، أصبح الموقف العربي هزيلاً في عملية المفاوضات وتم الاعتراف بالعجز عن تحقيق الأهداف العربية التي كان أهمها تحرير الأراضي الفلسطينية المُحتلة بالقوة، مما جعل مبدأ التفاوض للتسليم لأول مرة بالهزيمة والتخلي عن خيار الحرب، وقد حاول العرب إخفاء هذه الحقيقة عن طريق إظهار دعوة إلى مؤتمر للسلام كأنها ثمرة لمشاركة بعض العرب في الحرب الدولية ضد العراق والقبول بالتضحية بأهم قوة عسكرية عربية قائمة آنذاك.[1]

ثم جرت المفاوضات لاحقاً بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، ولم تنته باتفاق معين على الرغم من أنها تناولت قضايا تفصيلية، وتمثلت المشكلة الأساسية لهذا الاتفاق هو أن أقصى ما يمكن أن تقدمه الحكومة الإسرائيلية يقل عن الحد الأدنى الذي يمكن أن تقبله دولة فلسطين.

وقد بُذلت العديد من المحاولات لتسريع عملية الانسحاب الإسرائيلي وإقامة سلطة الحكم الذاتي كما نص على ذلك اتفاق أوسلو، بما في ذلك اتفاقية طابا ١٩٩٥م واتفاقية واي ريفر ١٩٩٨م، واتفاقية شرم الشيخ ١٩٩٩م، ومساعي بيل كلينتون لمعالجة ملفات الوضع النهائي التي تمثلت بالحدود ووضع القدس واللاجئين التي لم تشملها اتفاقية أوسلو، والتي تُركت حتى تتم مفاوضات مستقبلية بين فلسطين وإسرائيل.[2]

وفي محادثات كامب ديفيد ٢٠٠٠م، اقترحت الحكومة الإسرائيلية إشراف فلسطين على الأماكن المُقدسة في القدس القديمة والمساهمة في صندوق خاص للاجئين

---

(١) الشرعة وبركات، ٢٠٠٦: ص٢٥٩.

(٢) المسيري، ٢٠٠٠م: ص٨٥.

الفلسطينيين والانسحاب الكامل من قطاع غزة والتنازل عن أجزاء واسعة من الضفة الغربية مقابل الاحتفاظ بالمستوطنات الرئيسية ومعظم أجزاء القدس الشرقية، إلا أن الفلسطينيين أبدوا موافقتهم في العودة إلى خطوط ١٩٦٧م ومنح الإسرائيليين حق الوصول إلى الجزء اليهودي من القدس الشرقية مقابل الاعتراف بحق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، إلا أن هذه المحادثات باءت بالفشل، مما أدى إلى استئناف الانتفاضة الفلسطينية.[١] .

جاء أثر الاتفاقية بأن انتهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، تمتع كلٌّ من مصر وإسرائيل بتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، فتح باب الاتفاق وإنهاء حالة الحرب امام مشاريع السياحة، وتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العريبية لمدة عشر سنوات من ١٩٧٩-١٩٨٩م، نتيجة توقيعها على هذه الاتفاقية.[٢]

جاء المؤتمر بعد أن انتزع من بين أيدي العرب كل عناصر القوة التي كانوا يُراهنون عليها كالتضامن العربي ولو كان ظاهرياً، المكانة الإستراتيجية للنفط الخليجي وتنامي القوة العسكرية وخاصة العراقية قبل هزيمة العراق، وقد كان الهدف من مؤتمر السلام ومحادثاته التي سبقته هو الاستفادة مما أنتجته حرب الخليج الأخيرة ١٩٩١م من تشتت مواقف العالم العربي سياسياً وإستراتيجياً ومعنوياً لوضع حد نهائي للصراع العربي الإسرائيلي.[٣]

كانت وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية هي من فرض فكرة المؤتمر على إسرائيل، وهي مبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب لإعادة بناء النظام الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، ولم يأتِ المؤتمر ضد مصالح إسرائيل، بل جاء لأن

---

(١) العربي، ٢٠١٢م: ص٥٦.

(٢)فهمي، ٢٠٠٦م: ص٤٠٨.

(٣) هيكل، ١٩٩٦م: ص٤٥.

الولايات المتحدة تعتبر أن لها حقا في الشرق الأوسط العربي ولها مصالح حيوية وإستراتيجية كبرى، ولأنها ترى أنه يجب وضع كل إمكانية للتعاون بين الأنظمة العربية وإسرائيل لوقف أي خطر يُهدد إمدادات النفط وسياساتها، وقد حقق مؤتمر مدريد جزءاً من الأهداف المنشودة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولإسرائيل، فقد حصل السلام بين العرب وإسرائيل دون توقيع أية معاهدة سلام، ودون إيجاد حل للقضايا التي تُنهي حالة الحرب والعِداء ودون اعتبار من الخاسر ومن الرابح، وغلق باب المواجهة والحرب مع إسرائيل نهائياً. وترى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن مؤتمر مدريد جاء كغطاء لتغيير ميزان القوى ومظلة حياة سياسية دولية لعملية تعديل ميزان القوى الإستراتيجية مما يفتح المجال أمام إسرائيل لإجراء مفاوضات جدية مع العرب [١]

عقد مؤتمر مدريد أواخر تشرين الأول لعام ١٩٩١م في مدريد تحت رعاية أمريكية سوفييتية وكانت أطرافه الوفد الفلسطيني المشترك وإسرائيل ثم لبنان وسوريا على التوالي، ثم عقدت محادثات بين كل من إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني والمجتمع الدولي دون لبنان وسوريا، وهي عبارة عن محاولة دولية أمريكية أوروبية كما ذكر سابقاً لإحياء عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية من خلال المفاوضات بينهما، وبالإضافة إلى الأردن، سوريا، ولبنان، وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٩١م نتج عن المؤتمر مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني المُشترك ثم بين لبنان وإسرائيل وأخيراً بين سوريا وإسرائيل على التوالي، ثم تم عقد اجتماعات ثنائية في واشنطن وبدأت مفاوضات مُتعددة الأطراف للتعاون الإقليمي باستثناء سوريا ولبنان. [٢]

وقد كان هدف المؤتمر الأول والأخير هو إدارة الصراع العربي الإسرائيلي وليس حله، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية من خلال المفاوضات مُتعددة الأطرف لخلق مناخ

---

(١) غليون، ١٩٩٩م: ص٧٧.

(٢) حسين، ١٩٩٣م: ص٣٩.

جديد في شرق أوسط جديد من خلال تشجيعه للبلدان العربية على توقيع الاتفاقيات، وكامب ديفيد الثانية واتفاقية وادي عربة للسلام التي وُقعت بين الأردن وإسرائيل بعد إجراء العديد من المفاوضات.[(١)]

موقف أحزاب اليمين العلماني والديني الإسرائيلي من مؤتمر مدريد للسلام:

في ١٩٩٢م خسر جورج بوش الأب الانتخابات الرئاسية الأمريكية أمام بيل كلينتون وبذلك انتهى مسار مؤتمر مدريد للسلام، ثم خسر إسحق شامير زعيم حزب الليكود في انتخابات الكنيست ٢٠٠١م أمام إسحق رابين لعدة أسباب كان أهمها فشل قمة كامب ديفيد والتي تضمنت التوفيق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتفاوض السلمي مع سوريا، وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية، بالإضافة إلى تشكيله لحكومة تآلف مع حزب شاس المُتدين بعد وصفه للأحزاب الدينية بأنها فاسدة، وتخلي حزب ميريتس عن حكومته الائتلافية بعد اختلاف ميرتس معه في صلاحية نائب رئيس الوزراء الذي شغَله حزب شاس المُتدين.[(٢)]

وقد ركزت الأحزاب السياسية الإسرائيلية اليمينية العلمانية والدينية على تحقيق النقاط التالية كشروط لمشاركة الحكومة الإسرائيلية في المؤتمر:[(٣)]

١. أن يؤدي المؤتمر إلى عقد مفاوضات ثنائية مباشرة بين إسرائيل والعرب.
٢. أن لا تؤدي التسوية إلى قيام دولة فلسطينية، وأن يكون الوفد الفلسطيني من سكان الضفة الغربية وغزة، مع ضرورة موافقتهم على أسماء الوفد القادم وعدم مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية.

---

(١) غليون، ١٩٩٩م: ص٨١.
(٢) حسين، ١٩٩٣م: ص٤٠ .
(٣) حسين، ١٩٩٣م: ص٤٢.

٣. رفض أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.
٤. أن يكون قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ هو أساس ومحور التفاوض.
٥. أن يُعيد الاتحاد السوفييتي علاقاته الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٦٧م مع إسرائيل.
٦. أن تكون المرحلة الأولى من المفاوضات مع فلسطين على أساس الحكم الذاتي وتبدأ بعد ثلاث سنوات بالمفاوضات النهائية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بعد ذلك أجرت إسرائيل اتصالات سريّة بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وانتهى مسار هذه الاتصالات إلى توقيع اتفاقية أوسلو نسبة إلى العاصمة النرويجية أوسلو التي رَعت المحادثات السرية، ونتج عن هذا المسار التفاوضي اتفاقية غزة - أريحا أولاً والتي تم توقيعها في واشنطن ١٣ أيلول ١٩٩٣م، ومهدت لقيام السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة منتصف ١٩٩٤م.[١]

ثالثًا: اتفاق أوسلو:

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧م، وتفاقم حجم التظاهرات التي تزامنت مع الانتفاضة توقعات إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد عام من اندلاع الإنتفاضة أعلن ياسر عرفات قبوله قراري هيئة الأمم المتحدة ٣٣٨ و٢٤٢ اللذين منَحا إسرائيل حق العيش في حدود آمنة ومُعترف بها، الأمر الذي سمح لها الاستمرار باحتلال مناطق إستراتيجية في الضفة الغربية، إلا أن إسرائيل واجهت إدانة دولية بسبب طريقتها بقمع المُتظاهرين الفلسطينيين وتعرضت لضغوطات خارجية من المجتمع الدولي للبدء بمحادثات سلام مع فلسطين، ومن هنا جاء قرار إسرائيل بإجراء محادثات مُباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية في النرويج عام ١٩٩٣م عن طريق مؤسسة فافو وهي منظمة

---

(١) الجزيرة، مؤتمر مدريد للسلام، ٢٠١٦م.

أبحاث نرويجية تابعة لحزب العمال النرويجي، ودخل ياسر عرفات بالمفاوضات بموقف ضعيف ودون دعم خارجي بسبب موقفه بدعم العراق الذي هُزم في مواجهة الكويت عام ١٩٩١م بمساعدة دولية.[١]

تم التوقيع على اتفاق أوسلو ١٩٩٣م بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في البيت الأبيض، وهو عبارة عن اتفاق إعلان المبادئ، نص الاتفاق على "سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة"، لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات وأن تُتَوج بتسوية دائمة بناءً على قراري هيئة الأمم المتحدة ٣٣٨ و ٢٤٢ ووضع حد لعقود من المواجهة والنزاع واعتراف كل جانب منهما بالحقوق الشرعية والسياسية المُتبادلة للجانب الآخر، وكان الهدف الرئيس منه الوصول إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهو بمثابة خطوة عظيمة بعد عمليات التطهير العرقي التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بالقتل والتهجير القسري، واعتبر اتفاق أوسلو اعترافاً من إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية واعترافاً فلسطينياً بدولة إسرائيل.[٢]

أوسلو " أ ":

فوجِئ العالم والوفد الفلسطيني المُفاوض في واشنطن بالمحادثات السرية الفلسطينية الإسرائيلية التي تمت في العاصمة النرويجية أوسلو، والتي انبثق عنها اتفاق غزة - أريحا المتضمن وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الحكم الذاتي الانتقالي لمدة خمس سنوات، وبما يؤدي إلى تسوية دائمة للقضة الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٣٣٨ و ٢٤٢، وقد جاءت الخطوط العريضة لاتفاق أوسلو "أ" غزة - أريحا كما يلي:[٣]

١. دخل الاتفاق حيز التنفيذ يوم ١ تشرين أول ١٩٩٣م.

---

(١) وبيج، ٢٠١٣م: ص٤.
(٢) هيكل، ١٩٩٦م: ص٣٤.
(٣)البدارين، ٢٠٠٢م: ص٧٥ .

٢. وجوب انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا بعد شهرين من توقيع الاتفاق؛ أي قبل ٣١ كانون الأول ١٩٩٣م، واستكمل الانسحاب قبل ٧ نيسان ١٩٩٤م.
٣. إدخال شرطة فلسطينية من عناصر منظمة التحرير إلى مناطق الحكم الذاتي قبل نهاية نيسان لعام ١٩٩٤م، وتم التقيد من قبل إسرائيل بهذا القرار.
٤. إجراء انتخابات المجلس التشريعي للحكم الذاتي بعد ١٠ أشهر من دخول السلطة الفلسطينية إلى مناطق الحكم الذاتي، تم ذلك يوم ١٨ كانون ثاني ١٩٩٦م.
٥. تبدأ محادثات التسوية النهائية بعد ثلاث سنوات من توقيع الاتفاق، والتي ما زالت متعثرة حتى الآن.
٦. انتهاء الفترة الانتقالية في شهر تشرين الأول ١٩٩٨م، وما زالت لم تلتزم الحكومة الإسرائيلية باتفاق أوسلو "أ"، وذلك من خلال تجاوزها موعد بدء محاثات التسوية النهائية ونقض الاتفاق من خلال تكثيف الاستيطان والاعتداء على المقدسات واستمرار الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بحجة شق الطرق الالتفافية.

اتفاق أوسلو "ب":

وقع هذا الاتفاق في ٢٨ أيلول ١٩٩٥م، لتوسيع نطاق الحكم الذاتي، وذلك بعد مفاوضات جرت برعاية مصرية في طابا، وتضمن الاتفاق عدة ملاحق حول الأوضاع القانونية والاقتصادية وموضوع الانتخابات وصلاحيات المجلس التشريعي المُنتخب، قامت فيها إسرائيل بالانسحاب من المدن الكبرى في الضفة الغربية (نابلس، طولكرم،

قلقيلية، جنين، بيت لحم، رام الله)، بالرغم من تجاوز المدة المحدودة التي يجب أن تنتهي وهي ٧ أيلول ١٩٩٧م، سبب ذلك حكومة الليكود المُتطرفة بزعامة نتنياهو.[1]

وقد تنكرت حكومة نتنياهو للاتفاق المُتعلق بالخليل وماطلت في تنفيذه مما اضطر الفلسطينيين إلى الدخول بمفاوضات لإنجاز اتفاق آخر يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧م، والذي تضمن تقسيم الخليل إلى منطقتين تكون فيهما الصلاحية مقتسمة بين فلسطين وإسرائيل، وتكون الصلاحية الأمنية العُليا لإسرائيل.[2]

وقد اعتبرت معظم دول العالم أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أنه وعلى مدار العقود اللاحقة له أثبتت أن هذه الخطوة ما هي إلا ذريعة لإسرائيل لتتمكن من مواصلة بناء وتوسعة المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧م، إلا أن الاتفاق نُفذ بشكل جزئي فقط.[3]

رابعـًا: اتفاقية وادي عربة للسلام التي عقدت بين الأردن وإسرائيل ١٩٩٤م.

هي معاهدة سلام عقدت بين كل من الأردن وإسرائيل، تم التوقيع عليها في ٢٦ تشرين أول ١٩٩٤م، تم توقيعها في عهد إسحق رابين والملك الحسين بن طلال بدعوة من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، على الحدود التي تمر من وداي عربة والفاصلة بينهما، تناولت هذه الاتفاقية النزاعات الحدودية بينهما، وبتوقيع هذه المعاهدة أصبحت الأردن ثاني دولة عربية تُطبع علاقاتها مع إسرائيل بعد مصر بتوقيعها لاتفاقية كامب ديفيد ومنظمة التحرير الفلسطينية بتوقيها لاتفاق أوسلو، وقد كان مبرر الأردن لتوقيع اتفاقية وادي عربة هو

---

(١) هيكل، ١٩٩٦م: ص٣٧.

(٢) البدراين، ٢٠٠٢م: ص٨٠.

(٣) قاسم، ٢٠١٣م: ص٩١.

الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي كان يمر بها الأردن، وكانت هذه الاتفاقية الخيار الإستراتيجي المُتاح لعدم خسارة المزيد من الأراضي الأردنية.[١]

أما موقف الأحزاب الدينية والعلمانية آنذاك فقد كان مؤيداً لاتفاقية وادي عربة لأنها ائتلفت ضمن حكومة وطنية موحدة من حزب الليكود، فقد كان له دور قيادي في اتخاذ القرارات الخارجية والمتعلقة بالسلام خاصةً، وتم منح رابين جائزة نوبل للسلام في ١٩٩٤م نظراً لدوره الريادي في إقامة اتفاقيات السلام.[٢]

ورأي الليكود كان وما زال واضحاً بما يتعلق بمجمل القضايا حول موضوع التفاوض حتى وإن وقع المعاهدات والاتفاقيات حول موضوع السلام، فهو لن يتوقف عن إنشاء المستوطنات وستبقى الأرض تحت السيادة الإسرائيلية، وأن القدس بنظرهم هي عاصمة إسرائيل الموحدة وهي موضوع غير قابل للنقاش حسب مشاريع الليكود التي تتمحور حول نقطة مركزية هي الحكم الذاتي للسكان، وإيجاد قيادة من الداخل تُنفذ هذا الحكم وفق تصور الليكود والائتلاف الحكومي الذي يترأسه، ومواقف حزب الليكود الذي يقود الائتلاف الحكومي منذ عقود ثابتة فيما يتعلق بإستراتيجيته وتكتيكاته التي تعتمد على سياسة الأمر الواقع، وهي تأكيد على ما بدأه مناحيم بيغن عندما جاء لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، والذي عندما قرأ العبارة التي تضمنها قرار مجلس الأمن ومفادها عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة قال كلمتهُ الشهيرة: "تُقطع يدي ولا أوقع عليها"، والتي تمت إزالتها من القرار ثم تم التوقيع عليها.[٣]

أما بالنسبة لأوسلو فقد سعى حزب الليكود إلى تطبيق الحكم الذاتي لكن بشكل مختلف عما تم التوصل إليه في نص أوسلو، بل إعطاء السكان حُكماً ذاتياً في جزر متقاطعة

---

(١) الحمد، ٢٠٠٠م: ص١٢٦.

(٢) الحمد، ٢٠٠٠م: ص١٢٧.

(٣) الحمد، ٢٠٠٠م: ص١٢٨.

تفصلها الطرق الأمنية والمستوطنات، وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي مع استمرارية التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت سلطة وطنية كجزء من الداخل الفلسطيني، والاستمرار ببناء المستوطنات الأمنية وتفكيك بعض المستوطنات التكتيكية كجزء من عملية التنازل الظاهري، بالإضافة إلى حل مشكلة اللاجئين في إطار الدول العربية ورفض حق العودة، ويُقر حزب الليكود أن الحدود لا مجال للحديث حولها ما دام أن فكرة الدولة الفلسطينية غير مطروحة، بالتالي فإن الحدود هي مشكلة إسرائيلية وستبقى في يد إسرائيل.[١]

اتفاقية واي ريفر/ واي بلانتيشن:

وقعت اتفاقية واي بلانتيشن في٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨م، بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية مثلها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وإسرائيل مثلها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وشاهداً عليها الولايات المتحدة الأمريكية وحضر احتفال التوقيع ملك المملكة الأردنية الهاشمية الراحل الحسين بن طلال، جاءت على إثر اغتيال أحد قادة حماس يحيى عياش يوم ٥ كانون الثاني ١٩٩٦م، والذي قامت حركة حماس بالرد على هذا الاغتيال بعدة قنابل بشرية عنيفة في إسرائيل، وعقدت على أثرها قمة صانعي السلام في مصر/ شرم الشيخ لمحاربة الإرهاب في ١٣ آذار ١٩٩٦م، وعقد اتفاق مكمل لاتفاق سابق حول الخليل وضرورة التواجد الدولي المؤقت فيها في ٩ أيار ١٩٩٦م، والتي تجمدت عملية السلام بعدها باستلام بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل، ثم تم استئناف الاتفاقات ببروتوكول حول إعادة الانتشار في منطقة الخليل يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧م،

---

(١)البدارين، ٢٠٠٢م: ص٨٦.

والـذي أرسـى بـه نتنيـاهو صـورة معاهـدة جديـدة للمفاوضـات نصـت علـى "الأمـن مقابـل السلام" بدلاً من "الأرض مقابل السلام".[1]

نصت واي ريفر على اتخاذ جدول زمني يشمل البدء بالتنفيذ بعد عشرة أيام من توقيعها، وإعادة الانتشار من قبل إسرائيل على بعض المناطق الفلسطينية كالضفة الغربية والخليل وقيام السلطات بترتيبات تضمنت إخراج المنظمات الإرهابية الخارجة عن القانون (تنظيم القاعدة، حماس)، وتشكيل لجنتين الأولى: ثنائية فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني بينهما، والثانية: ثلاثية أمريكية فلسطينية وإسرائيلية لإيقاف ومنع التحريض المحتمل على الإرهاب تضم ثلاثة خبراء من كل طرف (إعلامي، قانوني، تربوي)، كما نص الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية أخرى لمراجعة وتنسيق الأمن ومحاربة الإرهاب، واستئناف المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي، والتوصل إلى اتفاق نهائي قبل ٤ يونيو ١٩٩٩م، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، على أن تتم عملية إعادة الانتشار عبر ثلاث مراحل:[2]

الأولى والثانية: تشتمل إجراءات تسهيل تطبيق الاتفاق الانتقالي المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في ٢٨ أيلول ١٩٩٥م، واتفاقات أخرى تتعلق بعمليات الانتشار الإضافية وقضايا الأمن والتي نصت على:[3]

أ. انتقال ١٣٪ من المنطقة (ج) إلى الفريق الفلسطيني بواقع ١٪ إلى المنطقة (أ) و١٢٪ إلى المنطقة (ب)، على أن يتعهد الجانب الفلسطيني بتحويل ٣٪ من المنطقة (ب) التي آلت إليه إلى مناطق خضراء ومحميات طبيعية، ويحتفظ الطرف الإسرائيلي بالمسؤولية الأمنية الشاملة على تلك المحميات الطبيعية لحماية المستوطنين الإسرائيليين

---

(١) مركز المعلومات الوطني، ٢٠٠٢م: ص١٤.

(٢) الجزيرة، ٢٠٠٤م.

(٣) مركز المعلومات الوطني، ٢٠٠٢م: ص١٧.

ومواجهة التصدي للأعمال الإرهابية وإمكانية للسلطات الفلسطينية بأن تقوم بتحركاتها بعد التنسيق والتصديق.

ب. لتطبيق المرحلتين الأولى والثانية يتوجب العمل على المزيد من إعادة الانتشار بأن تصبح ١٤، ٢٪ من المنطقة (ب) في المنطقة (أ).

المرحلة الثالثة: تضمنت المزيد من إعادة الانتشار تكون فيها لجنة يتابعها وزير الخارجية الأمريكية آنذاك وارن كريستوفر وإطلاع الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار على الوضع، تضمنت هذه المرحلة عدة بنود:[١]

١. **الأمن**: موافقة السلطة الفلسطينية في الاتفاقية على اتخاذ إجراءات أمنية لمنع العمليات الإرهابية والجرائم والأعمال العداونية ضد إسرائيل، وموافقة إسرائيل على اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الجانب الفلسطيني.

٢. **اللجان الانتقالية والشؤون الاقتصادية**: وفيها يعيد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي التزامهما بتوطيد العلاقات الاقتصادية بينهما، كالالتزام بافتتاح المنطقة الصناعية في غزة بموعدها المحدد، كما جاء فيها الاعتراف المتبادل بأهمية المرفأ الفلسطيني في غزة، وتكوين اللجان الانتقالية مثل اللجنة القانونية مشترطة أن تقدم فلسطين نسخة القوانين المعمول بها في مناطقها، ولجنة أخرى لمكافحة سرقة السيارات ومعالجة الديون غير المشروعة.

٣. **مفاوضات الوضع النهائي**: النص على استئناف مفاوضات الوضع النهائي بشكل سريع والوصول إلى اتفاق بحلول ٤ أيار ١٩٩٩م، واستمرارية المفاوضات دون انقطاع.

٤. **إجراءات أحادية الجانب**: نصت على عدم القيام بأي إجراء أو خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وغزة وفقاً للاتفاق الانتقالي.

---

(١) مركز المعلومات الوطني، ٢٠٠٢م: ص١٨.

ومع مراوحة المفاوضات بقي الحال كما هو ولم تلتزم إسرائيل ببنود المعاهدة، أعلم باراك في بداية كانون الأول ١٩٩٩م ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بأن الحكومة الإسرائيلية اليمينية استأنفت محادثات السلام مع سوريا الأمر الذي جعل باراك يعلن ثانية بأنه إذا تم التوصل إلى شيء مع سوريا فسوف تتأخر المفاوضات مع السلطة الفلسطينية لأشهر طويلة، وبتوقيع اتفاقية سلام مع سوريا فإنه سيرغم ياسر عرفات بالرضوخ إلى مطالبه ويغير نظرة العالم الغربي إلى فلسطين الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، ثم التقى عرفات وباراك في قمة فاس لتسوية القضية الفلسطينية وهي القمة الأولى بعد توقيع كامب ديفيد باجتماع تحول إلى مواجهة طرحت مسألة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية طبقاً لاتفاقية واي ريفر الموقعة بينهما، وفي هذا الاجتماع طرحت الحكومة اليمينية العديد من الاقتراحات التي تم رفضها من قبل عرفات لأنها وضعت دون استشارته، بالمقابل رفضت إسرائيل تسليم قرية (أبو ديس) القريبة من القدس للفسطينيين، مما أثار استياء عرفات وطلب من باراك إثبات حسن النية بنقل السيطرة الكاملة على بعض القرى القريبة من القدس إلى السلطة الفلسطينية، إلا أن باراك رفض طلبه، ثم اندلعت مواجهات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية أثناء الاحتفالات بذكرى النكبة في الضفة الغربية وقطاع غزة سقط ضحيتها العديد من القتلى والجرحى الفلسطينيين والإسرائيليين وهي أعنف مواجهات شهدتها الأراضي المحتلة منذ فتح النفق في ١٩٩٦م.[١]

جاءت ردود الفعل من الجانب الفلسطيني على هذه الاتفاقية بأن أعرب الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس عن رفضه لواي بلانتيشن، لأنه اتفاق لا قيمة له ولا يؤدي إلى إزالة الاحتلال عن كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا يعطي الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله.[٢]

---

(١) الحمد، ٢٠٠٠م: ص٢٣٥.

(٢) الحمد، ٢٠٠٠م: ص٢٣٥.

أما على الصعيد الإسرائيلي وأخص بالذكر أحزاب اليمين العلماني والديني الذي قامت حكومة إسرائيل عليها آنذاك، فقد واجه شارون العديد من الانتقادات من قبل الوزيرين شاول يهلوم وزير المواصلات وليمور ليفنات مشيرين بأن شارون خيب آمالهم الاستيطانية ووجهت ليفنات الليكودية انتقادها لشارون بأنه سعيد بهذا الاتفاق لأنه شارك فيه وأوضحت لو أنه كان وسط الجمهور الإسرائيلي وأعضاء الكنيست يواجه العديد من المشاكل والمعارضه، أما بالنسبة لنتنياهو فقد واجه الآخر انتقادات ومعارضات بخصوص توقيعه بلانتشين الثانية في ١٧ كانون ثاني ١٩٩٧م، فقد تظاهر النشطاء المستوطنون أمام بيته مطلقين شعارات بأنه خائن وكذاب ونعتوه بالجيد للعرب، وفي اجتماع مجلس المستوطنين أبدى بنحاس فاليرشتاين رئيس مجلس المستوطنين غضبه من توقيع واي بلانتيشن الثانية وأعلن المجلس أنه سيتم انتخاب زعيم جديد للمعسكر القومي بعد استيائه من توقيع هذا الاتفاق ودعا ضباط الجيش الإسرائيلي وذوي المناصب الإسرائيلية إلى الامتناع عن تنفيذ هذه الاتفاقية، بالمقابل فقد أوضح شمعون بيريز أن اتفاق واي بلانتشين هو انتصار لأوسلو وأن إدارة المفاوضات مع الفلسطينيين غير جديرة بالتقدير معرباً بأن اتفاق واي بلانتشين كالعادة يشكل خليطاً من التفسيرات والغموض وحلول الوسط[1]

---

(١) الحمد، ٢٠٠٠م: ص٢٣٧.

أثر الدعم الخارجي على سير عملية السلام

عند التطرق للدعم الخارجي لدولة إسرائيل نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا هي البلدان المعنية بهذا الشأن، فقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية في جميع مراحل المؤامرة الصهيونية لاغتصاب أرض فلسطين، لإقامة كيان صهيوني يهودي عنصري على أرض فلسطين، تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دائماً الوقوف إلى جانب إسرائيل في كل مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، فأول مرحلة وقفت بها إلى جانب إسرائيل هي تنفيذ وعد بلفور والذي اعتبِر ركيزة انطلقت منها إسرائيل لاحتلال فلسطين، ففي عام ١٩١٧م قام رئيس المنظمة الصهيونية حاييم وايزمان بالاتصال بالقاضي الأمريكي براندس، وهو يهودي صهيوني ومن المقربين للرئيس الأمريكي آنذاك وودرو ويلسون لتأييد الأهداف الصهيونية في فلسطين، وفي آذار من نفس العام زار لورد بلفور أمريكا وتدارس مع براندس موضوع موافقة الرئيس ويسلون على إصدار تصريح ينص على تحقيق أهداف الصهيونية في فلسطين، وتحركت بعدها المنظمة الصهيونية في أمريكا للضغط عليها بنجاح لدخول الحرب، وبالفعل أوفت بريطانيا بوعدها للصهيونية بإصدارها تصريح بلفور (وعد بلفور)، والذي أيدهُ ويلسون بكتاب أرسله إلى الحاخام الأمريكي ستيفن وايز وهو أول دعم أمريكي لتحقيق أهداف الصهيونية واليهود في فلسطين، والذي توالت بعده مواقف الدعم والتأييد فيما يتعلق بقرار التقسيم، فقد باشرت الولايات المتحدة الامريكية ضغوطاً ضخمة على الدول المعتمدة اقتصادياً عليها لإصدار قرارها في مجلس الأمن لصالح الصهيونية وقد صدر قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧م.[١]

---

(١)الإدارة العامة للاستعلامات، ليبيا، ٢٠٠٧م.

جاء هذا الدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية لارتباط الحركة الصهيونية منذ البداية بحركة الرأسمالية العالمية، ففي البداية أعلنت إسرائيل ولاءها لألمانيا، وبعد هزيمة ألمانيا توجهت إلى بريطانيا التي فتحت أبواب الهجرة لليهود إلى فلسطين وعلقت آمالها الصهيونية عليها، ثم نقلت الصهيونية مقرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.(١)

لم تُظهر الولايات المتحدة الأمريكية علناً دعمها الصريح والمكشوف للصهيونية إلا أنها ومنذ ١٩٦٧م أعلنت تأييدها صراحةً لإسرائيل ولم تُخف علاقتها الخاصة بإسرائيل والتزامها الكامل تجاهها، بدايةً كانت المساعدات الأمريكية ضئيلة ومتواضعة، ففي حرب ١٩٤٨م قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المادي والمعدات الحربية لإسرائيل وبلغت قيمة المساعدات المالية بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٨م ١١ مليون دولار أمريكي وفي عام ١٩٧٠ بلغت قيمة مساعداتها ٨٠٠ مليون دولار، في عام ١٩٧١م وصلت قيمة المساعدات ١٥٠٠ مليون دولار.(٢)

في ١٩٧٨-١٩٧٩م قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٨ طائرة سكاي هوك و٣٢ صاروخ هوك، و٥٠٠ طائرة فانتوم و٥٠٠ دبابة أمريكية طراز باتون، وقرض بقيمة ٥٤ مليون دولار و٨٨ مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد للحصول على أسلحة أمريكية، وهو أكبر قرض حصلت عليه إسرائيل من وزارة الدفاع الأمريكية، وساهمت في تشجيع الخطط الإسرائيلية لتوطين يهود الاتحاد السوفيتي.(٣)

أما بالنسبة لبريطانيا فقد حصل اليهود في عام ١٩٢٦م على امتياز بلغت مدته ٧٠ عاماً وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وإنارة فلسطين

---

(١)الإدارة العامة للاستعلامات، ليبيا، ٢٠٠٧م .

(٢) صحيفة التايمز البريطانية، ١٩٧١م.

(٣) كيالي، ٢٠١٠م: ص٩٨.

بالكهرباء من هذه المياه، وهو ما أطلق عليه مشروع روتنبرغ، وأيدت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في استخدام المياه الإقليمية في مضائق تيران تحت مسمى القوات الدولية.[1]

وساهمت في بناء السفن للكيان الصهيوني والأسطول التجاري وأسطول صيد الأسماك من خلال التعويضات المالية الألمانية، مما زاد في قوة إسرائيل الاقتصادية والسياسية الدولية، ويعود الفضل في حصول الكيان الصهيوني بالحصول على اتفاقية التعويضات المالية الألمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتم توقيع المعاهدة في لوكسمبرغ ٢٧ آذار ١٩٥٣م، وتم الضغط على ألمانيا لبدء مفاوضات بين الطرفين الألماني واليهودي، أقيمت هذه المعاهدة بين حكومتين لم تكن بينهما أية علاقات دبلوماسية آنذاك، فبعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية قدر الصهيونيون اليهود الأموال التي تجب المطالبة بها وبلغت ٦٠٠٠ مليون دولار، إلا أنهم لم يُصرحوا بها لرغبتهم بأخذ تعويض أكبر، وقد أقر بوش الأب مشروع قرار أعدته لجنة مشتركة من مجلس الكونغرس تقتضي بمنح إسرائيل ضمانات للحصول على قروض مالية تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار لتمويل إسكانات اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي، وأعلنت منظمة النداء اليهودي الموحد في أمريكا نيتها لجمع ٢٤٠ مليون دولار لتمويل هذا الاستيطان، والتي بموجبها تعهدت ألمانيا بتقديم ما قيمته ٨٢٠٠ مليون دولار، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ضغطت على ألمانيا لدفع المزيد من التعويضات الشخصية إلى اليهود إلى جانب التعويضات العامة.[2]

وقد لعب الدعم الاقتصادي والمالي والعسكري والتقني والمواقف السياسية التي كانت لصالح إسرائيل دوراً جوهرياً في استمرار دولة إسرائيل وتقويتها وديمومتها، وقد تنوعت المساعدات الأمريكية إلى الكيان الصهيوني، وأخذت أشكالاً متعددة، منها ما هو

---

(١) المسفر، ٢٠١٠م: ص١٥٤.

(٢)منور، ٢٠١٠م: ص٧١.

رسمي ومنها ما هو على هيئة قروض وهبات ومنح، إن تبرعات المنظمات الصهيونية الأمريكية تزيد عن المساعدات الحكومية الأمريكية لإسرائيل، حيث توضع الضرائب على الرأسماليين لمصلحة إسرائيل وتشكل هذه التبرعات حصيلة سندات إسرائيل التي تُباع في الولايات المتحدة الأمريكية الوسيلة المناسبة لإخفاء حجم المساعدات الحقيقي من الولايات المتحدة إلى إسرائيل.

وللفترة من عام ١٩٥٢-١٩٦٢م، زادت رؤوس الأموال الأجنبية المُستثمرة في إسرائيل إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه، وزادت الاستثمارات الأمريكية إلى ثمان أضعاف وأصبح رأس المال الأمريكي في إسرائيل يُمثل ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، وكانت أهم هذه الاستثمارات شركة مبال لتصنيع البترول والغاز وبعض الفنادق الكبرى في القدس والقدس العربية، وهي من ساهم في تأسيس بنك التنمية الصناعية الإسرائيلي الأمريكي لتمويل المشروعات الصناعية والاستثمارات طويلة الأمد، ولا تتوقف المساعدات الأمريكية لإسرائيل عند هذا الحد من التمويل، بل هناك مساعدات أخرى غير مباشرة تتمثل في تيار التجارة المتبادلة وفي مقدمها الماس، وتزود إسرائيل بأغلب وارداتها الإستراتيجية كالبترول والخامات والمنتجات الزراعية وكل التكنولوجيا مما يُسهم في نهضة الاقتصاد الإسرائيلي، وقد أنشأ رئيس الحكومة الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين لجنة التنمية الاقتصادية لإسرائيل بالتعاون مع القيادات اليهودية الأمريكية في ١٩٦٧م باتحاد أكثر من ٢٠٠ شركة إسرائيلية، والتي هدفت إلى مساعدة إسرائيل تقنياً واقتصادياً وعسكرياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

أهم البنود التي وضعت لخطة عمل الاستقلال المالي لإسرائيل قبل نهاية عام ١٩٩٩م:[٢]

١. انخراط منظمات يهودية ورجال أعمال من اليهود للاستثمار في إسرائيل.

---

(١) هيكل، ١٩٩٦م: ص٤٢.

(٢) أبو عامر، ٢٠٠٨م: ص ٦٩.

٢. انخراط هذه المنظمات لتوسيع حجم الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع عمليات تسويق هذه الصادرات داخل الولايات المتحدة الأمريكية.
٣. جذب بنوك أمريكية إلى إسرائيل، و٥٠ شركة ذات تقنية عالية لبناء مصانعها في إسرائيل.
٤. السير في نهج سياسة صناعية للمستثمرين الأجانب في إسرائيل.
٥. إنشاء وتطوير منظمة تسويق خاصة لتبادل الاستثمارات الأمريكية الإسرائيلية على أن تصبح مركزاً لسوق تجارية عالمية حرة.
٦. إنشاء برامج لتوسيع وتطوير الصادرات الإسرائيلية وعمليات للبحوث الصناعية والتطوير كمراكز البحث والجامعات والمعاهد الإسرائيلية.
٧. بيع حكومة إسرائيل لأجزاء من القطاع الحكومي للقطاع الخاص.
٨. وضع برامج في الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير الفرص لليهود للعيش في إسرائيل.

بالإضافة إلى تأسيس صندوق إسرائيل الإستراتيجي والذي أنشأهُ عدد من الأثرياء اليهود والمسيحيين الأصوليين الصهاينة قدر رأسماله بـ ١٤٠ مليون دولار، وخلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٥م وصل حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل إلى ٢٧٣٤٢.٦ مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية ومنح وقروض اقتصادية ومشاريع في مجالات الغذاء والاستيطان وقروض إسكانات بضمانات ومنح مدارس وجامعات ومستشفيات.[١]

من خلال كل ما ذكر نجد أن إسرائيل مرتبطة جداً بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المساعدات تُشكل خطاً بيانياً لموقف السلام والحرب في الشرق الأوسط، وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣م بأنها تُعلن التزامها التام

---

(١)كيالي، ٢٠١٠م: ص١١٨ .

لحماية إسرائيل ومصالحها وضمان تفوقها على مستوى الشرق الأوسط وعالمياً، وفي ١٩٧٩م بعد اتفاقية السلام كامب ديفيد وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية لها أصبح من الواضح تصاعد التأييد الأمريكي لإسرائيل في الحرب والسلام وتقديم الدعم المالي لها، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدعم إسرائيل من خلال اتجاهين:

الأول: محاولة استكمال بناء المؤسسات الإسرائيلية بمرور الوقت، وتوفير المقومات الاقتصادية، البشرية، والعسكرية التي تضمن بقاء واستمرار إسرائيل.

الثاني: استحضار القوة للتصدي للتحديات الخارجية التي تواجه إسرائيل خاصة بما يتعلق بالقوى العسكرية العربية، فقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل حروب إسرائيل وعدوانها على الدول العربية بالاعتماد على المساعدات الأمريكية اللوجستية السنوية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً لإسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي في عدوانها وإرهابها على امتداد فترة الصراع العربي الإسرائيلي من ١٩٤٨-٢٠١٠م، فقد بلغت قيمة المساعدات في هذه الفترة نحو ١٠٤ مليار دولار وبلغ حجم المساعدات الاقتصادية بحلول العام ٢٠١٥ نحو ١٢٢ مليار دولار ناهيك عن المساعدات غير الرسمية وغير المباشرة، وقد شكل الدعم الأمريكي السياسي، الاقتصادي، الثقافي، والدبلوماسي لإسرائيل أحد أهم عوامل التحالف مع إسرائيل خاصة فيما يتعلق بحق النقض الفيتو ضد أي محاولة لإصدار قرار يُدين ممارسات إسرائيل واعتداءاتها المتكررة على الدول العربية وعلى فلسطين على وجه الخصوص، فتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإفشال أي قرار دولي يُدين أعمال إسرائيل التعسفية في فلسطين.[1]

وعليه نجد أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تستمد قوتها من تشتت العرب، وقلة إدراكهم بكيفية التعامل مع السياسة الأمريكية التي لجأت لها إسرائيل منذ ١٩٤٨م، تحت

---

(١) السهلي، ٢٠١٦م: ص٩٤.

سياسة الاعتماد على حليف خارجي له وزنه في إطار العلاقات الدولية للمزاوجة بين إمكانياتها الذاتية وبين الدعم الخارجي لها، لتعزيز قوتها وزيادة نفوذها في الشرق الأوسط، وتوسيع نشاطها الاستيطاني في فلسطين للوصول لهدف الصهيونية الأكبر "أرض إسرائيل الموحدة".

أما فيما يتعلق بدعم الولايات المتحدة الأمريكية الدبلوماسي لإسرائيل، فقد تمثل دعمها الدبلوماسي بسياسة الضغط المستمر على المنظمات الدولية التي أُجبرت على إلغاء القرار الدولي الذي يوازي بين العنصرية وإسرائيل، غير أن المساعدات الأمريكية لإسرائيل ظهرت كسمة عامة في إطار الدعم الأمريكي لإسرائيل، وقد حلت هذه المساعدات العديد من الأزمات الاقتصادية الإسرائيلية، كأزمة التضخم في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وحدّت من تفاقم أزمات اقتصادية أخرى، وقامت بتحديث الآلة العسكرية الإسرائيلية وتجهيزها بأحدث أصناف التكنولوجيا الأمريكية المتطورة، وهو ما يُعتبر تمويل العدوان الإسرائيلي على الدول العربية وفلسطين.[١] .

(١) السهلي، ٢٠١٦م: ص٩٨.

الفصل الرابع:

رؤية احزاب اليمين العلماني والديني الإسرائيلي لمفهوم السلام

مفهوم السلام بشكل عام

السلام لغةً هو: هو الأمان والاطمئنان والحصانة والسلامة، أي الخلاص والنجاة.[1]

السلام اصطلاحاً: هو الانسجام بين كل الفئات الاجتماعية والتي تتميز بعدم العنف أو الصراع بين السلوكيات، ويكون تعاملها الدائم هو عدم وجود العداوة والانتقام، ويعني السلام المحاولات الصادقة في المصالحة ووجود العلاقات الشخصية والدولية التي تنسجم بطرق حديثة، والازدهار في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة، ويكون النظام السياسي فيه يخدم مصالح الجميع. والسلم أو السلام هي أسماء مشتقة من فعل سلِمَ أو أمِن من كل ما يؤذي أو يُقلق، وفي اللاتينية يعني اللاخطر، والسلام هو أساس كل حداثة وتقدم للبشر وله أهمية كبيرة في نمو المجتمع[2].

مفاهيم السلام ومقوماته.

والسلم هو: المُسالمة وعدم الحرب.[3]

السلام من الناحية السياسية والعسكرية: هو اجتناب الاضطرابات العنيفة وفكرة مثالية من اللاعنف ومن خلاله تتقارب الدول إما إرادياً وإما طوعاً، أو بحكم النظام الذي يمنع الحرب، ويُستخدم لوقف الاعمال العدوانية بين جميع الأفراد وهو إشارة لنهاية الحروب العالمية والإقليمية بالإضافة إلى حل الصراعات مستقبلاً بوسائل سلمية، والسلام بمفهومه الكبير هو زوال الصراع والخصام، ويتطلب تأسيس مجموعة من القيم والمواقف

---

(١) الموسوعة العربية العالمية، ٢٠٠٩م.

(٢)الموسوعة العربية العالمية، ٢٠٠٩م.

(٣) الموسوعة العربية العالمية، ٢٠٠٩م.

والعادات المُرتكزة على الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، إضافة إلى الحوار والتعاون بين الشعوب والدول والثقافات المتعددة، ونبذ القوة والتهديد باستخدامها، أو إخضاع الشعوب وإكراههم لخوض خيارات ضد إرادتهم.(١)

التسوية السياسية: هي عملية يتم فيها وضع الحلول المطروحة لحل الاختلافات بين الأطراف المتنازعة من خلال تقديم التنازلات للتوفيق بين مواقف الأطراف، والتكيف مع اختلال ميزان القوى في وقت معين، فيُقدم الطرف الأضعف تنازلات للطرف الآخر لتجنب عواقب قد تكون أسوأ من حالة الصراع القائمة في موقف محدد من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات تُجسد ميزان القوى في المراحل القادمة، يختلف مفهوم التسوية السياسية عن مفهوم السلام الذي يُنهي حالة الصراع والنزاع والعداء والحرب من جذروها وبشكل كامل، فهي حالة طبيعية تستند إلى المواقف الإيجابية والتي تنتج عنها علاقات تعاون وصداقة بصورة دائمة وذلك من خلال استعادة أطراف الصراع لحقوقها ومطالبها وزوال المصادر التي تهدد الأمن والسلم، وخلق مرحلة جديدة من الشعور بالأمن والاستقرار، وهو الأمر الصعب فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، لأن مواقف الأطراف العربية والإسرائيلية متضاربة وتتعارض فيما بينها بصورة جذرية من حيث المصالح والأهداف في ظل تحول موازين القوى بمنطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل مما جعل عملية السلام أمراً مفروضاً بحكم الظروف.(٢)

(١) مقلد، ١٩٩١م: ص١٩٨.

(٢) مقلد، ١٩٩١م: ص٢٠١.

السلام الإسرائيلي

إن السلام الذي نادى وينادي به الإسرائيليون وزعماء أحزابهم اليمينية العلمانية والدينية هو سلام الوسيلة وسلام الهدف، والسلام بالنسبة لهم هو السلام الذي يُحقق لليهود الهيمنة والسيطرة على جميع مرافق الحياة في الشرق الأوسط العربي، وهو السلام المشروط بأن تكون آثاره ونتائجه متوازية مع آثار الحرب ونتائجها، فالسلام والحرب يجب أن يُسخرا لتحقيق الحلم الصهيوني الكبير بإقامة دولة يهودية تكون القدس عاصمتها وفلسطين قاعدتها الأساس لإقامة أرض إسرائيل الكبرى الممتدة من الفرات إلى النيل تحت اسم إسرائيل الكبرى التي تسيطر على اقتصاد الشرق الأوسط.[١]

إن السلام الذي تُمثله الأحزاب اليمينية العلمانية والدينية والذي نادى به ديفيد بن غوريون هو سلام الوسيلة وسلام الهدف اللذان يُشكلان سلام العبودية الآتي من القوى المادية العظيمة والتفوق العسكري والهيمنة بكل أشكالها (الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإعلامية)، والتي تجعل جميع شعوب العالم خدماً وعبيداً لليهود، سلام الوسيلة يعني لإسرائيل استمرار الحروب بكل صورها وأشكالها، أما سلام الهدف فهو النتيجة السعيدة الأخيرة والمحصلة لحروبها منذ وجودها على الأرض.[٢]

والسلام الذي طبقه زعماء الحكومات الإسرائيلية هو سلام الوسيلة وليس سلام الهدف، أي السلام الذي يحقق لليهود السيطرة والهيمنة على جميع مرافق الحياة في البلاد العربية، ويكون السلام بالنسبة لأحزاب اليمين العلماني والديني مشروطاً بأن تكون آثارهُ ونتائجه متوازية مع آثار الحرب ونتائجها. فالسلام والحرب بالنسبة لهم يجب أن يُسخرا

(١) الهلول، ٢٠٠٩م: ص٦٣.

(٢) الهلول، ٢٠٠٩م: ص٦٤.

لتحقيق الحلم الصهيوني الكبير بإقامة دولة يهودية تكون فلسطين هي القاعدة لأرض إسرائيل الكبرى والتي تمتد من الفرات إلى النيل المسيطرة على اقتصاد الشرق الأوسط، وسلام الوسيلة بالنسبة لأحزاب اليمين الديني والعلماني له أهميته الإستراتيجية التي تحقق لهم الاعتراف من قبل دول الشرق الأوسط والاندماج معهم في علاقات سياسية، اقتصادية تُجبرهم أن تبقى في تبعية إسرائيل.(١)

وقد احتل موضوع إقامة السلام مع العرب مكاناً بارزاً ومهماً في الخطاب السياسي الإسرائيلي قبيل إعلان الدولة العبرية في ١٩٤٨م، وصدر عن إسرائيل العديد من مشروعات ومقترحات السلام، إلا أن هذه المشاريع تعارضت مع السلوك الفعلي لها، من خلال الحركات الاستعمارية النشطة لإقامة أرض إسرائيل الكبرى، ووضع اليد على الموارد العربية، والتصدي بكل قوة إلى المبادرات الإقليمية أو الدولية الساعية لإحلال الأمن والسلام في الشرق الأوسط. وتكمن قوة التصدي في فكر سياسي مُتأصل في أوساط الجماعات اليهودية والأحزاب اليمينية والعلمانية الإسرائيلية، ساهمت في تشكيله عوامل مبطنة تمتزج بطموحاتهم التاريخية والدينية مرتكزةً على التفوق العسكري والدعم الأمريكي بشكل خاص، إلى أن تحولت معه إسرائيل إلى قوة إقليمية عُظمى، قادرة على مواجهة خيار الحرب واستخدام حق الفيتو لوقف أي محاولة لإحلال السلام في الإقليم بشكل لا يتوافق مع مصالحها وأهدافها.(٢)

وتمارس إسرائيل الآن سلام الوسيلة الذي تسعى من خلاله الوصول إلى ما عجزت عن القيام به عن طريق الحروب، والسلام الحقيقي بالنسبة لأحزابها اليمينية المتطرفة لم يتحقق بعد وما زال بعيد المدى، ذلك أن مشروعهم الاستيطاني لم يُنفذ منه إلا جزء صغير بأنهم لم يستطيعوا حتى اليوم إقامة دولة خاصة بهم وأرض الميعاد التي يدعونها من الفرات

---

(١) مجلة قضايا فكرية، ١٩٨٩م: ص٣١.

(٢) البحراوي، ٢٠٠٠م: ص١٠٨.

إلى النيل لم ينالوا منها إلا عبر أجزاء من أرض فلسطين، وما زال الشعب الفلسطيني الذي لم تُفلح إسرائيل باجتثاثه من أرضه يُعيق خططهم ويدحض طموحاتهم.

دور الدين في إسرائيل تجاه عملية السلام:

للجماعات الدينية والأحزاب الدينية الإسرائيلية في إسرائيل دور فاعل بالتأثير في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي الذي دخل نطاق التسوية السياسية السلمية بعد حرب ١٩٦٧م، بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ الذي شكل نقطة البداية للعمليات السلمية بينهما، وقد برز دور العامل الديني لعملية السلام بالرفض وظهور ردود أفعال غاضبة من قيادة رجال الدين المُتدينين مع الحكومة الإسرائيلية والمؤكدة على أن موقفها ثابت يتمثل برفض التنازل عن أراضي الدولة اليهودية والحفاظ على القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل، كما ترفض الأحزاب والجماعات الدينية عودة اللاجئين الفلسطينيين مع ضرورة التأكيد على استمرارية إقامة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين، وبعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين من قبل طالب دين يهودي في ٣ تشرين ثاني ١٩٩٥م، تأكد موقف المتدينين تجاه عملية السلام وتراجع العملية السلمية إلى نقطة البداية من جديد، وشكل السلام الصورة الحقيقية لرؤية الأحزاب الدينية الإسرائيلية التي تُظهر تطرفها خاصة فيما يتعلق في الصراعات التي تحدث بين دُعاة التنازل عن أجزاء من الأراضي المُحتلة عام ١٩٦٧م مقابل السلام مع العرب وبين دُعاة أرض إسرائيل الكُبرى حسب ادعائهم.[(١)]

وظهرت المعارضة الدينية لعملية السلام والتسوية السياسية السلمية من قبل الحاخامات والأحزاب الدينية (شاس، المفدال) توافقاً مع الأحزاب اليمينية تجاه حزب

---

(١) شاماك، ٢٠٠٤م: ص٥٥.

العمل والتي أصدرت فتاوى ترفض السلام وتؤكد ضرورة قتل يتسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، لأن حكومته تفتقد الشرعية، كما دعا المتدينون إلى ضرورة الانفصال عن العلمانيين بسبب رفض العلمانيين للتراث والتقاليد اليهودية وإظهار عداوتهم للمستوطنين وذلك حسب ادعاء كبار حاخامات المُتدينين، ولأن الأحزاب العلمانية توجه جل اهتماماتها بشؤون العلاقة بين الدين والدولة أكثر من اهتماماتها بشؤون الدولة والسياسة الخارجية، بالمقابل فإن الأحزاب الدينية تسعى إلى تعزيز الطابع الديني للدولة وفرض تعاليم التوراة على المجتمع حسب رؤيتها، إلا أن الأحزاب والجماعات الدينية أيدت الانسحاب من جزء من الأراضي المُحتلة انطلاقاً من النص التوراتي: (من أنقذ روحاً من شعب إسرائيل أنقذ عالماً بأكمله)، من هنا أيدت شاس وزعيمها يتسحاق بيرتس التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية على اعتبار أن الدين أفضل من الديمقراطية.(١)

وقد برز دور الأحزاب والحركات الدينية بالتأثير في العملية السلمية واتفاقيات السلام من خلال ما يلي:(٢)

١. ظهور قوة الأحزاب الدينية في الحياة السياسية من خلال الحكومات الائتلافية في الفترة التي تولت بها الحكومة اليمينية المتطرفة السلطة في إسرائيل عام ١٩٧٧م، بحيث لا يمكن التحالف داخل السلطة إلا مع حزب الليكود اليميني المتطرف لأنه يشكل توافقاً مشتركاً بين السلطة والليكود حول عملية السلام.
٢. أن كلاً من موضوعات القدس والاستيطان والأراضي اليهودية واللاجئين تشكل أهم الموضوعات المقدسة بالنسبة للجماعات والأحزاب الدينية، ولا يجب أن تفرط بها أو تتنازل عنها في اتفاق سلام مُستقبلي.

---

(١) السماك، ٢٠٠٩م: ص١٩.

(٢) المجالي، ٢٠٠٨م: ص٥٥.

٣. أن اتفاقيات السلام التي تم توقيعها شكلت عاملاً مؤثراً في تقوية دور هذه الأحزاب بشكل سلبي تجاه عمليات السلام والتسوية السياسية، لأنها ترى أن العمليات السلمية تشكل تنازلاً عن الفكرة التاريخية في إقامة دولة إسرائيل الكبرى وعاصمتها القدس الموحدة.

وبالنظر إلى الانتخابات الإسرائيلية نلاحظ أن الاتجاه اليميني المتطرف هو من يسيطر على الحياة السياسية الإسرائيلية، خاصة بعد التغير الذي حصل في النظام الانتخابي الإسرائيلي والذي طالب نتنياهو به بأن تكون السلطة في الحكم بيد رئيس الوزراء، وتأكد أن القوة الحزبية الدينية لا يمكن تشكيل ائتلاف حكومي يحظى بثقة الكنيست دونها، وقد ساهم اليهود الأمريكيون في تقوية دور اليهود المتطرفين المتدينين في العملية السلمية بأن تمكن من اختراق أجهزة الاستخبارات "الشاباك" التي غطت على أعمال التحريض ضد اتفاق أوسلو، وبذلك بدأت مرحلة التحالف بين التيار اليميني المتطرف والتيار الديني لتحقيق الهدف الرئيسي وهو القضاء على عملية السلام باغتيال رابين الذي وقع على هذا الاتفاق بمباركة من كبار الحاخامات وتأييدهم لفوز نتنياهو في انتخابات ١٩٩٦م التي أثبتت عودة السيطرة على السلطة والحكم للاتجاه اليميني المتطرف في إسرائيل، والتي بدأت القوة التمثيلية تتزايد في الكنيست لصالح الأحزاب الدينية اليمينية بتزايد عدد مقاعدها في الانتخابات التي تلتها في ١٩٩٩م والتي برز فيها دور الاحزاب الدينية بظهور حزب إسرائيل بيتنا الذي ضم موليدت وإسرائيل بيتنا وفيها حصل الائتلاف الحكومي على ٦١ مقعداً من مقاعد المتدينين، والتي لعبت دوراً مؤثراً في الحكومات الائتلافية بالحصول على المقاعد الوزارية لتحقيق سياستها الداخلية التي ترفض عملية السلام وأية مبادرة تؤثر على وجود إسرائيل وأمنها فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي "الأرض مقابل السلام"، والضغط على الائتلافات الحكومية المتعاقبة لزيادة المستوطنات، الأمر الذي شجع على تقارب وتلاقي القوى والأحزاب السياسية اليمينية والدينية ضمن مصالح توافقية على

الصعيدين الداخلي والخارجي، مما ساهم في تبعثر وتشتت عملية السلام والتسوية السياسي.[1]

ويلعب الدين دوراً مهمـاً في تطور عملية السلام وأهم مقومات وجوانب السلام الإسرائيلي تتمثل بما يلي:

١. الأمن.

٢. الاستيطان.

٣. المفاوضات المباشرة.

٤. الحدود الآمنة/ الجدار العازل.

٥. التفوق العسكري.

٦. التطبيع والاندماج في المنطقة.

٧. التطهير العرقي.

١. **الأمن**: للأمن الإسرائيلي محوران أساسيان أحدهما داخلي ينطلق باليهود أنفسهم ويتمثل في كل من عمليتي الاستيعاب والاندماج لإيجاد قومية يهودية واحدة، أما الآخر فيتعلق بجوارها من العرب وقد مثّل المشروع الصهيوني الذي بشّر به ثيودور هرتزل نهاية القرن التاسع عشر بداية من الجهود التي تهدف إلى تأسيس وطن قومي يوفر للشعب اليهودي الشعور بالأمن وإنهاء معاناة ألفي عام من التشرد. وقد جاء إعلان استقلال الدولة اليهودية عام ١٩٤٨م في ظل مناخ إقليمي معادٍ له، وبمثابة نقطة انطلاق لصراع طويل أدى إلى تضخيم عقدة الأمن الإسرائيلي/ اليهودي بدلاً من إنهائها. الأمر الذي جعل الأحزاب السياسية الإسرائيلية تشعر بضرورة الانتصار في أية مواجهة عسكرية مع العالم العربي الذي لم يغفر للدولة اليهودية نتائج المواجهة العسكرية عام ١٩٤٨م، وتميز اليهود في فلسطين

(١) أبو عودة، ٢٠١٣م: ص٤٩.

عن غيرهم من المجتمعات الاستيطانية بعدم انتمائهم إلى أية دولة أُم، مما يُعني نفي خيار العودة إلى الوطن الأم في حال التعرض إلى أية مخاطر مُستقبلاً، والرحيل في هذه المرحلة سيُعتبر بداية لمرحلة جديدة من الشتات مما يعني أنه على اليهود البقاء حيث هم في فلسطين.[١]

ولأن قيام الدولة اليهودية يُقابل بالرفض من قبل الفلسطينيين وإقليم منطقة الشرق الأوسط، فقد بقيت إسرائيل لفترة طويلة بدون حدود واضحه بسبب مطامعهم التوسعية، الأمر الذي دفع الإسرائيليين للشعور بانعدام الأمن، مما دفعهم إلى الإصرار على ضرورة التمتع بحدود آمنة ورفض أية ضمانات دولية تهدف لتأخير التغلب على هذه العقبة، وهو ما جعلهم يطالبون بالحصول على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وبررت إسرائيل إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي الفسطينية المُحتلة عام ١٩٦٧م بأنها مستوطنات دفاعية ووسيلة فعّالة لتحقيق الاعتبارات الأمنية واستعادة الحقوق التاريخية والدينية.

بعد حرب ١٩٦٧م، عملت رئيسة الوزراء آنذاك جولدا مائير والتي عُرفت بالمرأة الحديدية والرئيس ليفي إشكول على تعديل خريطة الإقليم في إطار تسوية مُحتملة تستجيب لاعتبارات الأمن الإسرائيلي والتلويح بمبدأ "الحدود الآمنة والمعترف بها"، والذي نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في وجه كل القرارات والمُبادرات التي تُطالب إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي التي احتلتها خلال حرب الأيام الستة، وكان التعريف الأساسي لموقف إسرائيل تجاه جيرانها يتضمن المبادئ التالية:[٢]

١. المفاوضات المباشرة.
٢. إقامة حدود معترف بها توفر السلام والأمن للجميع.
٣. الاتفاق حول خفض التسلح في الشرق الأوسط.

---

(١) القدس العربي، ٢٠١٧م.
(٢) الحمد، ٢٠٠٠م: ص ١٤٣.

٤. حماية المصالح الدولية في القدس الموحّدة.

٥. تطبيق خطة إقليمية تضمن توزيعاً عادلاً للموارد الطبيعية.

٦. إقامة نظام الاتصالات الإقليمية.

٧. حرية المرور في الممرات المائية وإعادة توطين اللاجئين العرب.

إن مفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها والذي تبناه كل من حزب العمل لاعتبارات أمنية وتكتل الليكود لدوافع قومية ودينية لم تتم ترجمته على الإطلاق في مقترح إسرائيلي رسمي ومحدد، وحدود إسرائيل الآمنة وفقاً لتفسيرات الخط الأخضر هي أن تحد لبنان في الشمال، الجولان وسوريا في الشمال الشرقي، والضفة الغربية والأردن في الشرق، أما قطاع غزة ومصر ففي الجنوب الغربي، وحدود إسرائيل مع مصر هي الحدود التي رسمت عام ١٩٠٦ بين الدولة العثمانية وبريطانيا، أما بالنسبة لحدودها مع لبنان والأردن فهي تلك الحدود التي وضعتها المملكة المتحدة وفرنسا تحسُباً لهزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وهي حدود فلسطين الانتدابية، وبعد حرب الأيام الستة أصبح موقف إسرائيل بين طبيعتها اليهودية وصفتها الديمقراطية وأصبحت بين خيارين:

الأول: ضم جميع الأراضي ذات الكثافة السكانية العربية الضخمة وإعطاء سكانها كافة حقوقهم المدنية بما يُعنيه ذلك من انتفاء الصفة اليهودية للدولة.

الثاني: ضم هذه الأراضي مع حرمان قاطنيها العرب من حقوقهم.[١]

تمتد جذور فكرة الحدود الآمنة أو التي من الممكن الدفاع عنها إلى العصور التي كانت تحتمي خلالها الشعوب وراء العقبات الطبيعية مثل الأنهار أو الجبال استناداً إلى الاعتقاد بصعوبة اختراقها ما يوفر شعوراً بالأمن والطمأنينة.[٢]

---

(1) Michea ،1984

(2) Abdelqader ،2009.

وبعد عودة الليكود للحكم في ١٩٩٦م، دفع منطقة الشرق الأوسط إلى مرحلة من عدم الاستقرار، ونظراً للخط المُتشدد الذي اتبعه زعيم اليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أضحت عملية السلام المتعثرة أساساً تُهدد بخطر الانهيار وخيّم جو من التوتر ليس فقط على الإسرائيليين والفلسطينيين، بل على العالم العربي بأكمله.

٢. **الاستيطان**: بدأت فكرة الاستيطان بعد أن قرر هرتزل عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السويسرية في ٢٩ آب ١٨٩٧م، وقد ضم المؤتمر جاليات عديدة من اليهود وكانت الفكرة من إقامته تشكيل مشروع استيطاني لإنشاء دولة صهيونية تضم جميع يهود العالم، وكانت أهم نتائج المؤتمر إقامة المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ البرنامج الاستيطاني في فلسطين بضمان من القانون الدولي العام.[١]

شكلت سياسة الاستيطان القاسم المشترك لدى كافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والتي تمثل أحزاب العمل واليمين العلماني والديني، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية، وقد أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي في ١٩٦٨م خطة **إيجال آلون** كإستراتيجية للاستيطان وليس كمشروع رسمي لحل وسط، وكافة المستوطنات التي تم التلميح بها في خطة آلون كانت مُطابقة للأيديولوجية العمالية الصهيونية التي ارتكزت على مفهوم إقامة التجمعات الزراعية، والجدير بالذكر أن آلون صاحب نظرية الأمن الإسرائيلي والتي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في رسم توجهاتها الإستراتيجية، هذه السياسة عززت القناعة العربية بأن إسرائيل لا تريد السلام بل تنوي ضم المزيد من الأراضي، وجميع تصريحاتها المُطالبة بالسلام وتأكيداتها بأن كافة المسائل قابلة للتفاوض ليست إلا مظلة المخطط الصهيوني والتي تحجب الأطماع الصهيونية في فلسطين.[٢]

---

(١) تيم، ١٩٩٦م: ص ٨٨.

(2) Alrfred ،1978.

وقد طرح آلون مشروعه الذي حظي بالدعم والتأييد والشهرة والذي تضمن النقاط التالية:[1]

١. تحديد الحدود الشرقية لإسرائيل بنهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من المنتصف تماماً مع الأردن.

٢. ضم المناطق لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى ١٥ كيلو متراً، وإقامة مجموعة من المستوطنات والتجمعات الزراعية والعسكرية والمدنية فيها بأسرع وقت ممكن، وضرورة إقامة ضواحٍ ومستوطنات سكنية يهودية في القدس الشرقية.

٣. تجنب ضم الإسكانات العربية بقدر ما يمكن إلى إسرائيل، حتى وإن أدى ذلك إلى خيار الترانسفير أو التهجير للسكان الموجودين في فلسطين ١٩٤٨ لمراعاة الاعتبارات الديمغرافية.

٤. إقامة حكم فلسطيني ذاتي في الضفة الغربية في المناطق التي لن تضمها إسرائيل، كطرح مشروع روابط القرى في ١٩٧٦م، واعتباره أداة بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، وقد تم الشروع بتنفيذه عملياً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨م، ومانصت عليه من إجراء مفاوضات لإقامة الحكم الذاتي الإرادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم إفشال مشروع روابط القرى من قبل جماهير الشعب الفلسطيني لإداركهم مؤامرة الحكم الذاتي وتهيئة الأجواء لخلق متزعمين من رؤساء الروابط عملاء الاحتلال الإسرائيلي يقبلون بكل ما تفرضه عليهم السلطة الإسرائيلية المحتلة.

٥. ضم قطاع غزة إلى إسرائيل بسكانه الأصليين فقط مع نقل لاجئي ١٩٤٨ الموجودين في القطاع وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش التي كانت محتلة آنذاك.

---

(١) موسوعة النكبة، ٢٠١٥م: ص٦٢.

٦. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يقوم بدعم ومساعدة دولية سياسية ومادية على أن تقوم إسرائيل بإقامة قرى نموذجية للاجئين كما ورد في المشروع سواء في الضفة الغربية أو في سيناء.

وفي أعقاب توقيع الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات مع مصر عام ١٩٧٥م، نجحت حركة "جوش أمونيوم "وهي حركة دينية غير مرتبطة بالعمل البرلماني الإسرائيلي، وهي التي شكلت النشاط الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوسع نشاطها ليشمل النظام التعليمي والتربوي والجوانب السياسية واستيعاب المهاجرين اليهود من منطق استيطاني، أسست هذه الحركة مجموعة من متديني المفدال والليكود والأحزاب اليمينة مثل غئولا كوهين، آرييل شارون، حنان بورات، وموشي ليفنجر في إقامة خمس مستوطنات في المنطقة الجبلية للضفة الغربية حتى عام ١٩٧٧م، بفضل مساندة شمعون بيريز وزير الدفاع آنذاك والسلطات العسكرية الإسرائيلية، وقد كان صعود حزب الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧م مبشراً بحدوث تحول جذري في سياسة الاستيطان لإسرائيل استناداً إلى الحقوق التاريخية والدينية، فاكتسبت سياسة الاستيطان أبعاداً جديدة باعتبارها شعار الحكومات التي ترتأي أن بناء المستوطنات اليهودية هي الوسيلة الفعالة للإقتراب من الحدود التلمودية حسب ادعائهم، وتابع التيار المُتشدد داخل الليكود آخر تطورات عملية السلام للعمل على عرقلة أية عملية تسوية يُمكن أن تؤخر مسار عمليات الاستيطان الإسرائيلية والحقوق التاريخية لها.[1]

أوضح مناحيم بيغن زعيم ومؤسس حزب الليكود في ١٩٧٧م، أثناء لقائه بالزعماء العرب بغرض إقامة السلام أنه لا يمكن التخلي عن الحق التاريخي في الأراضي الإسرائيلية، وهجرة اليهود هي أهم قائمة اهتماماته الحكومية بالإضافة لضرورة اتخاذ

---

(1) Micheal ،1984.

الإجراءات اللازمة للحد وتقليل الهجرة اليهودية إلى الخارج، هذه المبادئ التي نادى بها بيغن شجعت ودعمت أيديولوجية جوش أمونيوم، وأدت سياسته هذه إلى إحداث تغييرات جوهرية في سياسات الاستيطان.(١)

وبالحديث عن الاستيطان فالجدير بالذكر أن آريل شارون وزير الزراعة الإسرائيلي آنذاك نجم سياسة الاستيطان في حكومة بيغن والذي تم تعيينه على رأس اللجنة الوزارية للمستوطنات. قدم شارون بعد شهرين من تعيينه إستراتيجية لرئيس الحكومة مفادها توطين ما يقارب من مليوني يهودي في الأراضي المُحتلة على مدار عشرين عامًا، وتوسيع شبكة المستوطنات القائمة لتشكيل التجمع اليهودي بدءاً من مرتفعات الجولان شمالاً حتى المنطقة السهلية الجنوبية في سيناء، وتشجيع إنشاء مستوطنات جديدة ومناطق حضرية في الضفة الغربية والمناطق المجاورة للقدس، لعزل المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة.(٢)

وتضمنت إستراتيجيته إنشاء الطرق والبنى الأساسية وتطويرها لربط المناطق اليهودية الجديدة ببعضها وبالسهل الساحلي الإسرائيلي على أساس مفاهيم كل من حركة جوش أمونيوم وتكتل الليكود، الأمر الذي ترتب عليه إدخال تغيير جذري على سياسة الإستيطان التي اعتنقها حزب العمل سابقًا، والتي سعت للتوصل إلى تسوية تستند إلى حل وسط فيما يتعلق بالأرض.(٣)

وشهدت أوائل الثمانينات بداية عهدٍ جديدة في سياسة الاستيطان تراجعت فيه كل من الاعتبارات الأمنية والدوافع الوطنية الدينية لتحل محلها تدريجياً دوافع مادية تتفق مع تطلعات الإسرائيليين إلى العيش السهل. والذي أدخل فيه الليكود تطورا جديدا في مجال

---

(1) Abdelqader ،2007.

(2) Alfred ،1978:p34.

(3) Alfred ،1978:p34.

الاستيطان تمثل في خلق سياسة الأمر الواقع السياسي بدلاً من سياسة خلق الأمر الواقع الجيوإستراتيجي التي كان يتبعها، مما يُعني أن القرار المُتعلق بمستقبل الأراضي المُحتلة سيكون نتيجة صراع سياسي داخلي أكثر منه نتيجة ضغط سياسي وعسكري مباشر من الخارج، مما شجّع الحكومة إلى خلق لوبي داخلي يضم ساكني المدن الجديدة والضواحي الواقعة في الضفة الغربية وأصحاب المصالح الاقتصادية في الإقليم، وسياسة الاستيطان تمثل الآن إحدى العقبات الرئيسية التي اصطدمت بها العديد من الجهود التي تهدف للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، وفيما يتعلق بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط فقد تعثرت بدورها في مواجهة السياسة الاستيطانية.[١]

إن السياسة الاستيطانية التي انتهجها الليكود كانت وما زالت سبباً في إفشال مشاريع السلام المُقترحة منذ الثمانينات والتي قامت على المقترحات المرتكزة على مبدأ الأرض مقابل السلام في الوقت الذي بذلت فيه الحكومة الإسرائيلية قصارى جهدها لجعل هذا المبدأ غير قابل للتنفيذ. مما زاد من حدة التوترات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني حول حجم المناطق التي سيتم انسحاب الجيش الإسرائيلي منها وأماكنها. ويعتقد المستوطنون اليهود أن حكومة نتينياهو هي أفضل خيار بالنسبة لهم، لأنها حكومة تلبي مطالب شعبها وقوميتهم بالإضافة إلى سياسته الناجحة في إفشال أية عملية سلام لا تتفق مع المشروع الاستيطاني، وعمد المستوطنون إلى تكثيف الجهود والضغوط على حكومة نتنياهو ومطالبتها بالوفاء بوعودها الخاصة بالإسراع بعملية الاستيطان[٢]

تطورت سياسة الاستيطان وأثرت سلباً على علاقات العرب الفلسطينيين والمستوطنين وزاد عامل التوتر بينهما، ذلك بسبب خلق منطقة تتصادم فيها الهويتان العربية الفلسطينية واليهودية الإسرائيلية، وأدت سياسة الاستيطان التي انتهجتها

---

(1) Mark ،2009:p54.

(2) Abdelqader ،2007:p45 .

الحكومات الإسرائيلية إلى المزيد من التصلب في مواقف الطرفين وما زالت الحكومات اليمينية العلمانية والدينية تمضي قدماً في تنفيذ مشروعها غير مكترثة بمعاهدات السلام ومشاريع التسوية السياسية التي وقعتها مع الدول العربية، هكذا لعبت الدوافع الدينية والتاريخية إلى جانب عامل الأمن دوراً حاسماً في تشكيل المواقف العبرية المُتشددة.[١]

ويتمثل أثر الاستيطان الإسرائيلي على الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأنه يثير مشاعر الحقد والتطرف بين المستوطنين الإسرائيليين العنصريين ونظيره العربي الفلسطيني الذي يحلم بالأمن، فوجود المستوطنات بالقرب من الأماكن السكنية الفلسطينية والاحتكاك بين الطرفين أدى إلى انتشار الرغبة بالانتقام، بسبب ما واجهه الأهالي من انتهاكات استيطانية قوية تسرق قوت المواطن الفلسطيني وتصادر حرياته وتحرمه الشعور بالأمن، كما شكل الاستيطان الحواجز التي تحول دون التواصل الاجتماعي بين القرى، وتحول نسبة كبيرة من المزارعين من نمط الحياة الزراعية إلى نمط الحياة العمالية، وهي من ضمن الأهداف الاستعمارية التي تسعى للسيطرة على الفلسطينية واستغلالها.[٢] .

إن موضوع الاستيطان في فلسطين وبكل آثاره السياسية والأمنية هو من عناصر الخطاب الإسرائيلي، وهو يعمل ضمن مصالح إسرائيل جنباً إلى جنب مع قضايا اللاجئين والحدود والمفاوضات النهائية.

٣. **المفاوضات المباشرة**: هناك مدرستان فكريتان قامت كل منهما بتحليل كافة المقترحات والمبادرات التي تم طرحها بخصوص المفاوضات المباشرة.

المدرسة الأولى: دعت إلى تسوية تحترم المبادئ والأسس التي اعتبرتها عادلة وهي: حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم قبول الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. مثلت هذه المدرسة الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني والمحافظة بنفس الوقت

---

(١) Abdelqader، 2007:p45.

(٢) الجزيرة، ٢٠٠٦م.

على وجود الدولة العبرية، وهو اتجاه تُمثله خطة التقسيم مع إضافة بعض التعديلات لتتماشى مع المعطيات الجديدة في أعقاب حرب الأيام الستة، أهم أنصار هذه المدرسة: الاتحاد السوفييتي السابق من خلال مشروعاته للتسوية والسلام في السبعينات والثمانينات والجمعية العامة للأُمم المتحدة عبر قراراتها المُتعددة، والجماعة الأوروبية عن طريق بياناتها العديدة، وانضم إلى هذه المدرسة منظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربي.

المدرسة الثانية: قيادة الأطراف المعنية لعملية سلام تقود إلى وضع شروط التعايش العربي- الإسرائيلي المُستقبلي في فلسطين والشرق الأوسط، وفي هذه المدرسة يقتصر دور الأطراف الخارجية على مساعدة أطراف الصراع على التوصل إلى تسوية من خلال الوساطة النشطة والهادفة إلى التقريب بين المواقف، حيث لاقت هذه المدرسة دعماً أمريكياً قوياً. ويرفض زعماء أحزاب اليمين العلماني والديني الإسرائيليون التسوية المفروضة بتدخل الأطراف الخارجية. ذلك أن تدخل الأطراف الثالثة من شأنه تشجيع الجانب العربي على التمسك بمواقفه المُتشددة مما يبعد إسرائيل عن تحقيق عملية السلام والتسويات لصالح إسرائيل. لأنه وبمجرد الإصغاء إلى مطالب العرب من قبل القوى الخارجية سيدفع العرب إلى التمسُك بمواقفهم وممارسة الضغوط على الدولة الإسرائيلية.[1]

جاءت فكرة معارضة الوساطة الخارجية لاستبعاد أي بديل للمفاوضات المباشرة، خشية أن تفتقر المقترحات الخارجية إلى المواقف التي تخدم إسرائيل بحكم الموقع الإستراتيجي للدول العربية والوضع الاقتصادي والموارد الطبيعية والتنموية، الأمر الذي من الممكن أن يؤثر على الدول العُظمى والحصول على تأييدها لصالح الدول العربية، وهو ما يوضح موقف إسرائيل في كامب ديفيد عندما رفضت المفاوضات المباشرة

(1) Abdelqader ،2007:p56.

والمفاوضات الثنائية، ورفضت التفاوض مع أي وفد عربي موحد. بالإضافة إلى رفض إسرائيل إعطاء أي دور للمنظمة الدولية وتوقف الدور الذي يُمكن للأمم المتحدة أن تلعبه في مجال التسوية مع التوصل إلى القرار ٢٤٢ الذي تم تفسيره بطريقة مختلفة من جانب كل من إسرائيل والدول العربية. لأن المواقف التي اتخذتها الأمم المتحدة سعت لإقامة سلام عادل يأخذ بعين الاعتبار مطالب العرب والفلسطينيين والإسرائيليين وحقوقهم واعتبرت إسرائيل منظمة الأمم المتحدة بأنها قاصرة عن تلبية التطلعات الأمنية للدولة العبرية/ إسرائيل. ولعدم قدرتها على فرض الحلول على الأطراف المعنية تطلعت الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن كونه هو الجهاز الأساسي الموكل إليه مهمة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، إلا أن المساندة الأمريكية لإسرائيل وبضغط من اللوبي الصهيوني، وقفت حائلاً دون تمكين مجلس الأمن أن يتخذ أي قرار يتعارض مع مصالح إسرائيل، أو يُجبرها على التراجع عن موقفها المُتشدد وانتهاكاتها المُستمرة للحقوق العربية والفلسطينية.[(١)]

٤. **الحدود الآمنة/ الجدار العازل:** إن الحدود الآمنة لإسرائيل غير محددة، بل تعتمد على قوتها لأن العالم يعيش عصر الصواريخ، لهذا لن تكون لها حدود آمنة، والحدود بالنسبة لإسرائيل هي الحدود التي تمتد بتعاظم قوة إسرائيل المتصلة بحدود الأردن، العراق، والليطاني في لبنان.[(٢)]

جاءت فكرة بناء الجدار العازل من خلال طرح بنحاس شامير وزير المالية الإسرائيلي الأسبق ضمن مطالب شعبي وفكرة قديمة لآرييل شارون في ١٩٧٣م، لتحويل مناطق الضفة إلى معازل، في عام ١٩٨٨م طرح حزب العمل خطة هالوفيم لإقامة السياج الفاصل على خط التماس بين الضفة الغربية والأرض المحتلة، لكنه فشل في انتخابات ذلك العام

---

(١) البحراوي، ٢٠٠٠م: ص١٥٣.

(٢) قاسم، ٢٠١٠م: ص٥٢.

وفاز بها نظيره الليكود، مثلت إقامة الجدار العازل أخطر مرحلة من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، والفصل الأخير للعدوان الصهيوني على فلسطين، حيث يبلغ طول جدار الفصل العنصري أكثر من ٧٠٠ كيلو متر وارتفاع الأجزاء المبنية من الإسمنت ٨ امتار، أقيم الجدار على ٨٠٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة ويدخل ٢٠ كليومتر داخل الاراضي الفلسطينية، بلغت قاعدة الجدار ما بين ٣٠-١٠٠ متر، واحتوى الجدار ما يلي:[(١)]

١. أسلاك شائكة بعرض ٥ أمتار وارتفاع ٣ أمتار
٢. خندق يبلع عمقه ٣ أمتار وعرضه متر ونصف.
٣. طريق ممهدة بعرض ٦ أمتار للدوريات الإسرائيلية.
٤. طريق رملي بعرض ٥ أمتار تظهر آثار الأقدام عليه.
٥. سياج مكهرب ومجسات إلكترونية قائمة على قواعد إسمنتية بارتفاع مترين ونصف وعرض ٦٠سم.
٦. مساحة أرضية عادية بعرض ١٠ أمتار.
٧. خندق آخر بعمق ٣ أمتار وعرض متر ونصف.
٨. ست حزم أسلاك بعمق ٥ أمتار وارتفاع متر.
٩. مناطق عازلة على جانبي الجدار وكاميرات مراقبة.

بلغت تكلفة الجدار مليون دولار لكل كيلو متر، وتمت إقامته على ثلاث مراحل، الأولى: بدأت بمحاصرة أكثر من خمسين ألف فلسطيني ما بين خط الهدنة والجدار، وهدم ٢٨٠ منزلا في القرى الواقعة على مسار منطقة شمال الضفة الغربية من قرية سالم إلى منطقة وادي قانا، وإقامة جزأين من الجدار شمال مدينة القدس وجنوبها، في هذه المرحلة تم فصل ٣٨ قرية فلسطينية عن أراضي المستوطنات الزراعية الإسرائيلية، المرحلة الثانية: تبدأ

---

(١) قاسم، ٢٠١٠م: ص٥٣.

من وادي قانا شمالاً إلى مدينة القدس وتتعلق هذه المرحلة بإقامة الجدار في غور نهر الأردن، وفيها تمت محاصرة القرى الفلسطينية وقطع الاتصالات بين الفلاحين وأراضيهم والموظفين عن أعمالهم والطلاب عن مدارسهم .[١]

تمثل خطر إقامة هذا الجدار بأنه مستوطنة إسرائيلية قصد بإنشائها التوسع الصهيوني وتفتيت الأراضي الفلسطينية وتجفيف مصادر الحياة للشعب الفلسطيني مما سيجبر الفلسطينيين على الرحيل، في المقابل سيساعد الحركة الصهيونية من تحقيق أهدافها بالسيطرة على أرض فلسطين التاريخية، وتمتد خطورته من مرحلة إكماله إلى ما وراء النهر "نهر الأردن"، الأمر الذي سيضطر الفلسطينيين للنزوح إلى الأردن بحكم البيئة الديمغرافية للبحث عن مصادر الحياة، وهو ما يحقق عملية الترانسفير الصهيونية للشعب الفلسطيني، مما سيؤدي إلى انهيار آمال المقاومة والصمود الفلسطيني أمام التمدد اليهودي، واستغلال موارد فلسطين بالإخضاع.[٢]

أهم تداعيات الجدار العازل على إقامة الدولة الفلسطينية:

إن بناء الجدار العازل/ جدار الفصل العنصري له آثار سلبية تحول دون إقامة الدولة الفلسطينية أهمها:[٣]

١. تقويض مشروع إقامة الدولة الفلسطينية.
٢. إفشال رؤية الدولة الثنائية القومية/ العلمانية.
٣. الآثار الكارثية للنظام الاجتماعي الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

---

(١) قاسم، ٢٠١٠م: ص٧٣.
(٢) د.يقين، ٢٠٠٢-٢٠١٤م: ص٢٤١.
(٣) د.يقين، ٢٠٠٢-٢٠١٤م: ص٢٤٣.

ويعتبر الجدار العازل من أهم القضايا التي تُعيق مسار التسوية السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل بعد قضية الاستيطان، وهو ما أدى إلى فشل خارطة الطريق بالاستمرار في بنائه وفق المخططات الإسرائيلية وترسيم واقع سياسي جديد حاولت إسرائيل من خلاله استباق التفاوض على الحدود مع الفلسطينيين، وهو عائق حيوي أمام التواصل الطبيعي بين مدن فلسطين، ويصعب عيش الشعب الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مما سيجعل فلسطين أشبه بدويلة معازل متفرقة غير قابلة للحياة، وإبقاء الكيان الفلسطيني المفترض تحت رحمة السيطرة الإسرائيلية ومنع تواصله مع دول الجوار.

والجدير بالذكر أن هذا الجدار لا يأخذ مساراً طولياً مستقيماً على طول الحدود المفترضة بين إسرائيل والضفة، ويأخذ كثيرا في مساراته خطوطاً متعرجة لضم أكبر عدد من المستوطنات المتوغلة في عمق الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يغير من الواقع السياسي والجغرافي والديمغرافي.[١]

نجد أن إسرائيل تتعامل مع قضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والعوامل الأمنية كأن مسألة التسوية شأن يخصها هي فقط، الأمر الذي يحول دون تحقيق التسوية السياسية: خارطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧ المتعلق بإقامة دولة فلسطينية والذي تم إقراراه في ١٢ آذار ٢٠٠٢م. وقد عارضت بعض القيادات الدينية الإسرائيلية إقامة الجدار العازل، فمن رأي الليكود فهو يعتقد بأن الاستمرار في بنائه هو عودة إسرائيلية إلى عهد الغيتو، أما حزب العمل فقد صرحت يولي تامير وزيرة التربية بأن الجدار بخطوطه الراهنة يشكل خطراً على إسرائيل التي ستضطر إلى ضم ٤٥٠ ألف فلسطيني من بينهم ٢١٢ ألفا يقطنون شرقي القدس.[٢]

---

(١) قاسم، ٢٠١٠م: ص٧.

(٢) يديعوت أحرنوت، ٢٠١١م.

الدواعي الأمنية والسياسية لإنشاء الجدار العازل:

١. **أمنياً**: ينطوي قرار إنشاء الجدار على اعتراف إسرائيل في الهزيمة أمام المقاومة الفلسطينية والعجز عن مواجهتها العسكرية، رغم شراسة الهجوم عليهم.

٢. **سياسياً**: مثل الجدار انتصاراً كبيراً "للإرهاب" الفلسطيني من وجهة نظر إسرائيل، ورمزاً كبيراً للهزيمة العسكرية الإسرائيلية أمامه، لأنه ليس جداراً أمنياً فقط، بل هو رسم لخط انسحاب وفي إطاره ستقام دولة إرهاب، وسيتم إعادة إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧م، وسيعمل على إلغاء الخط الأخضر وسيستخدم كنقطة انطلاق لأي مفاوضات مستقبلية.[(١)]

٣. **التفوق العسكري**: إن إسرائيل لا تستطيع احتمال الحرب على أكثر من جبهة، مثال ذلك حرب ١٩٧٣م حيث استطاع الجيش السوري اختراق القنيطرة وكاد يصل للبحر لولا أن تم نقل فيالق من قوات الجبهة المصرية مما أدى إلى التفوق الإسرائيلي وتراجع الجيش السوري من المواقع التي حررها، كذلك لا تستطيع إسرائيل احتمال الحرب لفترة طويلة بسبب طبيعة جيشها حيث أن معظمه من غير المحترفين، حيث إن الجيش المُحترف فيها قليل، أما باقي جيشها فهو من جنود الاحتياط "المدنيين"، فكل مواطني إسرائيل يُجبر عليهم قضاء الخدمة العسكرية لمدة سنتين وبعد ذلك يُلحق الجندي الاحتياط لمدة شهر من كل عام في وحدته التي تم توزيعه عليها وقت الخدمة، لذا تسعى إسرائيل ليس لمجرد امتلاك السلاح بل الحصول على ميزة الحداثة والتطور التكنولوجي في السلاح، وتحاول إسرائيل بشكل مستمر مضاعفة حجم قوتها العسكرية، وذلك لشعورها بعدم الارتياح حيال سباق التسلح الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وصفقات السعودية الأخيرة مع

---

(١) يديعوت أحرنوت، ٢٠١١م.

الولايات الأمريكية المتحدة، بالإضافة إلى تسلح دولة الإمارات وقطر وإيران التي تشكل الخطر الأكبر على إسرائيل والتي تخشى إسرائيل بأن تستغل إيران رفع العقوبات المفروضة عليها بفضل الاتفاق النووي الذي توصلت له في ٢٠١٥م، لتعزيز برنامجها الصاروخي وتسلح المقاتلين، وقد أعرب مسؤولون إسرائيليون عن قلقهم ومخاوفهم إزاء نظم السلاح الأمريكية التي تقدم للدول العربية الخليجية واهتمام مصر بالأسلحة الروسية المتقدمة، بالإضافة إلى التواجد العسكري الروسي في سوريا وهو الأمر الذي يثير قلق إسرائيل لذا سعت إسرائيل إلى الحصول على المساعدات العسكرية الإضافية من الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

ويكمن عمق الصراع بالنسبة لإسرائيل في كيفية الحفاظ على التفوق العسكري لإسرائيل لضمان الحصول على الأسلحة الأمريكية الأكثر تقدماً مقارنة مع ما تحصل الدول العربية، إن إسرائيل ستبقى دائماً بحاجة إلى الاستمرار في زيادة حجم قوتها العسكرية لضمان تفوقها في جميع المجالات ليس لمجرد تطوير ما تستخدمه من تكنولوجيا بل للحفاظ على تفوقها على خصومها المحتملين، وتمتلك إسرائيل أكبر ترسانة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط ويبلغ عدد قواتها المسلحة ١٦٨ ألف جندي و٤٠٠ ألف جنود احتياط، وأهم جوانب التسلح الإسرائيلي:

١. **الدبابات**: تمتلك إسرائيل ٤٠٠ دبابة بأنواع مختلفة مثل دبابة شيرمان ٥٠ و٥١، ودبابة ميركافا، ودبابات المدفعية مثل دافيدكا وسلطام M66، M71 ومدفع مكمات وروئيم.

(١) القدس العربي، ٢٠١٧م:العدد ١٨.

٢. **القوات الجوية**: تمتلك إسرائيل ١٤٠٠ طائرة عسكرية كطائرة كفير المعدلة، وطائرة ميراج الفرنسية، وطائرة هيرون، بالإضافة إلى طائرات رفائيل و F15، F15، ومقاتلات بيغ ٢١ وسكاي هوك، وهيلوكبتر كوبرا IH1، واباتشي EH64.

٣. **القوة البحرية**: لدى إسرائيل ١٠ سفن وزوارق بحرية عديدة من نوع شالداغ وتسار ٣، ٤، ٥، وغواصات بريطانية نوع غال، والغواصة الألمانية دولفين، بالإضافة إلى حاملة للصورايخ ومضادة للسفن كصاروخ غابرييل، وصاروخ ماغاش وصابرا.

٤. **الصواريخ**: تتدرج قوة الصواريخ في إسرائيل بدءاً بصواريخ لانس وصورايخ جيريشو١ والذي يبلغ مداه ٥٠٠كم، وجيريشو ٢ البالغ مداه من ١٥٠٠-٤٠٠٠كم، ثم صواريخ آرو ١، ٢، وصواريخ أريحا (١، ٢، ٣)، وشافيت بعيدة المدى حاملة الرؤوس النووية.[١]

٨. **التطبيع والاندماج في المنطقة**: هو بناء علاقات مع الكيان الصهيوني رسمية وغير رسمية، سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية واستخباراتية، وهو تسليم للكيان الصهيوني بحقه في الأرض العربية في فلسطين، وفي بناء المستوطنات وتهجير الشعب الفلسطيني وإعطائه الحق في تدمير القرى والمدن العربية، واختصاراً إن التطبيع مع الكيان الصهيوني هو الاستسلام والرضى للمذلة والهوان والتنازل عن الكرامة والحقوق، وجعل ما هو غير طبيعي طبيعياً.

ومن خلال الدراسة والبحث نجد أن الكيان الصهيوني هو من أصر على تطبيع العلاقات مع العرب، وسياسته نحو الحرب والسلام ترتكز أساساً على التطبيع بإعتباره الضمان الأساسي لبقاء إسرائيل ضمن المنطقة واستمرارها، وقد حاولت إسرائيل من

---

(١) الجزيرة، ٢٠٠٨م.

خلال قوتها تطويع العرب وألحقت بهم الهزائم المتكررة حتى أُجبروا على التطبيع معها بالإضافة إلى المحفزات الترغيبية التي حولت موقف العرب من الرفض المطلق إلى التردد والقبول التدريجي حتى وصل الحال إلى ما هو عليه الآن، والتطبيع مع إسرائيل لا ينطوي على مجرد إقامة علاقات اعتيادية معها كما هي العلاقات بين دول العالم غير المتنازعة، بل يدخل التطبيع معها في عمق الذات العربية والإسلامية والذي تترتب عليه انعكاسات ذاتية وجماعية، والتطبيع بالنسبة لإسرائيل لا يعني مجرد إقامة علاقات تجارية أو سفارات ومفوضيات، بل تفترض مراجعة مفاهيم الصراع وفهم التاريخ والأُسس الدينية، ويجب أن تكون هناك عملية لقلب النظرة العربية والإسلامية تجاه إسرائيل واليهود بحيث ينشأ عالم عربي مسلم جديد بمفاهيم تنسف كل ما سبق من مفاهيم بجميع خلفياتها، ولإمكانية دفن الصراع فإنه يجب العمل على نسف الأصول والمنابت وتأسيس الشخصية العربية الإسلامية بما يتوافق مع أهداف إسرائيل، وعليه فإن التطبيع يجب أن يكون منهاجاً حياتياً جديداً ومُبرمجاً بطريقة مؤثرة قادرة على خلق قيماً تربوية وأخلاقية جديدة تتناسب مع المرحلة وتُشكل أساس المستقبل.[١]

والجدير بالذكر تطبيق الاندماج الإسرائيلي والتطبيع في المنطقة، فقد رسم شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي والمسؤول الأول للمفاوضات مع العرب في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" سياسة خبيثة لتكوين نظام إقليمي بوجه قومي يهودي، وبخطط اقتصادية ضخمة مع العالم العربي، وطمس تاريخ وتركيبة الشعوب العربية مدعياً الانتقال من سلام الحروب إلى اقتصاد السلام، للعمل على تطبيع العلاقات والاندماج مع العالم العربي لتحقيق مصالح إسرائيل في الدرجة الأولى.

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧م: ص٦٢.

ويرى بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي أن التطبيع ودفع العلاقات مع العالم العربي سيساعد في دفع عجلة السلام إلى الأمام وسيحقق الاستقرار في المنطقة من خلال حل الصراعات مع الشعب الفلسطيني وإقامة علاقات سلمية معهم، إلا أن كل ما ذكر يخالف موقف نتنياهو من المبادرة العربية للسلام لإيجاد حل عادل ومتفق عليه للقضية الفلسطينية على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ والمؤدي إلى تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية والتي جاء موقفه منتهجاً سياسة التسويف والمماطلة لتعطيل عملية السلام الحقيقي العادل.

٩. **التطهير العرقي: التطبيع هو مصطلح يرمز إلى الإزالة المنظمة والقسرية لمجموعات عرقية أو دينية من المناطق التي يعيشون فيها، وبالنسبة إلى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تتكون سياسة التطهير العرقي من ثلاث مراحل:**

الأولى: تخلي إسرائيل السكان الفلسطينيين من أراضيهم عن طريق القتل الجماعي والتهجير القسري.

الثانية: تمحو وتزيل فيها إسرائيل كل ما يثبت الوجود الجسدي والتاريخي والثقافي للشعب الفلسطيني المهجر، وبذلك تمحو تاريخهم الثقافي من المنطقة.

الثالثة: ضمان أن الشعب المستهدف الذي رحل لن يتمكن من العودة إلى المنطقة التي هجر منها عنوة، وقد قامت بالتطهير العرقي الحركة الصهيونية لطرد العرب الفلسطينيين وذلك لتطبيق خططها طويلة الأمد للعمل على تطهير فلسطين من سكانها الفلسطينيين، ولتأسيس دولة يهودية هناك بوجود أقل عدد ممكن من العرب، استمرت عمليات التطهير العرقي منذ ١٩٤٨م حتى حرب ١٩٦٧م أصبحت أقل، وما زالت تمارس سياسة التطهير العرقي بأشكال مختلفة حتى وقتنا الحاضر.[١]

---

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧م:ص٦٧.

انعكاسات اتفاقيات السلام، ومستقبل السلام في الشرق الأوسط:

رؤية الأحزاب اليمينية العلمانية والدينية الإسرائيلية للسلام، وانعكاسات اتفاقيات السلام على هذه الرؤية

أثرت المتغيرات الدولية على كيفية التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي مما دفع الأطراف المتنازعة للدخول في التسوية السلمية بعد أن كانت مرفوضة من جميع الأطراف ومنظمة التحرير الفلسطينية على وجه الخصوص، وبالرغم من تعدد مشاريع التسوية والأسباب والدوافع التي أجبرت الطرفين العربي والإسرائيلي للدخول في عمليات التسوية السلمية والسياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي إلا أنها لم تؤد إلى حل الصراع وباءت جميعها بالفشل، وبالنظر إلى الانعكاسات السياسية لعمليات السلام والتسوية السياسية فقد تجاوزت أطراف النزاع لتشمل المنطقة الإقليمية والدولية لتتسارع الدول العربية في الدخول بعملية التسوية مع إسرائيل والتي بموجبها أفسحت المجال للكيان الصهيوني بالدخول إلى قلب الدول العربية، وفك العزلة التي كانت محاصرة بها قبل اتفاق أوسلو والذي شكل نقطة البداية لتطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية.[١]

ومن أهم الدول التي تسعى للوصول إلى السلام الذي يُحقق مصالحها في الدول العربية والعمل على توقيع الاتفاقيات لحفظ الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هي الولايات المتحدة الأمريكية، لتطبيق قاعدة الاستقرار السياسي لتحقيق المكاسب العظمى

---

(١) غسان، ٢٠٠٨م: ص٥٥.

لها بأقل الخسائر وذلك لتتفرغ الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق غاياتها في جنوب شرق آسيا وروسيا.[1]

وتلعب إسرائيل الدور الأساسي في ميدان مفاوضات السلام، إلا أنها لم تتقدم بأية تنازلات أو إجراءات حسن نية تُثبت جديتها في بناء الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لأن رؤية إسرائيل لمفهوم السلام تتجسد بعدم التعامل مع العرب أو التفاوض معهم مجتمعين حول موضوع السلام والتسوية السياسية، وبأنها لن تقدم التنازلات لمنح حقوق الشعب الفلسطيني لاعتبارها ان هذه الخطوة تُهدد أمنها.[2]

والسلام من وجهة نظر أحزاب اليمين الديني والعلماني المتطرف يعني السكون، وهذا مخالف للأهداف الصهيونية المُعتمدة على الحركة في تعاملها مع دول الشرق الأوسط وإحداث الصراعات بين كل منهما مع الآخر، والحركة بالنسبة للصهيونية هي العدوان والتوسع وإشغال الجمهور الإسرائيلي بالتدريب والاستعداد، لأنه إذا ساد السلام منطقة الشرق الأوسط فهو خطر يُهدد الداخل الإسرائيلي والكيان اليهودي ككُل، لأن الداخل الإسرائيلي عبارة عن مجموعة متضاربة الأهداف متناقضة الشعور هاجرت من مواطنها الأصلية وجاءت لأرض فلسطين، فإذا تحقق السلام في منطقة الشرق الأوسط فذلك من شأنه أن يحدث خللاً وتمزقاً في الداخل الإسرائيلي المُعمق بسياسة التمييز العنصري ضد اليهود أنفسهم، لذا فإن زعماء إسرائيل والذين يمثلون اليمين العلماني والديني في إسرائيل هم أصحاب الموقف والمعنيون بإثارة الجدل حول الحرب للمحافظة على إخماد البركان الاجتماعي، فالحرب هي أهم العناصر التي توفر الأمن لإسرائيل وليس السلام الحقيقي.[3]

---

(١) غسان، ٢٠٠٨م: ص٥٦.

(٢) البحراوي، ٢٠٠٠م: ص١٣٩.

(٣) غسان، ٢٠٠٨م: ص٦١.

وتشكل الحركات الدينية الإسرائيلية عاملاً مؤثراً في الصراع تبعاً لما تحمله من رؤية وتصورات خاصة بها حول أسبابه وكيفية إدارته وسبل حله، وقد انعكست هذه الرؤية على مخرجات تعاطي أحزاب اليمين العلماني والديني الإسرائيلي مع مسار السلام والصراع منذ أوسلو حتى الآن، ذلك أن الصراع يشكل مصدر تغذية للحركات الدينية وهو أهم عناصر وجودها، والأساس الذي تتعامل معه الأحزاب الدينية الإسرائيلية تجاه الصراع بناءً على استدعائها للنصوص الدينية ومحاولة تدويرها في آلة الصراع وتحويلها وقوداً يُغذي آلياته في السياسة والتفاوض والسلم والحرب لإيجاد أسباب كمخرجات لإضفاء البعد الديني على أسباب الصراع وكيفية إدارته وإيجاد حلول له، وإضفاء صفة القدسية على فلسطين والقدس والوجوب الشرعي للاستيلاء على الأرض التي تحمل روح النص التوراتي والتلمودي وبثها في الفكر الإسرائيلي واستمرارية المسيرة الصهيونية والتحيّز في تصور الوقائع التاريخية والنظرة السلبية تجاه العرب، والسعي إلى تزييف التاريخ بكل أنماطه.[١]

من خلال الاستعراض السابق لمفهوم التسوية السياسية والسلام نجد أن جوهر هذين المصطلحين في جوهره معنى إيجابي سلمي، والتسوية هي فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول قضية تثير الخلاف بالطرق السلمية، إلا أن هذين المصطلحين لا ينطبقان على هذه الرؤية الإسرائيلية لها، ويصعب تطبيق التسوية السياسية على قضية كانت وما زالت مرفوضة من قبل الطرفين العربي والإسرائيلي لاختلافهما مع الإستراتيجية الإسرائيلية القائمة على العمل العسكري المسلح، وهي الأداة الأساسية التي تعاملت بها إسرائيل لإدارة الصراع مع العرب وما تلاه من اتفاقيات لوضع حل للصراع العربي الإسرائيلي، فبعد اتفاق أوسلو الذي قام على إنشاء الحكم الذاتي للفلسطينيين خلال خمس سنوات والتي تم تمديدها إلى سبع سنوات وإجراء مفاوضات بشأن قضايا الوضع الدائم والنهائي،

---

(١) البحراوي، ٢٠٠٠م: ص١٤٥.

وتشمل الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه، وقد باءت محاولات هذا الاتفاق فيما يتعلق بالحكم الفلسطيني بإدارة ٩٠٪ من جميع أراضي الضفة الغربية باءت بالفشل نتيجة لسياسات التقسيم التي مارستها إسرائيل بقيادة يمينية دينية، الأمر الذي أدخل أوسلو إلى طريق مغلق مما أدى إلى نكسة جديدة بعد المفاوضات، وهو ما برهن النتائج المرتقبة من الفلسطينيين المعارضين لفكرة عقد أي اتفاق مع إسرائيل والذين استندوا في معارضتهم على أساس أن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لم تستند على أي اعترافات متبادلة وحقوق متساوية.[١]

وقد اختلفت مفاهيم التسوية السياسية لدى الفلسطينيين والإسرائيليين بسبب التعنت الإسرائيلي واستخدامها سياسة التصعيد ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي ألغى الأهداف النهائية لاتفاق أوسلو حول قضايا الوضع النهائي، بالإضافة إلى النكبة الأخرى بالنسبة للشعب الفلسطيني وهي كامب ديفيد الثانية التي تم رفض المساومة بها من قبل الوفد الفلسطيني الذي ترأسه ياسر عرفات، بسبب ما عرض بها من تصور للتسوية السياسية الدائمة والتي قامت على اقتسام الضفة الغربية ومدينة القدس وغور الأردن دون التطرق إلى القضية الفلسطينية وهو ما أدى إلى سقوط الورقة الثانية من اتفاق أوسلو، ثم سمحت حكومة باراك لآرييل شارون بزيارة المسجد الأقصى لتأكيد سياستها المتطرفة بالتمسك بالحرم القدسي، ثم انطلقت الانتفاضة الثانية والتي تم بها توجيه تهمة الإرهاب للشعب الفلسطيني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[٢]

يتبين لنا من خلال ما سبق حقيقة مواقف أحزاب اليمين الديني والعلماني الإسرائيلي من عملية التسوية السياسية وفهمها لقضية الصراع العربي الإسرائيلي بأنها مواقف متطرفة وليست عادلة.

---

(١) إسماعيل، ٢٠٠٦م: ص.٤٠١.

(٢) عطوان، ٢٠٠٦م: ص١٣٢.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ونتيجة لفشل أوسلو طرحت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن عام ٢٠٠٢م تسوية جديدة "خارطة الطريق" للصراع القائم في الشرق الأوسط بهدف إرضاء الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ضمن خطوات متساوية ومتفق عليها، تضمنت بعض القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وبناء مؤسسات السلطة، جاءت هذه الخارطة نتيجة لتوقف مسار السلام واشتعال الانتفاضة الفلسطينية الثانية بعد زيارة آرييل شارون للقدس.[1]

وتضمن نص الخارطة ضرورة تطبيقها عبر ثلاث مراحل:

الأولى: من تشرين الأول ٢٠٠٢م إلى أيار ٢٠٠٣م، وهي مرحلة التحول والانتخابات، تضمنت هذه المرحلة ما يترتب على الفلسطينيين وإسرائيل وجاءت نصوصها كالتالي:

١. تقوم اللجنة الرباعية والتي تضم (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) بتطوير خطة عمل مفصلة وبالتشاور مع الأطراف، ويتم اعتمادها في كانون الأول ٢٠٠٢م، خلال اجتماعها مع لجنة الدول المانحة.

٢. يتم تعيين حكومة فلسطينية جديدة وإنشاء منصب رئيس وزراء بصلاحيات رئيس الدولة، وإنشاء لجنة دستور ولجنة انتخابات وإقرار قانون الانتخابات.

٣. منح المساعدات من قبل لجنة الدول المانحة.

٤. إصدار بيان من قبل القيادة الفلسطينية يؤكد على حق إسرائيل بالعيش بسلام ويدعو إلى الوقف الفوري للانتفاضة.

٥. ويتم تنفيذ خطة الطريق بالتنسيق مع اللجنة الرباعية لإعادة التدريب بشأن التعاون الأمني مع المجلس الخارجي للإشراف والذي يتضمن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، مصر والأردن.

---

(١) عطوان، ٢٠٠٦م: ص١٤١.

٦. يتم دمج الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة مسؤولة أمام وزير الداخلية.

٧. يتم بناء مرحلة تعاون أمني بين كل من فلسطين وإسرائيل.

أما ما يترتب على إسرائيل:

١. تسهيل عملية سفر المسؤولين الفلسطينيين لإجتماعات المجلس التشريعي والتدريبات الأمنية التي تتم بإشراف دولي.

٢. تحسين الأوضاع الإنسانية، وفك القيود المفروضة على الحركة بين المناطق الفلسطينية، والتعهد بوقف الأعمال التي تقوض الثقة كالهجوم على المناطق السكنية ومصادرة الأملاك وما إلى ذلك، بالإضافة إلى دفع الأموال المُحتجزة إلى وزارة المالية الفلسطينية (وهي الضرائب التي تقوم بتحصيلها إسرائيل من الفلسطينيين).

٣. قطع العرب تمويل الجماعات المتطرفة وتقديم الدعم المالي عن طريق وزارة المالية الفلسطينية.

٤. العمل على تفكيك المستوطنات بما يتماشى مع مبادئ الحكومة الإسرائيلية.

اما المحطة الثانية من المرحلة الأولى في خطة الطريق فقط جاءت خلال شهر أيار من عام ٢٠٠٣م، وفيها نصت الخطة على:

١. العمل باستمرار في الإصلاحات الفلسطينية السياسية لضمان صلاحيات ومسؤوليات المجلس التشريعي ورئيس الوزراء والحكومة.

٢. تقوم المنظمة بتوزيع مسودة الدستور الفلسطيني وتكون الصلاحية إلى المجالس المحلية القائمة على الديمقراطية البرلمانية القوية للنقاش العام وإبداء الملاحظات.

٣. مراقبة اللجنة الرباعية للخطوات الفلسطينية بخصوص ما العمليات التي تم الاتفاق عليها في المجالات الفضائية والإدارية والاقتصادية.

٤. تقدم الأداء الفلسطيني الأمني بشكل شامل لانسحاب الجيش الإسرائيلي بشكل سريع من المناطق المحتلة في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠م.
٥. إعادة فتح غرفة التجارة الفلسطينية في القدس الشرقية وبقية المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية التي تم إغلاقها.
٦. يتم عقد اتفاق أمني فلسطيني إسرائيلي مُشترك يتفق فيه الجانبان على آلية أمنية فاعلة لوقف العنف والإرهاب والتحريض.
٧. تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية وبما يشمل النمو الطبيعي للمستوطنات.
٨. إجراء انتخابات فلسطينية حرة وعادلة للمجلس التشريعي. وبدعم إقليمي بعد الانتهاء من الخطوات الأمنية وانسحاب الجيش الإسرائيلي من مواقع ٢٨ أيلول ٢٠٠٢م.

المرحلة الثانية: جاءت في الفترة الزمنية من حزيران ٢٠٠٣م إلى كانون الأول ٢٠٠٣م متضمنة مايلي:

١. يأتي التقدم نحو هذه المرحلة على أساس حكم اللجنة الرباعية بعد الانتخابات الفلسطينية، وتنتهي مع إمكانية إنشاء الدولة الفلسطينية ذات حدود مؤقتة نهاية ٢٠٠٣م.
٢. تعقد اللجنة الرباعية المؤتمر الدولي بالاتفاق مع الأطراف، لإطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، بهدف تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس مبادئ هذه الخطة.
٣. إعادة الروابط العربية مع إسرائيل وإحياء المفاوضات متعددة الأطراف حول المواضيع الإقليمية (المياه، البيئة، التطوير الاقتصادي، اللاجئين، مسائل الحد من التسلح).

٤. إقرار دستور الدولة الفلسطينية الديمقراطية المُستقلة.

٥. استكمال عملية جمع الأسلحة الغير المشروعة ونزعها من الجماعات العسكرية.

٦. مفاوضات فلسطينية إسرائيلية تهدف لإنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، واتباع المزيد من الإجراءات في مجال المستوطنات تزامناً مع إنشاء الدولة ذات الحدود المؤقتة.

المرحلة الثالثة: جاءت ضمن الفترة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٠٥م)

وفيها يتم عقد مؤتمر دولي آخر لإقرار الاتفاق على الدولة ذات الحدود المؤقتة، وإطلاق مفاوضات بين فلسطين وإسرائيل لبحث الحل النهائي والوضع الدائم لقضايا (الحدود، القدس، اللاجئين، والمستوطنات) بحلول عام ٢٠٠٥م، ودعم التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بأسرع وقت ممكن، والتأكيد على استمرار التعاون الدولي بشكل مستمر وفعال على أساس الاتفاقيات الأمنية التي تم التوصل إليها في المرحلتين الأولى والثانية[١].

باءت خارطة الطريق بالفشل لوجود العديد من التحفظات الإسرائيلية على نص الخارطة، ووجود بعض العقبات والتحديات التي حالت دون تطبيقها، فقد باءت التحفظات على خارطة الطريق كما يلي:[٢]

١. إن نشاط الفلسطينيين لمنع الإرهاب وإحباط عمليات التفجير وتفكيك البنى التحتية للإرهاب وفقاً لخطتي "تينيت وميشيل" اللتين تنصان على وقف إطلاق النار بين كل الإسرائيليين والفلسطينيين، لا تفرض قيوداً على نشاطات الجيش الإسرائيلي ضد الإرهاب.

---

(١) إسلام أونلاين، ١٩٩٩-٢٠٠٣م.

(٢) العربية، ٢٠٠٣م.

٢. يتم التقدم في تطبيق الخطة بناءً على تنفيذ الطرفين، وليس ضمن جداول زمنية.

٣. إقامة قيادة فلسطينية جديدة.

٤. إشراف الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق الخطة وليس الرباعية الدولية.

٥. إقامة الدولة الفلسطينية في حدود مؤقتة فقط وبالاتفاق مع إسرائيل بعد وقفٍ تام للإرهاب وتفكيك البنى التحتية للإرهاب واستبدال القيادة الفلسطينية وتكون دولة منزوعة السلاح تماماً.

٦. يعلن الفلسطينيون أن إسرائيل دولة يهودية وبذلك يتم التنازل عن حق العودة.

٧. يقود عملية إنهاء التسوية السلمية باتفاق دائم إلى إنهاء النزاع ووضع حد للمطالب المتبادلة.

٨. يتم تحقيق أي تسوية بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين.

٩. عدم السماح لأي تدخل خارجي في المسائل المتعلقة بالتسوية الدائمة.

١٠. ترتكز خارطة الطريق على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢و٣٣٨ فقط وليس على المبادرة السعودية العربية التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع المناطق.

١١. إجراء إصلاحات كاملة من قبل السلطة الفلسطينية.

١٢. يعيد الجيش الإسرائيلي انتشاره خارج مناطق السلطة الفلسطينية وفقاً للظروف الأمنية.

١٣. وفقاً للظروف الأمنية أيضاً، تعمل إسرائيل من أجل تحسين ظروف حياة الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأهم هذه العقبات التي واجهتها خارطة الطريق وساهمت في إفشالها: [١]

١. أنها اتسمت بعدم التوازن في توزيع الواجبات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وتنحاز للطرف الإسرائيلي بأنها أولت قضية الأمن الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين وهي نفس الإشكالية التي وردت في أوسلو.

---

(١) يوسف، الحمد، ١٩٩٤م.

٢. تأجيل أهم المسائل الأساسية في الصراع وهي القدس واللاجئين والمستوطنات إلى المرحلة النهائية.
٣. انسجمت خارطة الطريق مع منطلقات المشروع الإسرائيلي للتسوية السياسية، والتي تريد أن يحكم الفلسطينيون أنفسهم امام العالم كدولة مُحتلة وهو الحكم الذي يخلو من السيادة.

موقف كل من فلسطين وإسرائيل من خارطة الطريق:

رحبت السلطة الفلسطينية والتي مثلها الرئيس السابق ياسر عرفات بخارطة الطريق، لاعتقادها بأن الخطة قادرة على إعادة المسار السياسي التفاوضي، إلا إن معظم قوى المقاومة أبدت رفضها لمشروع خارطة الطريق لأنها لا تعبر عن مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني، بل ستعمل على تقويض الانتفاضة وتجرد الشعب الفلسطيني من سلاح المقاومة وتعمل على شق صف الوحدة الوطنية.

أما موقف الكيان الصهيوني فقد جاء رافضاً لخريطة الطريق دون الأخذ في التحفظات والتعديلات التي أدخلتها الحكومة الإسرائيلية عليها، وهذه التعديلات تمثلت فيما يلي:[١]

١. وجوب التخلي عن حق العودة مقابل دويلة فلسطينية، أو وجود ضمانات دولية تُسقط هذا الحق.
٢. عدم إمكانية وضع الحدود الدائمة في خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م.
٣. ربط تطبيق مشروع خارطة الطريق بالوقف الكامل للهجمات الفلسطينية على المستوطنين الإسرائيليين.
٤. مطالبة الجيش الإسرائيلي تحديد المطالب الأمنية المُلقاة على الفلسطينيين في المرحلة الأولى من خطة الطريق وتوضيحها.

---

(١) شبكة فلسطين للحوار، ٢٠٠٦م.

٥. طلبت إسرائيل تفصيل المطالب لإصلاح عميق وشامل في الجانب الفلسطيني خصوصاً في صياغة جوهر منصب رئيس الحكومة الفلسطيني وصلاحياته.

٦. طالبت إسرائيل بتقييد سيادة الدولة الفلسطينية التي ستُقام في حدود مؤقتة.

٧. تجريد الدولة الفلسطينية تماماً من الأسلحة.

٨. السماح للجانب الفلسطيني بالاحتفاظ بشرطة وقوات أمن داخلي مسلحة بأسلحة خفيفة فقط.

٩. سيطرة إسرائيل على مداخل هذه الدولة ومخارجها ومجالها الجوي أيضاً.

١٠. حظر الدولة الفلسطينية عن عقد أحلاف واتفاقات مع أعداء إسرائيل.

١١. إلقاء كل مطالب خارطة الطريق في البداية على عاتق الشعب الفلسطيني، وأهمها وقف ما أسمته بالإرهاب، واستبدال القيادة والإصلاح الشامل، ولاحقاً ستكافئهم إسرائيل من خلال إجراءات خاصة بها.

أما موقف اليمين العلماني من عمليات السلام يجسدهُ بنيامين نتنياهو:

يرى نتنياهو اليميني المتطرف أن أسباب عدم تحقق السلام وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي هو رفض القومية اليهودية من قبل العرب، ووجود أي سيادة غير عربية في منطقة الشرق الأوسط، وسعي الإسلام الأصولي إلى تطهير المنطقة من أي نفوذ غير إسلامي، وهو عداء عربي للعالم الغربي وهي آراء يمينية متطرفة، وقد تحدث في كتابه "مكان تحت الشمس" عن السلام بطريقته اليهودية المتطرفة بأن العرب لا يرغبون بقيام كيان يهودي في أي مكان من العالم، وأن معارضتهم لقيام إسرائيل هي سبب الصراع وهي ما يحول دون تحقيق السلام.[١]

---

(١) نتنياهو، ٢٠١٤م: ص٣٦١ .

شروط السلام بالنسبة لنتنياهو:

١. اعتراف العرب وتسليمهم بوجود دولة إسرائيل مباشرة ودون شروط.
٢. تخلي العرب عن فكرة القضاء على الدولة اليهودية.
٣. إعطاء هذا السلام مصداقية عن طريق إبرام المعاهدات معها.
٤. إلغاء المقاطعة ضد إسرائيل.
٥. وقف التسلح العسكري من العرب ضد إسرائيل.
٦. اعتراف العرب بحق إسرائيل في البقاء، أي قبول مبدأ التعايش المُتبادل.

كل هذه الشروط تدعو إلى السلام العربي الهش الخاسر لأنه سلام يرفض من الأساس مبدأ الأرض مقابل السلام ويُحقق لإسرائيل رغبتها في التسلح على حساب العرب، الذي يأخذ منهم كل شيء ولا يهبهم، مع استبعاد مسألة تقسيم القدس تماماً لصالح إسرائيل، وهو ما ألمح به نتنياهو بإظهار قوة إسرائيل والقوة اليهودية في العالم "الصهيونية"، التي يعلق عليها آمالاً لتحقيق أحلام الصهيونية التي ترغب السلام المرتكز على دعامتين:

أ. ضرورة وجود نوايا مُخلصة من العرب.
ب. أن الشروط التي ستحمي إسرائيل يجب أن تثبتها نوايا العرب بدرجة لا تقل عن النوايا المُسالمة.[1]

وينظر نتنياهو إلى السلام من نفس منظور آرييل شارون ويقرر بأنه يجب أن تضع إسرائيل شروطه وليس العرب، لأن إسرائيل هي المنتصرة وهي القوة الضاربة، ضمن مطالب السلام التالية:

١. تغيير اسم منظمة التحرير الفلسطينية، ذلك إن بقاء كلمة تحرير تدل على سوء نية القيادة الفلسطينية واستمرارية التآمر ضد وجود إسرائيل.
٢. أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الاسم الجديد بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني.

(١)نتنياهو، ٢٠١٤م: ص١١.

٣. أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بإلغاء مشروع المراحل الذي يهدف للقضاء على إسرائيل على فترات ومراحل متتالية.

٤. أن توافق المنظمة الفلسطينية على حل نفسها تحت إشراف دولي.

٥. أن تتوقف المنظمة الفلسطينية عن زرع الكراهية المنهجية لإسرائيل في أوساط الشباب الفلسطينيين ومخيمات اللاجئين.

٦. أن تتراجع المنظمة الفلسطينية عن معارضتها لمشاريع إعادة توطين اللاجئين في البلدان العربية وإلغاء القرارات التي من شأنها القضاء على إسرائيل.[١]

كل هذه المطالب السالف ذكرها تهدف للتلاعب بالرأي العام الدولي، ولا تخدم فكرة السلام العادل الذي يعني بالأساس بين طرفين متماثلين في السيادة على الأقل.

وقد قسم نتنياهو السلام إلى نوعين:

الأول: السلام الديمقراطي الانسجامي، وهو النوع القائم بين المجتمعات الغربية المعاصرة، وهو السلام الذي لا يتحقق إلا إذا كانت جميع الأطراف السياسية المُشاركة فيه مُنبثقة من الممارسة الديمقراطية الحقيقية مع ضرورة استمرارها.

الثاني: سلام الردع، وهو النوع المُناسب بالنسبة لنتنياهو لمنطقة الشرق الأوسط، والذي يقوم على إرغام الأنظمة الدكتاتورية الموجودة في الدول العربية على الخوف والردع نتيجة لوجود قوة الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة وهي إسرائيل، ولاستمرار وجود هذه القوة الديمقراطية فإنه يتوجب على الدول الغربية تقديم الدعم الكامل واللازم لهذه الدولة. والسلام بالنسبة لنتنياهو هو السلام الذي يقود لمزيد من القوة الإسرائيلية ومزيد من التوسع الإسرائيلي وهضم الحقوق الفلسطينية والعربية ولا علاقة للسلام إذا تضمن حقوق الشعوب.[٢]

---

(١)نتنياهو، ٢٠١٤م: ص١٢٧.

(٢)نتنياهو، ٢٠١٤م: ص١٣٠.

أما فيما يتعلق بمستقبل السلام بالنسبة له، فهو يرى مستقبل الدولة اليهودية بعد ٣٠ عاما، بأنه سيبلغ عدد سكان إسرائيل عشرة ملايين يهودي، وستصبح دولة قوية ذات نشاط اقتصادي كبير، مما يجعلها تفرض نفسها على العرب وترغمهم على إقامة السلام المُتكافئ معها، وسيمنحها الفرصة أن تراهن على تطور الواقع اليهودي النشط في ظل تجمد الواقع الواقع العربي، وستصبح الخسارة حليفة العرب إذا ارتبط تحقيق السلام في المنطقة بازدياد حجم القوة الإسرائيلية (عسكرياً، اقتصادياً، وديمغرافياً) وهي القوة المخالفة لمنطق التاريخ لتكون إسرائيل هي الوسيلة التي تضع السلام ضمن الملامح التالية:

١. منع إقامة أي سيادة أجنبية فلسطينية على الضفة الغربية.
٢. السيطرة على مصادر المياه الجوفية وعلى المناطق الواقعة فوق أحواضها.
٣. مراقبة ووقف الزيادة الديمغرافية الفلسطينية.
٤. المحافظة على وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية.[١]

وهو السلام الذي يتوافق مع مصالحها ويحقق هدفها بإقامة أرض إسرائيل الكبرى وعاصمتها القدس الموحدة .

أهم جوانب وقضايا المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف حول موضوع السلام والتسوية السياسية:

١. نزع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الإستراتيجية من المنطقة، ووضع الضوابط على تصدير السلاح إليها، وحول هذه القضية تركز الضغط العالمي والأمريكي الصهيوني تحديداً على الجانب العربي فقط، أما بالنسبة لإسرائيل نلاحظ وجود

---

(١)نتنياهو، ٢٠١٤: ص١٣٢.

إهمال عالمي متعمد لما تمتلكه من أسلحة إستراتيجية وأسلحة دمار شامل تحت ذريعة التخوفات الأمنية الصهيونية المزعومة.

٢. دمج الكيان الإسرائيلي أمنياً واقتصادياً مع مؤسسات عمل منطقة الشرق الأوسط.

٣. دعم البناء الاقتصادي في بناء منطقة الشرق الأوسط، وتوفير القوة المالية اللازمة لتحقيق عمليات التنمية وإنشاء صناديق للتنمية للعرب.

٤. توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين المُحتلة، والعمل على إعادة إسكان اللاجئين في الضفة وقطاع غزة، مع إقامة حكم إداري ذاتي مؤقت للفلسطينيين تحت الاحتلال ودمج هذا الحكم فدرالياً مع الأردن بعد انتهاء الفترة المؤقتة.

٥. ملاحقة القوى المناهضة للسلام وتحجيمها للتعايش معها والحرص على عدم الاستقرار ولا على أية جزئيات تتعلق بإنهاء حالة الصراع وإيجاد جو لاستقرار المنطقة.[١]

اتسمت رؤية أحزاب اليمين العلماني والديني التي تزعمت الائتلافات الحكومية منذ قيام إسرائيل بالعدوانية على الشعوب العربية وفلسطين على وجه الخصوص، وقد نجحت هذه الأحزاب، ومن خلال ما سبق وجدت الدراسة أن سياسة أحزاب اليمين العلماني والديني الإسرائيلية اتسمت بالعدوانية وذلك بدعم من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إفشال وإخضاع مشاريع التسوية السياسية لصالح إسرائيل. إن التسوية السياسية هي أداة للضغط الإسرائيلي على الدول العربية والسلطة الفلسطينية لكسب المزيد من الوقت من أجل تنفيذ إستراتيجيتها التوسعية التي تهدف لتقوية موقعها الجيوإستراتيجي والسياسي في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط كاملة.

---

(١)غسان، ٢٠٠٨م: ص٨٢.

الآثار العامة للتسوية السياسية العربية الإسرائيلية:

١. التسويق للكيان الصهيوني بأنه كيان طبيعي في المنطقة له حق العيش في حدود آمنة وله الحق في الحصول على شرعية فلسطينية عربية.

٢. تكريس حالة التجزئة والضعف في العالم العربي.

٣. إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحق اللاجئين في العودة إلى أراضي١٩٤٨.

٤. زيادة حدة التوتر لدى الشعب الفلسطيني، حيث توجد معارضة واسعة لمشاريع التسوية السياسية الغير عادلة.

٥. توفير الظروف المناسبة للهجرة اليهودية إلى فلسطين المُحتلة.

٦. السيطرة على اقتصاديات المنطقة العربية نتيجة لفتح قنوات التطبيع، وهو ما يوفر الفرصة للنمو الاقتصادي الإسرائيلي.[١]

إن صناعة السلام وفلسفة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عبر عقد اتفاقيات السلام هي إجراءات نظرية تسعى بها الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الدولية التي لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط، ولم تحقق المدى الذي يُسهم في صنع الاستقرار وبناء السلام لأنها وكما ذكر سابقاً لم تتناول جوهر الصراع القائم على الظلم وحرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه في إقامة دولته والعيش بسلام على أرضه دون وصاية أو هيمنة واحتلال، بسبب الاتفاقيات التي لم تتخذ مواقف حاسمة إلا ضد الطرف العربي والفلسطيني والتي تُبقي على عوامل الدعم الإسرائيلي والتطرف الصهيوني عسكرياً واقتصادياً بمنحه أحدث الأسلحة الإستراتيجية ضد الدول العربية التي لا تمتلك القوة الكافية لردعها، وهو ما يُجبر العرب على تطوير المنطقة بالارتباط والتداخل مع الكيان

(1) Eisenberg ،2010:p56 .

الصهيوني بعمليات التنمية والتغيير المتعددة لتحقيق عنصر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو ما يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

رغم النضالات العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص منذ عام ١٩٤٨م ضد الاحتلال الإسرائيلي فقد كانت الإنجازات التي تحققت على مستوى إحقاق الحقوق الوطنية المحددة لصالح الجانبين المصري والأردني فقط، بينما لم ينتج عن مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو ١٩٩٣م حتى الآن إحراز أي تقدم للجانب الفلسطيني، ولم تقدم إسرائيل على الانسحاب ولم تتمكن فلسطين من إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين، وقد باءت مسارات السياسة بالفشل بسبب التعنت الإسرائيلي.

نشطت الجهود العربية الدبلوماسية والسياسية لتنفيذ مبادرات سلام كخيار إستراتيجي للأمة العربية لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، آخر هذه المبادرات المبادرة العربية للسلام: والتي أطلقها الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية عام ٢٠٠٢م، لإقامة السلام عبر انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧م، ومحاولة للتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ مقابل تطبيع العلاقات معها، وكان الهدف الرئيس من هذه المبادرة هي إنشاء دولة فلسطينية مُعترف بها دولياً على حدود ١٩٦٧ وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان، وتم الإعلان عن هذه المبادرة في القمة العربية في بيروت المنعقدة في ٢٧ آذار ٢٠٠٢م، ولاقت هذه المبادرة تأييداً عربياً، جاء نص المبادرة كما يلي:

"مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المُنعقد في دورته الرابعة عشرة، إذا يؤكد ما أقرهُ مؤتمر القمة العربية غير العادية في القاهرة في حزيران ١٩٩٦م، من أن السلام

---

(١) الحمد، ٢٠٠٠م: ص٥٤.

العادل والشامل خيار إستراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية يستوجب لزاماً مقابلاً تؤكده إسرائيل في هذا الصدد"..[1]

وقد جاء مخطط المبادرة انطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لا يُحقق السلام أو الأمن لكل الأطراف. وقد طالب المجلس إسرائيل بإعادة النظر في سياساتها وأن تجنح للسلم مُعلنةً أن السلام العادل هو خيارها الإستراتيجي أيضاً، وقام بمطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المُحتلة وتتضمن الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧م، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤، وقبول إسرائيل بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧م في الضفة وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.[2]

ويترتب على الدول العربية ما يلي:

١. إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والشروع بالدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل وضمان تحقيق الأمن لجميع دول منطقة الشرق الأوسط.
٢. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار سلام شامل.
٣. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى مع الوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.
٤. دعوة مجلس جامعة الدول العربية لحكومة الليكود لقبول هذه المبادرة حماية لفرص السلام وحقن الدماء، ولتتمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش بسلام جنباً إلى جنب، وتوفير مستقبلٍ آمن للجميع.
٥. دعوة المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته لدعم المبادرة.

---

(١) الحمد، ٢٠٠٧م: ص٧٠-٧١.
(٢) الحمد، ٢٠٠٧م: ص٧١-٧٢.

تشكيل لجنة خاصة من الدول المعنية بالنزاع والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة، والتأكيد على دعمها على كافة المستويات، وأولها الأمم المتحدة، مجلس الامن، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الإسلامية، والاتحاد الأوروبي، وقد مثلت هذه المبادرة تحولاً تاريخياً في موقف الدول العربية بالمقارنة مع قرارات مؤتمر قمة الخرطوم المنعقد في ١٩٦٧م، والذي عُرف بلاءاته الثلاثة "لا للسلام، لا للتفاوض، لا للاعتراف بإسرائيل"، الأمر الذي يشكل إخفاق الدول العربية بدفع عملية السلام للأمام، بعد إطلاق هذه المبادرة لم تقم الدول العربية بأية جهود ترفع من شأن هذه المبادرة، وبقي الحال على ما هو عليه حتى عام ٢٠٠٧م، حيث قررت الدول العربية الترويج للمبادرة التي أطلقتها في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لإقناع حكوماتها بأهمية وأبعاد هذه المبادرة. (١)

وقد طالبت بعض الدول العربية إلغاء هذه المبادرة بسبب رفض إسرائيل لتبنيها، وبسبب الظروف الجيوإستراتيجية في الشرق الأوسط منذ انطلاق ٢٠٠٢م، فقد غيرت الحروب معادلة القوى الإقليمية، مثل قيام دولة إيران الإسلامية والتي تشكل خطراً على إسرائيل وعلى الدول العربية السُنية، لذلك فإن هذه المبادرة تطلبت التنفيذ لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ولم يُكتب النجاح أو الاستمرارية للمبادرة العربية من أجل السلام، بسبب الموقف الإسرائيلي المتحفظ على بعض بنودها، إلى جانب الانتقادات والملاحظات التي وجهت للمبادرة، كالتوقيت وحيثيات طرح المبادرة وآليات تنفيذها والأوضاع الأخيرة التي شهدتها غزة والتي تمثلت بالاشتباكات المتكررة بين حركة فتح وحماس والتي أعلنت بها حماس على استمرار عمل الحكومة الوطنية. (٢)

(١) الحمد، ٢٠٠٧م: ص٧٣-٧٥ .

(٢) الحمد، ٢٠٠٧م: ص٩١-٩٩٣.

موقف الفلسطينيين من المبادرة العربية للسلام:

اتسم الموقف الفلسطيني بالوضوح والعلنية، وقد عبرت المبادرة عنه وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية على التمسك بالمبادرة كأساس للسلام مع إسرائيل، وقد أعلنت السلطة الفلسطينية تبنيها للمبادرة عند إقرارها في ٢٠٠٢م في بيروت وجددت هذا الموقف في الرياض ٢٠٠٧م، وعبرت عن موقفها بأنه موقف عربي ثابت وإستراتيجي يتعلق بالقضية الفلسطينية وأن السلام هو الخيار الإستراتيجي والذي يقوم على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ١٩٦٧م بما فيها القدس.[١]

موقف إسرائيل من المبادرة العربية للسلام:

بالمقابل فقد عبرت إسرائيل عن رفضها للمبادرة العربية للسلام عند إقرارها في ٢٠٠٢م في بيروت، إلا أن بعض المسؤولين الإسرائيليين اعتبروا أن هذه المبادرة من الممكن أن تشكل نقطة انطلاق جديدة وقاعدة للبدء بالمفاوضات المستقبلية مع إجراء بعض التعديلات عليها، فقد أبدى إيهود أولمرت زعيم كاديما بأن إسرائيل تجد في هذه المبادرة إشارات أولية للتفاهم مع العالم العربي ومع دول لم تكن لها علاقات مع إسرائيل من قبل، وتفهّم هذه الدول بأن إسرائيل قوة لا يمكن تجاهلها وتجاهل مستقبلها في منطقة الشرق الأوسط، وطالب أولمرت الدول العربية بإلغاء بند حق العودة لأنه شرطٌ غير مقبول مطلقـًا بالنسبة لإسرائيل. وأعلنت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية حينها الترحيب الحذر لهذه المبادرة بنتائج تفعيل هذه المبادرة، معتبرة أن المبادرة العربية للسلام ليست كافية لإجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين. وقد أوضح مئير شتريت وزير الإسكان الإسرائيلي بأن العقبة الكبيرة التي تعرقل قبول هذه المبادرة هي حق العودة، فإن تحقق هذا البند فلن تصبح إسرائيل ذات أغلبية يهودية.[٢]

---

(١) شؤون دولية، ٢٠٠٣م: ص٣.

(٢) شؤون دولية، ٢٠٠٣م: ص٤.

موقف الولايات المتحدة من المبادرة العربية:

إن اتفاقيات السلام التي تم توقيعها بين العرب وإسرائيل لم ولن تحقق الاستقرار والسلم الذي وقعت من أجله، لأن عوامل الانفجار بعد توقيع هذه الاتفاقيات زادت في منطقة الشرق الأوسط مع الوقت، وهو ما يُعارض الرؤية الأمريكية لموضوع السلام ومستقبله في الشرق الأوسط وهي المصلحة الصهيونية الإسرائيلية، بحيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتكييف مصالحها وحاجاتها مع مصالح الكيان الصهيوني لأن خطط وتحقيق مصالح إسرائيل لا تتم إلا بالقوة الخارجية القائمة على احترام إرادة شعوب المنطقة العربية وتبادل المصالح معها دون وصاية أو هيمنة.[١]

وفي ظل التحولات العالمية الجديدة والصراعات الشرق أوسطية المتمثلة بالربيع العربي والذي أثر على الاستقرار في المنطقة فقد تأثرت الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بنفوذها في المنطقة، وتعطيل لمصالحها خاصة مع تنامي القوى الدولية الجديدة والتي لا تعتبر إسرائيل حليفاً إستراتيجياً لها، وهو ما سيجعل القوى الدولية الجديدة ترفض تفرد الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة المنطقة، وفرضها بعض القرارات لتحقيق السلام الذي يحمي ويحقق مصالحها وبالرغم من اتباع الولايات المتحدة الأمريكية بعض الإجراءات لرد اعتبار مصداقيتها السياسية مع العرب، إلا أنها عملت على إعادة ترتيب وتحديد دور إسرائيل الإقليمي كحليف إستراتيجي لها ومنعت بروز أي قوة عربية أو شرق أوسطية تشكل خطراً على السياسة الأمريكية فيه.[٢]

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها وحماية مصالحها في الشرق الأوسط من خلال تأجيل مسائل الصراع الجوهرية وبيان نقاط الخلاف الرئيسية حول الحل العادل والدائم والذي ينسجم مع أهداف إسرائيل التالية:[٣]

---

(١) الفريد، ١٩٧٨م: ص١٥.

(٢) شؤون دولية، ٢٠٠٣م: ص٨.

(٣) العظمة، ١٩٦٩م: ص١٢١.

أ- تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لضمان إنهاء حالة الحرب والعداء المستمر واحترام السيادة لدول المنطقة، وإنشاء تعامل إقليمي تشترك فيه إسرائيل مما يُضعف العلاقات العربية فيما بينها ويعمل على تفتيت القوة العربية عبر ربط الدول العربية وقوتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- إقامة نظام إقليمي يقوم على احترام أُسس النظام الدولي الجديد والمتضمن حفظ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية وكبح جماح أية بؤر تتسبب بعدم الاستقرار في المنطقة وضبط التسلح كأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الإستراتيجية.

ج- إقامة حكم إداري ذاتي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م باستثناء القدس.

واحتمال نجاح المفاوضات بين كل من فلسطين وإسرائيل أصبح ضعيفاً وتبوء أغلبها بالفشل بسبب عدم جدية إسرائيل وحضها على عدم نجاح المفاوضات دون أقل حد من التنازل من قبل الفلسطينيين، والتسوية السياسية المتوقعه ستتسم بالسطحية فيما يخص معالجة الصراع في المنطقة، والتي لن تعالج جوهر الصراع العربي الإسرائيلي التي تتجسد في احتلال إسرائيل للأراضي العربية وتهجير الشعب الفلسطيني خارج وطنهم، وهي الصفة السطحية ستعمل على عدم دوام واستمرارية التسوية وإمكانية نجاحها وتطبيقها على المدى البعيد.

ولإمكانية إحلال الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يجب أن يتحقق الجزء الأكبر من طموحات وآمال الشعب الفلسطيني كالهوية الفلسطينية والاستقلال الوطني، وأن الخيار الواقعي لإقامة التسوية السلمية في الشرق الأوسط يتم بقبول إسرائيل من حيث المبدأ بإقامة الدولة الفلسطينية المُستقلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالنسبة للشعب الفلسطيني فهو لن يقبل بأية ترتيبات مرحلية إن لم تكن مدخلاً واضحاً للتسوية النهائية

التي تحقق الحدود المتأملة للفلسطينيين، إلا أنه ومن خلال إستراتيجيات أطراف التفاوض نجد أن الكاسب الأكبر في عمليات التفاوض هو إسرائيل، والخاسر الأكبر هو الفلسطينيون، لأن الشعب الفلسطيني سيضطر إلى التنازل عن الحد الأدنى لمطالب الفلسطينيين والتي تقوم على إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

النتائج:

١. إن مواقف الأحزاب اليمينية العلمانية والدينية الإسرائيلية من عملية التسوية السياسية تمثلت بالمماطلة وسياسة التسويف إلى جانب تطرف بعضها لعدم إقامة المعاهدات الرامية إلى التسوية السلمية مع الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص.

٢. صحت فرضية الدراسة والتي أفادت بأن اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل أدى إلى زيادة الصراع العربي الإسرائيلي، وتعقيد التوصل إلى التسوية السياسية السلمية.

٣. حققت الدراسة أهدافها العلمية والعملية وأجابت عن الأسئلة التي تم طرحها في مقدمة الدراسة، حيث أوضحت مفهوم وتقسيمات الأحزاب اليمينية العلمانية والدينية وتركيبتها الاجتماعية وأهم برامجها، وأوضحت الدور الذي تلعبه هذه الأحزاب في إسرائيل مبينةً مفهومها للسلام، بالإضافة إلى طرح بعض التوقعات بشأن مستقبل السلام في ظل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

٤. توافقت الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة التي تم عرضها في الفصل الثاني من حيث مواقف أحزاب اليمين العلماني والديني الإسرائيلي تجاه عمليات السلام والتسويات السياسية ونسب مشاركتها في الكنيست والائتلاف الحكومي الإسرائيلي ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

5. إن أبرز وأهم الصعوبات التي واجهت الباحثة في هذه الدراسة تمثلت بندرة الكتب والمراجع الإسرائيلية، والتعامل السلبي من قبل بعض الباحثين والكُتاب في بعض الأحيان فيما يتعلق بتوضيح الخطر الصهيوني الإسرائيلي على منطقة الشرق الأوسط والعالم ككُل.

التساؤلات المستقبيلة:

1. هل سيتم العمل بشكل جديّ من الدول العربية لإيجاد حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية، من أجل الوصول إلى السلام في منطقة الشرق الأوسط؟
2. هل من مساعٍ دولية تقوم بدورها للتأثير في مجريات عملية السلام بما يخدم حقوق الشعب الفلسطيني؟
3. هل سيتم البحث عن حلول لمشكلة النزاع العربي الإسرائيلي من قبل الهيئات والمنظمات الدولية؟



الخاتمة

في ضوء ما سبق يمكن القول أن المخطط الإسرائيلي لاختراق المنطقة العربية قائم ومستمر وما زال قيد التطبيق والتنفيذ، وقد حقق المخطط الإسرائيلي العديد من النتائج الناجحة، من خلال توقيع إسرائيل على اتفاقيات التسوية والتطبيع وما يقتضيه من إلغاء المقاطعة العربية وإنشاء العلاقات الدبلوماسية وعقد الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والعلاقات الأمنية وتتبع طرق التعاون الاقتصادي والطاقة والصناعة، إلا أن العالم العربي لم يجد أن عقد الاتفاقات والمعاهدات بينه وبين إسرائيل قد وضعت حدا للصراع العربي الإسرائيلي ولم تسهم إلا بإنهاء النزاع المسلح إلى وقت يطول أو يقصر حسب الظروف المتراكمة والطارئة، وفي ظل التطور الديمغرافي واختلال الموازين بين كل من إسرائيل والعرب فإن تفوق إسرائيل العسكري وتطور الوسائل التقنية وإصرار إسرائيل على تقديم نفسها بوصفها دولة غربية في المنطقة فإن الوضع بالنسبة لإسرائيل لن يكون سهلاً على المدى البعيد، لذا ستبقى إسرائيل أمام خيارين: أن تعيش محاصرة بخوف ورعب ودون أمن واستقرار لأبنائها وأجيالها القادمة، أو أن تختار السلام العادل مع جيرانها العرب الذين طالما قدموا التنازلات وآخرها المبادرة العربية للسلام في ٢٠٠٢م، والتي تؤمن اعترافاً عربياً لها، وبالنظر إلى واقع الحال نجد أن إسرائيل ستبقى رهينة لعقلية القلعة المبنية على هاجس الأمن وهو الحاضر في سياساتها الداخلية والخارجية.

لذا لا بد للعرب أن ينظروا إلى قضايا الشرق الأوسط نظرة كلية وشاملة بما يتعلق بالأمن والأراضي المحتلة والوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وقضية اللاجئين ووضع القدس وتحقيق أمن بعض أشكال التعاون الاقتصادي لتأمين الحد الأدنى من الثقة

المتبادلة بين الطرفين، وإيجاد مستقبل للحلول الوسط التي تأخذ مصالح الأطراف المتنازعة بشكل متساوٍ.

وفي المحصلة فإن عملية التسوية السياسية بالنسبة لإسرائيل ما هي إلا آلية من آليات إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، تضغط على الدول العربية وعلى السلطة الفلسطينية لكسب الوقت من أجل تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها التوسعية، وتقوية موقعها الجيوإستراتيجي والسياسي في المنطقة. لذا فقد وجب العمل على إيجاد حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية، للوصول إلى السلام في منطقة الشرق الأوسط، وضرورة السعي للتأثير في مجريات عملية السلام لأنه لن يتحقق السلام إن لم يتم تحسين العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وهي أهم عناصر التسوية السياسية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى السعي لإيجاد حل لمشكلة النزاع العربي الإسرائيلي، لأنه لن تكون هناك إمكانية بناء نظام للتعاون السلمي بين كل دول الشرق الأوسط، وبدون سلام الشرق الأوسط فلن يتحقق السلام في كل العالم.



المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

- بشير، نبيه، **جدلية الدين في إسرائيل "حركة شاس حالة دراسية"**، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
- تيم، فوزي (١٩٩٧)، **تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل "انتخابات مجلس الكنيست ١٩٤٩-١٩٩٦"**، دار زهران للنشر، عمان.
- الجوادي، محمد (٢٠٠٠)، **من أجل السلام معارك التفاوض**، مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية، دار الخيال، ص٤٤٧.
- حسين، خليل (١٩٩٣)، **المفاوضات العربية الإسرائيلية وقائع ووثائق**، بيسان للنشر، بيروت.
- الحمد، جواد (٢٠٠٠)، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- الحمد، جواد، هاني سليمان (١٩٩٤)، **الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، ص١٣٥، عمان.
- الحمد، جواد، نادية سعد الدين (٢٠٠٧)، **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة دراسات شرق أوسطية**، العددان ٤٠ و٤١، ص٧٠-٩٥.
- الحمداني، قحطان أحمد سليمان، (٢٠٠٤). **كتاب الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي، عمان- الأردن.

- حنة، شاهين، **فشل تجربة الحركة الديمقراطية للتغير كحزب وسط كبير في إسرائيل**، ص٦٣-٦٥.
- خطيب، إيناس (٢٠١٥)، **تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- درويش، مروان (٢٠١٠)، **حركة شاس واليهود الشرقيون**، ص١٨٠.
- رضى سلمان وآخرون (٩٨٤م)، **إسرائيل في ١٩٤٨م أحداث ومواقف**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، سلسلة كتب تسجيلية، ص٨.
- الزرو، صلاح (١٩٩٠م)، **المتدينون في المجتمع الإسرائيلي**، أرشيف دار الجليل.
- سعدات، محمود فتوح (٢٠١٤)، **أبرز الأحزاب في مجتمع الكيان اليهودي الإسرائيلي**، الألولة الثقافية.
- السعدي، غازي (١٩٨٩)، **الأحزاب و الحكم في إسرائيل**، دار الجليل، عمان.
- السعدي، غازي (١٩٨٩)، **الأحزاب والحكم في إسرائيل**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
- شاماك، إسرائيل ترجمة ناصر عفيفي (٢٠٠٤)، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، مكتبة الشروق الدولية ومركز الدراسات الإستراتيجية/ الجامعة الأردنية، الطبعة الاولى، ص٤٥.
- الشرعة، محمد كنوش ونظام بركات (٢٠١٥)، **القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل**، مركز الدراسات الأردنية/ جامعة اليرموك، ص٢٥٩.
- شعبان، أحمد بهاء الدين (٢٠١٠)، **حاخامات وجنرالات:الدين والدولة في إسرائيل**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.
- صالح، محسن (٢٠١١)، **حزب العمل الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت-لبنان.

- عبد الله، بدرية صالح (٢٠١٤)، **دور كاديما في عملية السلام**، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٨.
- عبد الله، هاني (١٩٨١)م، **الأحزاب السياسية في إسرائيل عرض وتحليل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- عبيد، إبراهيم يوسف أحمد (٢٠١٣)، **دور حزب إسرائيل بيتنا في الحياة السياسية الإسرائيلية**، جامعة الأقصى.
- العظمة، عزيز (١٩٦٩م)، **اليسار الصهيوني منذ بدايته حتى إعلان الدولة**، مركز الأبحاث والدراسات العربية، بيروت، ص٤١-٥١.
- أبوغزالة، بسام (١٩٦٦م)، **الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي**، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، بيروت.
- غلاييني، مروة (٢٠١١)، **صناعة القرار الإسرائيلي:الآليات والعناصر المؤثرة**، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت-لبنان.
- غليون، برهان (١٩٩٩)، **العرب ومعركة السلام**، المركز الثقافي الغربي، الدار البيضاء.
- فهمي، إسماعيل (٢٠٠٦)، **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**، دار الشروق، ص٤٠٨.
- الكيالي، عبدالحميد (٢٠٠٥)، **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة١٠.
- ماضي، عبد الفتاح محمد، **الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية**.
- ماضي، ملحم عبد السلام سعيد (٢٠١٦)، **حزب البيت اليهودي وأثره على الحياة السياسية في إسرائيل٢٠٠٨-٢٠١٤م**، جامعة الأزهر.

- المسيري، عبد الوهاب (١٩٩٩)، **اليهود واليهودية والصهيونية**، دار الشروق، الطبعة الثانية، المجلد ٨.
- المسيري، عبد الوهاب (٢٠٠١)، **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ "رؤية حضارية جديدة"**، دار الشروق، الطبعة الثالثة.
- المسيري، عبد الوهاب (٢٠٠٨)، من **"هو اليهودي؟"**، دار الشروق، الطبعة الثالثة.
- المعايطة، سميح (١٩٩٣)، **في التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، دار البشر.
- نبيه، بشير (٢٠٠٦)، **جدلية الدين السياسي في إسرائيل**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، ص١١-٢٤، رام الله.
- نتنياهو، بنيامين ترجمة محمد عودة (٢٠١٤)، **مكان تحت الشمس**، دار اليازوري للنشر، الفصل التاسع.
- هيكل، محمد حسنين (١٩٩٦)، **سلام الأوهام"أوسلو-ما قبلها وما بعدها**، الكتاب الثالث، دار الشروق، القاهرة.
- يقين، د.سعيد (٢٠٠٢-٢٠١٤)، **الجدار العازل الإسرائيلي:دارسة في السياسة الديمغرافية والتطهير العرقي**، مركز دراسات الوحدة العربية.

الدوريات:

- إبراهيم، سعد حميد (٢٠٠٩)، الأحزاب الدينية في إسرائيل، **المجلة الدولية والسياسية**، العدد ١٣، ص ٩٧-١٠٨.
- إبراهيم، سعيد حميد (٢٠٠٩)، الأحزاب الدينية في إسرائيل، **المجلة السياسية والدولية**، ص٩٧-١٠٨.
- أبراش، إبراهيم (٢٠٠٢)، **الوضع الراهن للصراع في الشرق الأوسط، تغير في طبيعة الصراع أم في أدواته**، مجلة رؤية الهيئة العامة للاستعلامات، العدد١٩، ص١٤.

- آسيا كيثير، ترجمة يوسف دافيد (٢٠٠٠)، **دولة اليهود والديمقراطية**، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص ١١٣.
- **إسلام.نت**، ١٩٩٩-٢٠٠٣م، نص مشروع خارطة الطريق الأمريكية ٢٠٠٢م.
- البدري، جمال (٢٠٠٠)، **الجسر - الأحزاب الدينية الإسرائيلية**، مدبولي الصغير، القاهرة.
- البطة، ناجي، **دور الأحزاب الدينية الإسرائيلية في الائتلافات الحكومية:حركة شاس دراسة حالة**، القدس.
- التباعي، جواد (٢٠١٠)، الحركة الصهيونية، التعريف الظروف والنشأة والأهداف السياسية، **الحوار المُتمدن**، العدد ٣٠٥١.
- تقرير خاص أصدره مركز الدراسات المعاصرة (٢٠٠٦)، عن انتخابات الكنيست الإسرائيلية السابع عشر، أم الفحم.
- الجباعي، كرم (٢٠٠٤)، **بيلوغرافيا الأحزاب والحركات والمنظمات الصهيونية في إسرائيل من١٩٤٨-٢٠٠٤م**، العدد ٣٢٨.
- جريس، جندي (٢٠١٣)، **انتخابات الكنيست التاسع عشر ٢٠١٣** والدوران في الدائرة المغلقة.
- الجعفري، حنين (٢٠١١)، **الأشكناز والسفارديم: من هو اليهودي**، مركز الرأي للدرسات.
- الحافي، عامر (٢٠٠١)، الأحزاب السياسية اليهودية في إسرائيل، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ١٦، ص ١٥٦-١٧١.
- الحافي، عامر (٢٠٠٢)، الأحزاب السياسية في إسرائيل: الليكود والأحزاب السياسية اليمينية في إسرائيل، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ١٨، ص ١٧١-١٦٥.

- الخالدي، طلال، جذور المرتكزات الفكرية **للإرهاب الصهيوني، مجلة الفكر العربي**، العدد ١١٥، ١٩٩٨م.
- خلف، سميح (٢٠٠٩)، أفيغدور ليبرمان الصهيوني المحتال مؤسس حزب إسرائيل بيتنا: النشأة والأصول لهذا الفاشي المُتطرف، **صحيفة الجريدة العراقية**.
- خليفة، أحمد (١٩٩١)، الأفق السياسي لحكومة رابين، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد١١، ص١١٤.
- درويش، مروان، **الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- درويش، مروان، **الفلسطينيون في إسرائيل**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- **الدولة والدين في إسرائيل مواجهة ام اتفاق؟**، (٢٠٠١)، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة.
- الزعبي، حلمي عبد الكريم (١٩٨٨)، الثابت والمتغير في الخارطة السياسية الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست: النتائج المحتملة للانتخابات ودلالاتها السياسية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد٣.
- السرور، د. عبد الناصر محمد (٢٠٠٩)، الدور الاجتماعي والديني والسلوك السياسي لحركة شاس في إسرائيل، **مجلة شؤون خليجية**، عدد ٥٨.
- شعبان، خالد (١٩٩٠)، دور الأحزاب السياسية الإسرائيلية، **مجلة قضايا سياسية**، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد ٧.
- شؤون دولية، (٢٠٠٣)، **حوار الحضارات والمبادرة الحضارية العربية**، سامية بيبرس، العدد ١١٧.
- شوفاني، إلياس (١٩٧٨)، **مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧-١٩٧٨م**، قسم الدراسات الإسرائيلية وفلسطين المحتلة، بيروت.

- شوفاني، إلياس (١٩٧٨)، **مشاريع التسوية الإسرائيلية١٩٦٧-١٩٧٨م، دراسة توثيقية نقدية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- السماك، محمد (٢٠٠٩)، **دور الدين في القرار السياسي**، صحيفة المستقبل اللندنية.
- صايغ، فايز (١٩٧٠)، **فلسطين وإسرائيل والسلام**، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، بيروت.
- **صحيفة دار الخليج**، ١٦ / ٢/ ٢٠١٠م، ليبرمان يرفض أي تسوية.
- **الصراع العربي الصهيوني"** الجذور و المواقف"، (١٩٨٩)، الكتاب السادس، **مجلة قضايا فكرية**، القاهرة، ص ٧-٩.
- **الصراع العربي الصهيوني"** الجذور و المواقف"، (١٩٨٩)، الكتاب السادس، **مجلة قضايا فكرية**، القاهرة، ص ٧٠.
- عايد، خالد (٢٠١٥)، نتائج انتخابات الكنيست ٢٠١٥ في ضوء اتجاهات التصويت البعيد المدى، **مجلة الدراسات الفلسطينية الطبعة الثانية**، العدد ١٠٣.
- عبد الحليم، حسن (٢٠٠٩)، **من هو أفيغدور ليبرمان**، مركز دراسات الشرق الأوسط للدراسات والإعلام.
- عبد الرحمن، أسعد، **مؤتمر مدريد للسلام**، الموسوعة الفلسطينية.
- عبد الله، بدرية صالح (٢٠١٤)، **دور كاديما في عملية السلام**، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٨.
- عدة مؤلفين، (٢٠٠٣)، **السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- العربي، نبيل (٢٠١٢)، طابا، كامب ديفيد، **الجدار العازل، صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية**.

- عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٦)، **الرؤية الأخلاقية الغربية لقضايا النظام العربي الإسرائيلي نموذجاً**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٢، ص٩٩.
- العقيلي، مازن (١٩٩٨)، **الأحزاب الإسرائيلية الدينية المُتطرفة وأثرها في النظام السياسي**، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد ١٣، ص٦٤.
- عكا للشؤون الإسرائيلية (٢٠١٦)، **الأحزاب الدينية الحريدية والابتزاز السياسي في إسرائيل**.
- عودة، يوسف (٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥)، **حركة شاس ودورها في المجتمع الإسرائيلي**، الحوار المتمدن.
- قاسم، أنيس فوزي (٢٠١٣)، **الإسرائيليون لا يُعنيهم الأمر كثيراً كانوا واضحين في سلوكهم وتصرفاتهم**.
- قاسم، أنيس فوزي (٢٠١٠)، الجدار العازل والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، **مجلة شؤون الأوسط**.
- **القدس العربي**، ٢٣ ٦/ ٢٠١٧م، التفوق العسكري الإسرائيلي ليس العقبة الأهم.
- قور، أبو القاسم (٢٠٠١)، **مقدمة في دراسات السلام والنزاعات**.
- كوكوتسكين، أمنون راز (٢٠٠١)، **مجموعة مقالات "إلا شاس"**، مركز الدراسات الإسرائيلية، رام الله.
- الكيالي، عبد الوهاب (٢٠٠٢)، الأحزاب السياسية في إسرائيل، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ٢٩، ص ٢٠١-٢٠٨.
- المجالي، رضوان (٢٠٠٨)، دور الدين في إسرائيل تجاه عملية السلام، **مجلة علوم إنسانية**، مركز دراسات الأكاديميون العرب، أمستردام، العدد ٣٩.
- **مجلة الأرض**، (١٩٩٩)، قائمة يهوديت هتوراة، العدد ١٠، ص٣٣
- **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد ٥، العدد ٢٠٠، ص١٨٣.

- **مجلة دراسات دولية** (٢٠١٤)، دور حزب كاديما في عملية السلام، العدد ٥٨.
- مجمع الكتب المقدسة (٢٠٠٩).
- المسيري، عبد الوهاب (٢٠٠٦)، **ليبرمان والإجماع الصهيوني**.
- **مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (٢٠٠٧)، التطهير العرقي في فلسطين.
- مصطفى، مهند (٢٠١٣)، دراسات وأوراق تحليلية "انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠١٣م بين الاستمرارية السياسية والتغير الاجتماعي"، **مجلة سياسات عربية**.
- الكتاب السادس، (١٩٧٩)، الصراع العربي الصهيوني:الجذور والمواقف، **مجلة قضايا فكرية**، القاهرة.
- الهلول، د.جبر (٢٠٠٩)، **مفهوم السلام عند اليهود**، دراسات في اليهودية والصهيونية، المعرفة المواجهة.
- يائير شيلغ، ترجمة سعيد عياش (٢٠٠٢)، **المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل**، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، رام الله.
- **يديعوت أحرنوت** (٢٧/ ٦)، أبعاد إقامة الجدار العازل.

الرسائل الجامعية والدراسات السابقة:

- الشامي، رشاد عبد الله (١٩٩٤)، **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، سلسلة عالم المعرفة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- تيم، فوزي (١٩٩٧)، **الحياة البرلمانية في إسرائيل انتخابات مجلس الكنيست ١٩٤٩-١٩٩٦**.

- المسيري، عبد الوهاب (١٩٩٩)، **اليهود واليهودية الصهيونية، مركز دراسات الشرق الأوسط.**
- العلوي، محمد جمال الدين، **الأحزاب وآثارها في رسم السياسة الإسرائيلية.**
- الحمد، جواد (٢٠٠٠)، **السلام في الشرق الأوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- غوانمة، نيرمين (٢٠٠٢)، **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشرعة وبركات، محمد ونظام (٢٠٠٦)، **القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل.**
- حداد، هشام (٢٠٠٢)، **إسرائيل أهو السلام أم الفصل العنصري.**
- الكعيبر، هاني فهد (٢٠١٣)، **الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام.**

المواقع الإليكترونية:

- عن موقع مفكرة السلام.
- **إسلام ويب**، أريخ الولوخ، ٢ يونيو ٢٠١٢م، نص مبادرة السلام.
- تقارير الجزيرة.نت (٢٠٠٩)، **وادي عربة "الذكرى المؤلمة"**.
- **الجزيرة.نت**، ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٢م، الدواعي الأمنية لإنشاء الجدار العازل.
- **حركات وأحزاب يهوديته توراة**، (٢٩/ ٣/ ٢٠١٥م)، الجزيرة، مكة المكرمة.
- **العربية**، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٣م، التحفظات الإسرائيلية على خارطة الطريق.
- سلام، هشام، **تحالف المسيحية الصهيونية واليهودية الصهيونية**، الجزيرة.نت.
- كيالي، ماجد (٢٠١٣)، **الانتخابات الإسرائيلية نتائجها واستنتاجاتها**، الجزيرة.

- نور الدين، أسامه (٢٠١٠)، **إسرائيل بيتنا حزب المهاجرين المتطرف**، موقع القدس أونلاين.
- وييج، هيلدا (٢٠١٣)، ترجمة روان الضامن، هيلدا مؤرخة نرويجية مُتخصصة في محادثات أوسلو السرية، **حل المشكلات الصعبة: اللاجئون الفلسطينيون والحدود، كل شيء تم تأجيله وضع نقاشه في محادثات أوسلو**. الجزيرة. نت.

المراجع الأجنبية:

الكتب:

- Alfred Litienthal. (1978). The Zionest Commotion, What Price Paece?, P775.
- Badi, J. (1963). The government of the state of Israel, New York: Twayne Publishers.
- Baker. (1971). The local system of Israel, Jerusalem, Israel Universities Press.
- Brecher M. (1972). The foreign Policy System, New Haven: Yele University Press.
- Shahak, I, (1992). The Similazitites and Differences, Middle East International, Cumbzidge: University press, No.429, P 18-19.
- Abdelqader, A, (2007). Secular religious rift through the Israeli situatin, Insaniyat, p 25-41.
- Mark, T, (2009). A History of Israeli – Palestinian conflict. Second edition, Bloomington, Indien University.
- Micheal Harward, The Causes Of War, 1984.

الدوريات:

- Middle East Studies Center, (1991), Bilateral And Maltilentral Arab-Israeli Negotiotions Expected, Jordan.

الرسائل الجامعية والدراسات السابقة:

- Eisenberg (L) Caplan (2010), Negotioting Arab Israeli Peace: Pattrens-Problems, Possibilities, Indiana University pree second Eddition. P180.
- Eisenberg (L) Caplan (2010), Negotioting Arab Israeli Peace: Pattrens-Problems, Possibilities, Indiana University pree second Eddition.p211.



المحتويات



قائمة الجداول

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة

يُرجى زيارة العناوين التالية:



موقع وزارة الثقافة الإلكتروني

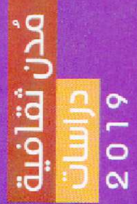
www.culture.gov.jo



رابط صفحة وزارة الثقافة على الفيس بوك

www.facebook.com/culture.gov.jo


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


مدن ثقافية
دراسات
2019


مدن ثقافية
دراسات
2019
د. هديل مصلح الرفوع
رؤية أحزاب اليمين العلماني والديني
في اسرائيل لمفهوم السلام


9789957945398


Designed by


مطبعة حلاوة
Halawa
Printing Press
هاتف: ٧٢٧٥٥٥٣٥ ٢ ٩٦٢+
خلوي: ٧٩٥٢٢٩٢٣٣ ٩٦٢+

